أثر أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية في الأردن

The Impact of Credit Facilities Pricing Methods on the Profitability of Commercial Banks in Jordan

إعداد:

عماد عدلي "محمد عادل" فطاير

إشراف:

د. محمد وهيب العلمي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في التمويل

كلية الدراسات المالية والإدارية العليا / قسم التمويل

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

أيار، 2009

التفويــض

أنا عماد عدلي فطاير

أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويــد نــسخ مــن رســالتي للمكتبــات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهــا.

الاســم : عمــاد عدلــي فطايــر

التوقيــع: عماد فطاير

التاريــخ:2009/7/11

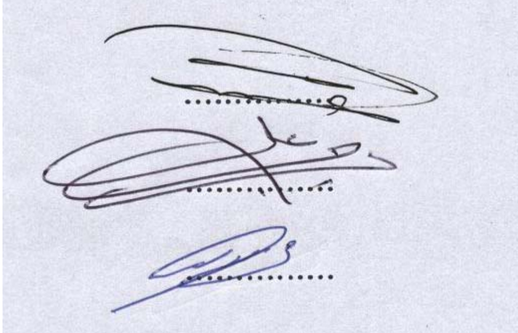
قرار لجنة المناقشـــة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها (أثر أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية في الأردن).

وأجيزت بتاريخ: 17 / 5 / 2009

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيـــع



الأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد علي/ رئيساً ....

الدكتور محمد وهيب العلمي / مشرفاً وعضواً ....

الدكتورة منى مولا / عضواً ....

شكر وتقدير

الحمد   رب العالمين الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لرئيس قسم المحاسبة والتمويل الدكتور محمد وهيب العلمي على تفضله بالقبول على الإشراف على هذا العمل، والذي كان له أثراً في إعداد هذه الدراسة وإخراجها بالصورة المطلوبة.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد علي، والدكتورة منى مولا على تفضلهم الكريم بقبول مناقشة هذه الرسالة. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى البنك المركزي الأردني الذي قدم لي بعض التسهيلات لإغناء هذا البحث وانجازه، والبنوك التجارية العاملة ممثلة بمديري وموظفي أقسام الائتمان والقروض الذين أبدوا مساعدتهم بتزويدي كافة المعلومات الأساسية والضرورية حول موضوع الدراسة، ولا يفوتني أن أشكر السيدة تغريد زيدان لإعطائي الإحصاءات المصرفية المتعلقة بالدراسة، والدكتور طارق هاشم الذي أبدى كثيراً من النصح حول المعالجة الإحصائية وساعدني في التحليل الإحصائي للبيانات، والأستاذ فائق حمدان الذي قضى من وقته في المراجعة اللغوية للدراسة.

الإهـداء

إلى والدي الدكتور عدلي ووالدتي هالة الأعزاء

إلى أخوتي الأحباء

إلى الجيل القادم أملاً وانتظاراً

أهدي هذا الجهد البناء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

أثر أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية في الأردن

إعداد:

عماد عدلي فطاير

إشراف:

الدكتور محمد وهيب العلمي

2009

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية مقاسة بالعائد على الاستثمار، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. وقد تمت صياغة فرضيات الدراسة للتعرف من خلالها على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية والربحية لتلك البنوك وصولاً إلى أحد الأساليب الأكثر تأثيراً على الربحية. واعتمدت هذه الدراسة على البيانات الواردة في التقارير السنوية للبنوك التجارية، والنشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني في الفترة (2001- 2006). أما عينة الدراسة فقد اشتملت على سبعة بنوك تجارية مدرجة في سوق عمان المالي توافرت عنها معلومات كافية خلال فترة الدراسة.

وقد تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وشملت تحليل خصائص عينة الدراسة، وثبات وصدق الأداة، وكذلك استخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية، وتم إجراء اختبار T للعينة الواحدة.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية والربحية، أما من أهم التوصيات المقترحة في هذه الدراسة فهي : إجراء دراسة مشابهة لطرق أخرى لتسعير القروض لتحديد أثرها على ربحية البنوك التجارية، وضرورة تفعيل قانون المعلومات الائتمانية كأحد متطلبات تحديد سعر الفائدة لتحسين جودة القرار الائتماني لتشجيع المقترضين على تسديد التزاماتهم المالية تجاه البنوك التجارية، وشركات التمويل المقرضة مراعياً بذلك حقوق المقرضين والمقترضين.

The Impact of Credit Facilities Pricing Methods on the Profitability of Commercial Banks in Jordan

Prepared by:

Imad Adli Fatayer

Supervised by:

Dr. Mohammad Waheeb Al-Alami

2009

Abstract

This study aimed to acknowledge the impact of credit facilities pricing methods on the profitability of commercial banks in jordan measured by return on investment, return on assets and return on owners' equities. The study hypotheses were phrased in order to find out a statistically significant relationship between credit facilities pricing method and the profitability of these banks in order to reach one of the pricing methods that is most influencing profitability. This study depended on data from commercial banks' annual reports, as well as annual and statistical bulletins from the Central Bank of Jordan during the period (2001-2006). The study sample consisted of seven commercial banks listed in the Amman Stock Exchange where enough data were available during the study period.

The statistical methods were used to analyze data and test hypotheses by analyzing study sample specifications, the reliability of the study instrument validity, in addition to using means, standard deviations, frequencies, percentages and using one-sample T-test.

The study results summarized as there is a statistically significant relationship between credit pricing methods and the profitability. Most of important recommendations are conducting a similar study for other loans pricing methods to determine their impact on the profitability of commercial banks, and the necessity of setting credit information law as an interest rate setting requirements to improve the credit decision and encourage borrowers to payoff their financial commitments to commercial banks and the lending finance companies, considering the rights of both lenders and borrowers.

الفصل الأول:

مدخل إلى الدراسة

1-1 التمهيد

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها.

3-1 التعريفات الإجرائية.

4-1 فرضيات الدراسة.

5-1 أهمية الدراسة.

6-1 أهداف الدراسة.

7-1 محددات الدراسة.

8-1 خطة الدراسة.

1-1 تمهيد: (Intorduction)

أدى التطور الحاصل في القطاع المصرفي في الأردن إلى تطور الخدمات المصرفية المقدمة بشتى أشكالها. فلم تعد تقتصر على الأشكال التقليدية السابقة. فقد ظهرت السلاف، وخصم الكمبيالات، وقروض الجاري مدين، والاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، إضافة إلى الأنواع الحديثة كبطاقات الائتمان، وقروض التجزئة، وقروض تمويل المشروعات الصغيرة، والقروض الدوارة، وقروض تمويل الأنشطة التجارية للشركات والأفراد، حيث يطلق عليها بالتسهيلات الائتمانية لتصبح أكثر شمولية والتي يتم من خلالها مساعدة القطاعات الاقتصادية، والأفراد على حد سواء لتغطية العجز الحاصل في التمويل اللازم لمواصلة الأعمال، والأنشطة مقابل فائدة أو عمولة يتقاضاها البنك. فالائتمان في اللغة: هو الثقة، وفي الاصطلاح: هو استبدال مال بمال لأجل لاحق (معلا، 1999 ؛ الزبيدي، 2002، ص 31).

ونظراً لأهمية دور البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي، كان من الضروري الاتجاه نحو الترشيد في تقديم الخدمات المصرفية وخاصة الائتمان، وذلك بتوفير الأساليب اللازمة لمساعدة المسؤولين في البنوك التجارية في دراسة، وتقييم الخدمات، وتحديد أسعار الفوائد والعمولات عند منحها لترشيد القرارات الائتمانية بما يحقق الاستقرار لدى البنوك (عبد ربه، 2000، ص 38).

إن قيام مديري التسهيلات الائتمانية بتحديد القرارات المرتبطة بمنح التسهيلات يجب أن تنطوي على الأسس والمعايير اللازمة ألا وهي تسعيرها، كما أن سياسات الإقراض لابد أن تراعي تحديد أسعار الفائدة على القروض المختلفة للبنك، ولجميع فئات عملائه لتضمن له أهدافه في الربحية ما دامت القروض هي المصدر الأول لها (الحاج صالح، 1993). ويجدر بالإشارة إلى أن قرار تسعير الخدمات المصرفية في البنوك التجارية تتداخل به عدة عوامل إدارية وفنية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المعلومات المالية للوصول إلى أسعار مناسبة (عبد ربه، 2000، ص. 40).

وتحتل قرارات تسعير التسهيلات الائتمانية موقفاً متزايد الأهمية في البنوك التجارية الأردنية مما جعلها تواكب هذا التوجه في ظل التطورات الراهنة التي طرأت على القطاع المصرفي وسوق القروض في البلد، وقد تزايدت في الآونة الأخيرة أهمية طرق تسعيرها لكونها من أحد العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية لأن عدم اتباع طرق محددة في تسعير القروض يؤدي إلى عدم مقدرة البنوك على التعرف على مدى الربحية التي سوف تحققها جراء تقديمها

لهذا النوع من الخدمة، ويتأثر نجاح البنوك التجارية في تسعير القروض بمعدلات الفوائد المدفوعة على الودائع، ومعدلات الفوائد المقبوضة من القروض لأنها من المحددات الرئيسة للاستثمار، والنمو، والتنمية الاقتصادية.

إن قرار تسعير التسهيلات الائتمانية ليس مجرد قرار تسويقي، بل إنه يمس كل أوجه نشاط البنك، ويقرر لدرجة كبيرة قيمة الإيرادات السنوية من الفوائد والعمولات الدائنة له التي لا بد أن تقابل مصروفاته، وتؤدي محصلة ذلك إلى ربح صاف يكفي لمواجهة متطلبات متانة رأس المال باعتبار تفاعل سعر خدمة الائتمان مع تركيبة سوق القروض، فيلاحظ أن تسعير الخدمات المصرفية عامةً، والتسهيلات الائتمانية خاصةً مرتبط بحد كبير باستيراتيجية إدارة البنك بشأن إدارة الموجودات والمطلوبات، وهامش الفوائد (عبد ا ، 1989، ص. 59).

فالكثير من البنوك التجارية لا تستخدم أي نظرية علمية لتسعير التسهيلات المتعلقة بالإقراض التجاري. كما أن بعض البنوك قد تسعر القروض في ضوء أسعار منافسيها لكنها مرتبطة بتآكل هامش الفائدة على الإقراض في المدى البعيد، والذي يعني وجود عواقب وخيمة نتيجة اتباع هذه الطريقة في تسعير القروض التجارية مما يوثر في ربحيتها. ويعود ذلك إلى انخفاض صافي هامش الفائدة ما بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة في أواخر العام 2001 مثلما حصل في بعض البنوك العالمية في ضوء التغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية نتيجة ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال مما أدى إلى زيادة في أسعار الفوائد على الودائع، وبالتالي أصبح اكتساب أموال جديدة أمراً صعباً، وانخفاض العوائد على الأصول المربحة مثل القروض والأوراق المالية، والسندات بكافة أنواعها بسبب حدة المنافسة ما بين المؤسسات المالية وغير المالية مما أعطى أثراً واضحاً على سعر فائدة الاقتراض، وبالتالي ارتفاع كلفة الاقتراض والتمويل. ومن أسباب انخفاض هامش الفائدة وجود مؤسسات غير مالية وصناديق تمويلية منافسة للبنوك التجارية كبنوك الادخار، والبنوك الاتحادية، وصناديق الاستثمارات المشتركة، الأمر الذي أدى إلى انتقال ودائع العملاء إليها بدلاً من البنوك التجارية، كما تعمل على إقراض المؤسسات الأفراد, والهيئات, والمؤسسات, في ظروف طبيعية جيدة, وبشروط أفضل بكثير من البنوك التجارية (Koch & Macdonald, 2003, P. 195-196).

وبالتالي فإن نموذج تسعير القروض الجيد هو الذي يتم على أساس تقدير تكاليف الإقراض للبنك وتكاليف المخاطر والتمويل، ويقوم بأخذ الاعتبارات المالية لمستوى القروض الفردية أو أيا كان نوعها بأسلوب معقول، إضافة إلى ذلك أن هذا النموذج قادر على تحليل تكاليف الخدمات المتعلقة بالإقراض التي قد تم تقديمها للعميل المستهلك من أجل أن تكتمل وجهة النظر ذات

العلاقة ما بين تسعير خدمات القروض من جهة، وما بين مقدرة العملاء على تحمل أسعار الفائدة على الإقراض في ضوء اجتهادهم وخبراتهم من جهة أخرى. فالتسعير الجيد للقروض تتوافر فيه السهولة للمقرضين من أجل استخدام الحد الأدنى الممكن من متطلبات الدخول إلى البيانات التي تدخل في التسعير، وكذلك إيجاد الحلول الممكنة من أجل مقابلة تحقيق أهداف الربحية المتمثل بالعائد على الاستثمار، والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على حقوق الملكية مع مراعاة الحفاظ على هامش الفائدة عند البدء بالتسعير (Hannagan, 2002).

وفيما يتعلق بخصوص وضع أسعار الفوائد على الإقراض محلياً، فقد تم اعتماد المؤشر المرجعي من قبل البنك المركزي الأردني مطلع تشرين الثاني من عام 2005 لاحتساب كلف الاقتراض والإقراض بين البنوك التجارية الأردنية والعملاء، إضافة إلى كلفة الأموال لدى البنوك على غرار مؤشر لايبور (LIBOR) في لندن مستهدفة تطوير السوق النقدية بالدينار، وخاصة في مجال تسعير القروض المصرفية ليعكس الطلب من حيث السيولة، واتجاهات أسعار الفائدة. وأصبح تسعير الائتمان المصرفي يؤثر بشكل ملحوظ على المقدرة الشرائية للعملاء من جهة، وعلى معدلات العائد على القروض, وربحية البنوك (مجلة البنوك في الأردن، 2005، 2006).

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها: (Study Problem & Elements)

الغرض من هذه الدراسة هو بحث أثر أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية بهدف تحديد ما إذا كانت هذه الأساليب أو أحدها قد أسهمت في زيادة ربحية البنوك التجارية، وتعظيم إيراداتها من الفوائد والعمولات المقبوضة وهوامش الفائدة للحكم على متانة مراكزها المالية من خلال تعزيز كفاءتها في التسعير، وذلك ضمن كلفة الودائع، وكلفة منح التسهيلات، ومخاطر العملاء المقترضين، ومجموعة المحددات التي تؤثر في تحديد سعر الفائدة، بما يتماشى مع قوى السوق التي بدورها تعزز ربحية البنوك التجارية في سوق الإقراض، وبعبارة أخرى إن الغرض من هذه الدراسة هو الإجابة عن الأسئلة التالية (عناصر المشكلة):

1- ما أثر أسلوب التسعير المرجعي على ربحية البنوك التجارية الأردنية ؟

2- ما أثر أسلوب التسعير التحكمي على ربحية البنوك التجارية الأردنية ؟

3- ما أثر أسلوب التسعير على أساس أسعار السوق على ربحية البنوك التجارية الأردنية ؟

4- ما أثر أسلوب التسعير بالتكلفة على ربحية البنوك التجارية الأردنية ؟

5- ما أثر أسلوب التسعير المستند للمخاطر على ربحية البنوك التجارية الأردنية ؟

3-1 التعريفات الإجرائية: (Procedural Definitions)

التسعير المرجعي: (Reference Pricing)

هو عبارة عن وضع مؤشر مرجعي محلي لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك التجارية بالعملة المحلية للآجال القصيرة والطويلة والذي يحدد الأسعار بوضع الحد الأدنى والحد الأعلى لأسعار الفوائد المعطاة على الإقراض والمشتقات المالية، حيث يعطي المؤشر فكرة عن تكلفة الأموال المتوافرة في البنوك التجارية لإقراضها ما بين البنوك والذي يعكس أسعار الفائدة التي تقرض بها لعملائها (مجلة البنوك في الأردن، 2005).

التسعير التحكمي: (Arbitrage Pricing)

هو عبارة عن وضع أسعار الفائدة على التسهيلات المصرفية بطريقة تعتمد على خبرة القائمين بالتسعير، ودراسة مدى حاجة العملاء إلى خدمة الائتمان وبقية الخدمات البنكية، ومدى قدرتهم على تحمل أسعارها في ضوء اجتهادهم وخبراتهم اعتمادا على حجم العلاقات والتعامل القائمة ما بين العملاء والبنك.

التسعير على أساس السوق النقدي: (Money Market-Based Pricing)

ويقصد به وضع أسعار الفوائد على التسهيلات في ضوء أسعار الفائدة التي يضعها البنك المركزي، وأسعار الفائدة المعلنة من قبل المصارف التجارية الأخرى, إما بسعر يعادل أسعار الفائدة الموضوعة من قبلهم أو بسعر فائدة يقل عنهم. ويعتمد هذا الأسلوب على ظروف الطلب على هذه الخدمة, ونوعها, والهدف المتحقق منها والجهود الإعلانية والترويجية، وأسلوب توزيعها (الشماع، 2003، ص. 74).

التسعير بالتكلفة: (ABC / Cost-Plus Pricing)

هو تحديد أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية بوضع سعر الفائدة + هامش الربح نتيجة إضافة أو الغاء هذه الخدمة أو تغييرها على أن تشترك في تكلفتها الثابتة، فزيادة حجم التسهيلات المقدمة من البنك لا يكلف سوى التكلفة الإضافية + هامش ربح، كما أن حجم الطلب المرتقب

عليها لا يكون معروفاً بدقة بسبب صعوبة تقدير مبيعات القروض عند المستويات المختلفة من أسعار الفائدة (Taylor, 2002, P. 64).

التسعير المستند للمخاطر: (Risk-Based Pricing)

هو تحديد معدلات أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية حسب شروط الائتمان المبنية على التاريخ الائتماني للعميل المقترض، وعليه تعتمد الرسوم المتحصلة من العملاء المقترضين على مخاطرهم لكل عميل على حدة، فكلما زادت المخاطر كلما ارتفع معدل فائدة الرسوم المراد تحصيلها منهم للتعويض عن المخاطر التي يواجهها البنك، والعكس صحيح (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 2004 ; Quintana, 2004).

العائد على الاستثمار: (Return on Investment)

هو مؤشر يقيس القوة الإيرادية المتمثلة بمدى كفاءة إدارة البنك في استخدام المصادر المتاحة لديها من الأموال والاستثمارات الموضوعة بهدف تحقيق العائد وذلك بالجمع ما بين الاستثمارات التي أسهمت إدارة البنك في تحقيقها والأرباح المتحققة من تلك الاستثمارات، واستغلال الأموال والأصول الموجودة بغرض تحقيق أرباح أخرى, فالاتجاه الصعودي لهذا المؤشر دليل على قدرة البنك في تعظيم الربحية (عبد الهادي، 2004، ص. 198؛ عقل، 2006، ص. 329).

العائد على الأصول: (Return on Assets)

هو مؤشر يقيس قدرة البنك على تحقيق العائد والأرباح نتيجة استخدام أصوله في النشاط الأساسي الذي يزاوله والذي يعبر عنه بنسبة ربح العمليات إلى الموجودات أو الأصول، حيث تستند القوة الإيرادية للعائد على أصوله على قدرتها في توليد المبيعات والذي يعرف بدوران الأصول، فكلما زاد معدل دورانها زاد العائد عليها بسبب ارتفاع هامش الربح والعكس صحيح. ويعتبر هذا المؤشر مساعداً في اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض عن طريق المواءمة ما بين العائد وكلفة الاقتراض (عقل، 2006، ص. 331).

العائد على حقوق الملكية: (Return on Equities)

هو مؤشر يقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين بالبنك في ضوء القرارات التمويلية والاستثمارية ضمن المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام استثماراتهم بشكل

مربح، ويعتبر هذا المؤشر محدداً أساسياً لقرارات المستثمرين. ويتأثر أيضاً بمعدل العائد على الأصول، وتكلفة التمويل بالإقتراض، ودرجة الرفع المالي الموجودة في البنك (Brigham & Ehrhardt, 2005, P.454).

سوف يتم استخدام مصطلح (القروض) كمرادف لعبارة (التسهيلات الائتمانية) أينما ورد في البحث.

4-1 فرضيات الدراسة: (Study hypotheses)

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين أسلوب التسعير المرجعي وربحية البنوك التجارية في الأردن.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين أسلوب التسعير التحكمي وربحية البنوك التجارية في الأردن.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين أسلوب التسعير على أساس أسعار السوق وربحية البنوك التجارية في الأردن.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين أسلوب التسعير بالتكلفة وربحية البنوك التجارية في الأردن.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين أسلوب التسعير المستند للمخاطر وربحية البنوك التجارية في الأردن.

5-1 أهمية الدراسة: (Significance of Study)

تنبع أهمية الدراسة مما يلي :-

أ- كون الدراسة واحدة من الدراسات التطبيقية في مجال لم يتطرق إليه كثير من الباحثين والتي تبحث في أساليب تسعير القروض وأثرها على ربحية البنوك

التجارية الأردنية حيث إن البنوك التجارية تنفق الكثير من الأموال على مزيجها التسويقي الذي يتضمن أحد عناصره تحديد الفائدة على تلك القروض.

ب- إنها توعز بضرورة زيادة الاهتمام بأساليب التسعير التي تسهم في التوفيق بين أهداف البنك وأهداف العميل.

ت- تعالج الدراسة موضوع تسعير القروض وأثره في العائد على حقوق المساهمين والعائد على الاستثمار والعائد على الأصول كمقاييس ذات أهمية في الحكم على ربحية المصارف التجارية الأردنية.

ث- من المتوقع أن تفيد الباحثين في هذا المجال وكليات إدارة أعمال بما يساعد في فتح المجال أمامم المزيد من الأبحاث في ظواهر أخرى ذات علاقة وذلك عن طريق المعلومات المتوافرة عن أساليب تسعير القروض، والآثار التي تتركها على الأرباح الصافية التي تحققها البنوك.

ج- تقديم الاقتراحات والتوصيات في هذا المجال من خلال نتائج لتعزيز الإفادة من موضوع الدراسة في تطوير أساليب تسعير القروض التي تستند عليها ربحية البنوك التجارية الأردنية.

6-1 أهداف الدراسة: (Study Objectives)

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- التعرف على أساليب تسعير القروض لدى البنوك التجارية الأردنية.
- التعرف على العوامل المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة عليها.
- تعزيز إدراك البنوك التجارية الأردنية لأهمية تسعير القروض من أجل تعزيز ميزتها بما يتناسب وهدف تحقيق الربحية بأقل درجة ممكنة من المخاطر المحتملة.
- وضع أسعار فوائد منافسة على القروض لزيادة الحصة السوقية للبنك في القطاع المصرفي بحيث يمكن الوصول إلى عدد من البدائل السعرية مما يساعد على كسب أسواق منافسة.

- الاعتماد على الأسس العلمية والموضوعية من أجل معرفة أثر تسعير خدمة القروض علـى العملاء الحاليين وعلى عملية جذب عملاء جـدد بغـرض تحقيـق الأربـاح والإيـرادات والعمولات في المدى الطويل سواء أكانت الأسعار محددة من قبل البنك المركزي أم غيـر محددة. فإذا كانت الأسعار محددة يستطيع البنك أن يضغط تكلفته بطريقة تكفل له استردادها وتحقيق عائد مناسب ضمن هيكل الأسعار المحدَد، أما إذا كانت الأسعار غير محددة سـيقوم البنك بقياس تكلفة خدماته مضافاً إليها العائد المناسب في ضوء سياسات الدولـة وظـروف السوق والمنافسة.

- التعرف على أثر كل طريقة متبعة في تسعير القروض على ربحية البنك المتمثلـة بالعائـد على الاستثمار، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.

7-1 محددات الدراسة: (Study Determinants)

1. استثنت الدراسة البنوك الأجنبية العاملة والبنوك المتخصصة لكونها بنوك استثمار وأعمال، فالبنوك عينة الدراسة أُسست جميعها على أنها تجارية وما تزال عاملة إلى يومنا هذا وبالتالي تنحصر أنشطتها في عمليات التمويل والإقراض، كما تتعامل بسعر الفائدة الذي يتم تحديده على القروض التي تمنحها وبالتالي فإن مصدر الربح المتأتي للبنوك عينة الدراسة هو سعر الفائدة المفروض على القروض والعمولات المستوفاة، فالبنوك التجارية الأجنبية العاملة قد لا تبدي تعاوناً في أي مجال يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المستخدمة في تحديد أسعار الفوائد على قروضها بسبب كونها متحفظة على هذه المعلومات.

2. تم استبعاد البنوك الإسلامية لأنها لا تتعامل بالقروض، وإنما تقوم بتشغيل الأموال والأصول المتوافرة لديها في مجالات استثمارية مجازة من قبل جهات شرعية، فطبيعة العائد المتأتي على هذه الاستثمارات يكون نتيجة التمويل بالمرابحة، إضافة إلى عدم ذكر الفوائد والعمولات في تقاريرها المالية السنوية المنشورة.

3. تحفُظ البنوك محل الدراسة على إعطاء أو الإفصاح عن الكثير من المعلومات، والبيانات المتعلقة بالطرق المتبعة في تسعير، وتحديد تكاليف منح القروض إضافة إلى احتساب العمولات عليها بسبب تذرعها بمبدأ السرية المصرفية، لذلك اكتفى الباحث بسرد الحقائق والتفسيرات المتعلقة بطرق تسعيرها من حيث مزاياها، وعيوبها, وتأثيرها على

الربحية بشكل أكاديمي دون التطرق إلى تفاصيل معينة تخص أحد أفراد العينة لكون البيانات المتعلقة بأساليب تسعير القروض من أحد متطلبات الإفصاح لديها.

4. عدم أخذ البنوك محل الدراسة لأي استبانة من الاستبانات الموزعة لها إلا بعد موافقة كل من دائرة العلاقات العامة، أو دائرة الموارد البشرية أو مركز الاتصال المؤسسي مما تطلب ذلك المزيد من الوقت لمتابعتها، وتجميعها من قبل الباحث.

أما فترة الدراسة فسوف تعتمد على دراسة البيانات في التقارير المالية السنوية في الفترة ما بين 2001- 2006 للبنوك التي تشملها عينة الدراسة.

8-1 خطة الدراسة: (Study plan)

وتشمل تمهيد لتنظيم فصول الرسالة, حيث قسمت الرسالة إلى أربعة فصول كما يلي:

- الفصل الأول: مدخل إلى الدراسة والذي يشمل المقدمـة، ومـشكلة الدراسـة، والتعريفات الإجرائية، وفرضيات الدراسة وأهميتهـا، وأهـدافها، ومحـدداتها، وخطة الدراسة.
- الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة والذي يشمل مفهوم وأهداف تسعير القروض، والعوامل المؤثرة في تحديد سعر الفائدة عليها، وطرق تسعير القروض، وتأثير أساليب التسعير على الربحية.
- الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات المتمثلة بمجتمع وعينة الدراسـة، وأدوات الدراسة، صدق وثبـات الأداة، وإجـراءات الدراسـة وتـصميمها، والطـرق الإحصائية، وتحليل خصائص عينة الدراسة.
- الفصل الرابع: ويتكون من نتائج التحليـل الإحـصائي ومناقـشتها، واختبـار الفرضيات، والتوصيات.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات ذات الصلة

أولاً: الإطار النظري

2-1 مقدمة

2-2 مفهوم تسعير القروض في البنوك التجارية.

2-3 أهداف تسعير القروض في البنوك التجارية.

2-4 العوامل المؤثرة في تسعير القروض في البنوك التجارية.

2-5 أساليب تسعير القروض في البنوك التجارية الأردنية.

2-6 تأثير أساليب تسعير القروض على الربحية.

ثانياً: الدراسات السابقة

2-1 الدراسات العربية.

2-2 الدراسات الأجنبية.

أولاً: الإطار النظري

1-2 مقدمة

تعد القروض المصرفية مفهوماً ذات أبعاد مالية, أحدهما يشجع البنك على استثمار السيولة النقدية المتاحة لديه من أجل الحصول على عائد سريع ضمن مدد قصيرة الأجل، والثاني حصول العملاء وخاصة العملاء المتميزين على هذه القروض بهدف التوصل إلى التمويل اللازم. ومن خلال هذا المنظور يلاحظ أنها تحقق الهدف المنشود إذا ما تحسن استخدامها لجميع الأطراف المتعاملة آخذاً بعين الاعتبار درجة المخاطرة المستندة إلى توقعات تقديرات كل من المخاطر المتعلقة بها، وأن يضمن البنك استرداد المبالغ الممنوحة بأقل تكلفة ممكنة (الشرع، 2007)، كما تعد القروض المصرفية الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك مما يؤدي إلى إنهياره في حال تجاوزه الحدود المعينة بالنسبة لمنحها ولم يحسن القدرة في الحد منها.

فمن وجهة نظر البنوك التجارية تشكل القروض النشاط الذي يرتبط بالإستثمار الأكثر جاذبية لها، ومن خلال ذلك يستطيع البنك أن يضمن الإستمرارية والنمو والقدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها لأن القروض بمفهومها العام مرتبطة بشكل من أشكال الإستثمار المصرفي بأهم أصول البنك التجاري والذي يتضمن في ذلك الجزء العوائد التي تسهم في تنمية إقتصاد الدولة، كما تعتبر أيضاً من العمليات الهامة الأساسية التي تقوم بها البنوك التجارية كأحد أهم البنود في توظيف أموالها، وبالرغم من كون منحها وظيفة تقليدية في ظل قبول ودائع العملاء، فإن هناك علاقة ما بين قبول هذه الودائع ومنح القروض بحيث أن قبول الودائع يعني مقدمة لمنح القرض بينما منح القرض يعني مقدمة لتسعيره وتحديد تكلفته، لأن البنك يتعامل بسلعة كاملة السيولة فيقوم بشراء الأموال من المودعين لمدة محددة وبسعر فائدة محدد، ويقوم ببيعها لمدة محددة وبسعر فائدة محدد (الشرع، 2007).

ومن منطلق أهمية كون القروض المصرفية من أهم الأنشطة التي تضطلع بها البنوك التجارية الأردنية، حرصت البنوك التجارية الأردنية على تخطيطها وتسعيرها بما يتناسب مع هدف تحقيق الربحية لديها، كما وضعت أسساً ومعايير محددة لتسعيرها بهدف الحفاظ على جودة موجوداتها الاستثمارية وزيادة إيراداتها من العمولات والفوائد، وتعظيم ربحيتها وتقليل خسائرها من الديون المعدومة إلى أدنى حد ممكن (عقل، 1983).

وبحكم كون البنوك الأردنية كمؤسسات مالية هادفة إلى تحقيق الأرباح، تعتبر عملية تسعير القروض كإحدى مكونات السياسة الائتمانية التي تعتبر أحد البنود الهامة في عملياتها لأن تحقيق الكفاءة في إدارة الموجودات والمطلوبات يتطلب من البنوك تطوير أساليب منحها، وذلك بتطوير تسعيرها بما يسمح باتخاذ قرار سعري استناداً إلى مخاطر العملاء المقترضين (عبد ربه، 2000، ص 42)، بحيث تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تفويض عملية تسعيرها إلى مديري الائتمان، وضباط التسليف وبإشراف فعال لما له من تأثير على أمانها، وصلابتها من حيث مداخيلها وأرباحها، فسلامة القروض التي تمنحها وإستثماراتها لا تكفي فقط لضمان نجاحها، بل هناك حاجة قوية للتأكد من أن الطرق المتبعة في تسعيرها تحقق أهدافها وأهداف العملاء بما يضمن القوة الإيرادية لها وهوامش الفائدة المتحققة من خلالها لتحقيق دخل مناسب يعكس ربحيتها في الأجلين الطويل والقصير، فلا تكتمل سياسة منحها المرسومة إلا بوجود قواعد لتسعيرها وفق أسس موضوعية وعلمية، ومن دون ذلك فإن التنافر وعدم الانسجام قد يحقق خسائر للبنك.

وتتفاوت سياسة تحديد أسعار الفوائد عليها بين طرق أو مؤشرات عامة إلى التحديد التفصيلي والجداول المحددة للأسعار، وإلى طرق المراجعة ما بين أسعار الفوائد والتسعير ضمن سياسات البنوك القائدة في السوق، ومعرفة تكلفة منحها، ووضع أسعار الفوائد عليها حسب المخاطر المراد تغطيتها من قبل البنوك بحسب نوع القرض الممنوح وتاريخ إستحقاقه، بحيث يترك للسؤولين تحديد تكلفة القرض مع الأخذ بعين الاعتبار جملة العوامل التي تدخل في التسعير والواجب إستخدامها كمؤشرات مقررة لمستويات أسعار الفائدة (العمار، 1996، ص 64)، وعلى مجلس الإدارة القيام بمراجعة سياسات تسعير القروض والفوائد المقبوضة عليها للكفاية على الأقل سنوياً، والعمل على إثبات التحليلات التي تعطي بيانات سواء أكان قرار تسعير القروض البنكية يقابل أهداف تحقيق الربحية والإيرادات مثلما هو متوقع ضمن خطة عمل البنك.

أما تسعير القروض من ناحية أخرى، فيستند بشكل أساسي على ربحية البنوك التجارية والذي يتم المقرضون من خلاله تسعيرها لتحديد ربحية البنك وتقييمها من خلال ربحية الودائع والقروض الناشئة بكلتا العلاقات الحالية والمقترحة ما بين البنك والعملاء بغية تحقيق عائد مناسب على حقوق الملكية، ومواجهة مخاطر الائتمان والاستثمارات (Sparrish, 2006)، فالتسعير المربح للقروض المصرفية يعمل على ربط العلاقة ما بين جودتها وزيادة الربحية المتمثلة بالعائد على الإستثمار، والعائد على موجودات البنك لأنها تمثل الطريقة التي يتم من

خلالها الحكم على كفاءة إدارة البنك في توليد الأرباح والإيرادات من الأصول المتاحة لها، ولمجرد كون تحديد أسعار الفوائد والعمولات عليها من أحد مظاهر إدارة الموجودات، والمطلوبات التي تؤثر في ربحية البنك يسهم التسعير في زيادة كفاءة إدارة القروض بتخفيض حجم الديون المشكوك في تحصيلها، وتقليل التكاليف بشتى أنواعها، وتوجيه حصيلة الإيرادات من الفوائد المصرفية لإستثمارها بأصول ذات عوائد مناسبة.

2-2 مفهوم تسعير القروض في البنوك التجارية: (The Concept of loans pricing)

من أجل أن يتم تعريف عملية تسعير القروض في البنوك التجارية، ينبغي التعرف على مفهوم السعر المصرفي, فهو ذلك القيمة النقدية أو العينية التي يدفعها العميل للبنك مقابل حصوله على خدمة، والتي تعبر بشكل أكثر تحديداً عن القيمة التي يكون العميل على استعداد لدفعها، ومبادلتها مع مجموعة المنافع أو الفوائد المرتبطة بانتفاعه من الخدمة (معلا، 2007، ص 149).

فالحقيقة أن لمفهوم السعر المصرفي دلالات خاصة، فهو يشير إلى (معلا، 2007، ص 149):

أ. معدلات أسعار الفوائد والعمولات

ب. رسوم التحويلات

ج. طلبات فتح الحسابات

وتعرَف عملية تسعير القروض على أنها عبارة عن وضع سعر الفائدة عليها في شكل نسبة مئوية كعائد على إستعمال الأموال، وإستثمارها لفترة معينة بغية التعويض عن حجم المخاطر التي يتعرض لها صاحب رأس المال (البنك)، فيطلق على هذه النسبة للدائن صاحب رأس المال بفائدة الإستثمار بينما يطلق عليها بالنسبة للمدين بفائدة الإقتراض (شلاش، 2007). وعرَف (عقل، 2000، ص 245) سعر الفائدة من وجهة نظر المقترض بأنه السعر الذي يدفعه المقترض لاستهلاك ما يرغب في استهلاكه حالاً، بينما من وجهة نظر البنك المقرض هو ذاك السعر الذي يحصل عليه هذا البنك للتنازل عن استهلاك حالي والإنتظار للقيام بذلك في فترة زمنية لاحقة، كما عرفها (هاشم، 1987، ص 41) بأنها عبارة عن التنازل عن الحصول على سلع استهلاكية في الوقت الحاضر للحصول على سلع انتاجية في المستقبل، وعرفها (الجعفري والحمصي، 1993، ص 3) بأنها المكافأة التي تدفع من قبل المستفيد من المال إلى مقدم المال لقاء استخدام الأول المال المقدم من الثاني بحيث تحدد هذه المكافأة سنوياً من أصل المبلغ أو ما يسمى بالقيمة الإسمية للمال.

وسيعتمد الباحث التعريف الجديد المتضمن لعملية التسعير المتمثلة بتحديد أسعار الفائدة على القروض بأنها عبارة عن السعر الذي يراه البنك مناسباً لتأمين المخاطر التي يواجهها جراء عملية المنح، والذي يمثل تكلفة القرض من ناحية الفرق ما بين أسعار الفائدة المدينة، والفائدة الدائنة، وكذلك تكلفة الإدارة المتمثلة في المصاريف والمرتبات من بداية كل عملية إقراضية وحتى نهايتها.

وحدد البنك المركزي الأردني كيفية وضع أسعار الفوائد على القروض والودائع كمايلي (البنك المركزي الأردني، تعليمات أسعار الفوائد على الودائع والقروض، مذكرة رقم 2002/14):

- تحدد البنوك أسعار الفوائد التي تدفعها على مختلف أنواع الودائع لديها وأسعار الفوائد والعمولات التي تتقاضاها على مختلف أنواع القروض.

- على البنوك أن تقوم بإعلام العملاء خطياً بشروط وكافة تكاليف القروض متضمناً ذلك نسبة الفائدة السنوية، والرسوم والعمولات المختلفة، ومبلغ القرض وتاريخ إستحقاقه، وشروطه بما في ذلك رسوم تأخير الدفعات.

- على كل بنك أن يحدد أسبوعياً وأن يعلن في مكان بارز في جميع فروعه معلومات وافية حول أسعار الفوائد التي يدفعها على الودائع والفوائد التي يتقاضاها على القروض وحسب آجالها، وأنواعها، وشروط وأسلوب إحتسابها، وأن يلتزم بأن تكون الفوائد الفعلية أقرب ما يمكن إلى الفوائد المعلنة من قبله طيلة مدة سريانها.

- يحدد البنك أسعار الفوائد على القروض والودائع في بداية كل أسبوع وتبقى سارية المفعول لمدة أسبوع كامل, وعليه إعلام البنك المركزي في يوم الثلاثاء من كل أسبوع عن أسعار الفوائد التي سعتمدها إعتباراً من مطلع الأسبوع التالي.

3-2 أهداف تسعير القروض في البنوك التجارية: (Objectives of Loans Pricing)

يختلف تسعير القروض من بنك إلى آخر حسب حجم البنك, والبيئة التنافسية, واللوائح المنظمة للمهنة المصرفية، ويتطلب ذلك بأن تبقى الأهداف متسمة بالوضوح، والمرونة لتمكن المخططين، وضباط الإقراض من وضع الأطر النظرية للبيانات الواقعية الخاصة بعملية

التسعير، وعليه تهدف عملية تسعير القروض في البنوك التجارية إلى مايلي (الحاج وآخرون، 1996، ص 117 ؛ العجارمة، 2005، ص 135- 136 ; Rose & Hudgins, 2008, p.122):

أ- النمو: (Growth)

وهو تحقيق الحصة السوقية وتوسيع قاعدة العملاء لدى البنك بهدف الاستمرار والبقاء، ويعتبر الهدف الأول في كل البنوك التجارية الأردنية حتى لو تحملت بعض الخسائر على المدى القصير في سبيل تحقيق هذا الهدف، حيث يتضمن في طياته إبقاء سعر الفائدة على القرض مرناً من أجل التكيف مع أوضاع البنك التنافسية في السوق.

ب- الربح: (Profit)

يعتبر الربح من الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقها بهدف تعظيم إيراداتها وأرباحها من الفوائد والعمولات، وخاصة تحديد أسعار الفوائد والعمولات على القروض بهدف تحقيق معدلات ربحية جيدة متمثلة بالعائد على حقوق المساهمين، والعائد على الأصول في البنك. ويتفاوت هذا الهدف بالنسبة لبقية البنوك التجارية الأخرى حسب أولوية هذا الهدف بالنسبة لبقية الأهداف الأخرى.

ج- العائد على الاستثمار: (Return on Investment)

فالبنك في تسعيره للقروض يهدف إلى تحقيق نسبة عائد على مستوى الأموال المستثمرة وذلك تبعاً لتحديد أسعار الفوائد عليها على أساس نسبة معينة يتم قبولها من قبل المستثمرين لتعظيم ثروتهم، ويتطلب تحقيق هذا الهدف معلومات دقيقة، وكثيرة حول مراكز التكاليف، وحجم الإيرادات المتوقعة لتحديد مستوى العائد على الاستثمار الكلي بغرض استثمار أموال، والمودعين المساهمين في أنشطة إقراضية مربحة.

د- التدفق النقدي: (Cashflow)

إن التدفق النقدي بمستويات محددة وسيلة فاعلة لإستعادة جزء ممكن من التكاليف والأموال التي يتم التعهد بدفعها للمتعاملين معها خلال فترة زمنية متفق عليها، ففي بعض البنوك التجارية وخاصة عندما تكون بعض الخدمات المصرفية تتصف بقصر عمرها أو دورة حياتها كالقروض يتم التركيز على التدفق النقدي الداخل من هذه الخدمة لتغطية التكاليف التي أنفقت عليها في بداية

تقديمها، وهنا يكون التدفق النقدي الهدف الأساسي في عملية التسعير مع مراعاة أن يكون ذلك مقبولاً في حالة الخدمات الجديدة وقلة المنافسة.

هـ- الحد من تأثير المنافسين والمحافظة على الوضع الراهن: (Reduction of Competitors)

وهذا يعني قيام البنوك بوضع سعر فائدة منخفض يحد من دخول المنافسين خلال فترة محـددة بهدف الحفاظ على مكانته التنافسية عند تقديم القروض أو خدمات مـصرفية أخـرى، فـبعض البنوك التجارية تعتبر الوضع الراهن في السوق بأنه مثالي للحفاظ على حـصة سـوقية بـدون إختلاق صراعات مع المنافسين، الأمر الذي يؤدي إلى توليد صورة إيجابية لدى العملاء والذي يكون ناجماً عن استقرار أسعار الفائدة, وبقية أسعار الخدمات المصرفية في السوق.

و- إدارة تكلفة القرض: (Credit Cost Management)

تستخدم بعض البنوك السعر لإنجاز هدف إدارة تكلفة القرض المصرفي في تقييم سوقي لقرض مصرفي معين آخر والذي قد يكون من غير الملائم وضع سعر فائدة متـدني علـى القـروض الممنوحة للعملاء، ويعتمد ذلك على مدى جودة (القرض) المدركة من قبلهم، فكلما كان هنـاك إدراك عالٍ للجودة لدى العملاء كلما كانوا على استعداد لدفع وتحمل أي سعر فائـدة مفـروض على خدمة القروض لأن سعر الفائدة المرتفع الذي تم فرضه على القرض مرتبط بجودته كتعبير عن أسعار الفائدة المرتفعة بهدف الإفادة من المنافع والمزايا المتأتية منها.

4-2 العوامل المؤثرة في تسعير قروض البنوك التجارية:

تعتبر عملية تسعير القروض من العمليات المعقدة التي تواجه البنوك التجارية لأنها تمثل الركن الصعب في نجاح أو فشل البنوك في سوق الإقراض لكونها تمثل التكاليف التي تتحملها البنوك عند منح القروض، وما تسعى للحصول على عوائد مالية لتغطية تكاليفها، وتحقيق هامش ربحي يضمن لها البقاء والاستمرار (Haskins&Sells, 1974, p.131). وعند اتخاذ القرارات السعرية فإنها تشمل العوامل الداخلية والخارجية لكي تؤخذ بالحسبان كما يلي:

4-2-1 العوامل الداخلية (Internal Factors)

وهي عوامل تنبع من داخل البنك نفسه ومنها (الحاج صالح، 1993 ؛ عبد الحميد، 2005، ص ص 137-143 ؛ الحداد، 1999، ص 99 ؛ بخيت، 1988 ؛ الصميدعي، 2001، ص 260):

أ- الأهداف التسويقية: (Marketing Objectives)

إذا ما كان الهدف السوقي المحدد هو إنتاج خدمة ذات جودة عالية بهدف الصمود في السوق بوجه المنافسة، والتنافس مع المنتجات المماثلة في السوق وفي قطاع الأرباح والمدخلات المرتفعة فإن ذلك يتطلب الدخول بأسعار وتكاليف مرتفعة، وفرض أسعار فائدة مرتفعة على القروض المراد منحها بهدف تغطية تكلفة الأموال المستخدمة في الإقراض، وتغطية تكاليف بنود العمل المصرفي والتشغيل. أما إذا كان الهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء، وعلى الأخص محدودي الدخل فيتطلب الدخول إلى السوق بتخفيض أسعار الفائدة على القروض وتكاليف منحها، وفي نفس الوقت قد يسعى المصرف إلى تحقيق أهداف إضافية، فكلما كانت هذه الأهداف تتصف بالوضوح والواقعية كلما كان تحقيقها أسهل.

ب- إستراتيجية المزيج التسويقي: (Marketing mix strategy)

إن قرارات التسعير يجب أن يتم تنسيقها مع المنتج، والتوزيع، والترويج (عناصر المزيج التسويقي) كي يتم تشكيل برنامج تسويقي مؤثر ومتماسك، فالقرارات المهيأة لعناصر المزيج التسويقي الأخرى قد تؤثر في قرارات التسعير، فقرار طرح منتج بنكي بجودة عالية مثلاً سوف يعني بأن على المصرف أن يفرض أسعار فائدة أعلى لتغطية تكاليف منح القرض المرتفعة، وغالباً ما تضع البنوك أسعاراً معينة لمنتجاتها ومن ثم تكون قراراتها الخاصة بالمزيج التسويقي على أساس الأسعار التي تريد المطالبة بها.

ج- التكلفة والعائد على الاستثمار: (Return on Investment & Cost)

يلاحظ أن البنوك درجت على التوجه بالتكلفة بشكل تقليدي عند تحديد الأسعار وبخاصة أسعار الفائدة على القروض، فإذا ارتفعت التكاليف رفعت البنوك معدلات ما تتقاضاه من رسوم وعمولات على القروض التي تقدمها في ضوء ارتفاع أسعار الفائدة، حيث إن الـبنوك ستـتقاضى ما يـوازي التـــكاليف التـــي تحملتها لتغطيتها وتحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة لأن بقاء البنك يعتمد بالدرجة الأولى على كفاية إيراداته لتغطية جميع نفقاته.

د- اعتبارات البنك: (Bank's Considerations)

على البنوك أن تقرر من الذي يجب أن يضع أسعار الخدمات المصرفية، وأسعار الفوائد على القروض, حيث إن الأسعار غالباً تقرر من الإدارة أو اللجنة العليا للقروض، فالتسعير يكون من اختصاص مديري الأقسام وخاصة قسم الائتمان حيث يتم تقديم تقارير دورية لهذه اللجنة مع

احتفاظ الإدارة العليا بوظيفة وضع أهداف التسعير، والسياسات السعرية التي غالباً ما تتوافق مع الأسعار المقدمة من المستويات الإدارية الدنيا.

4-2-2 العوامل الخارجية (External Factors)

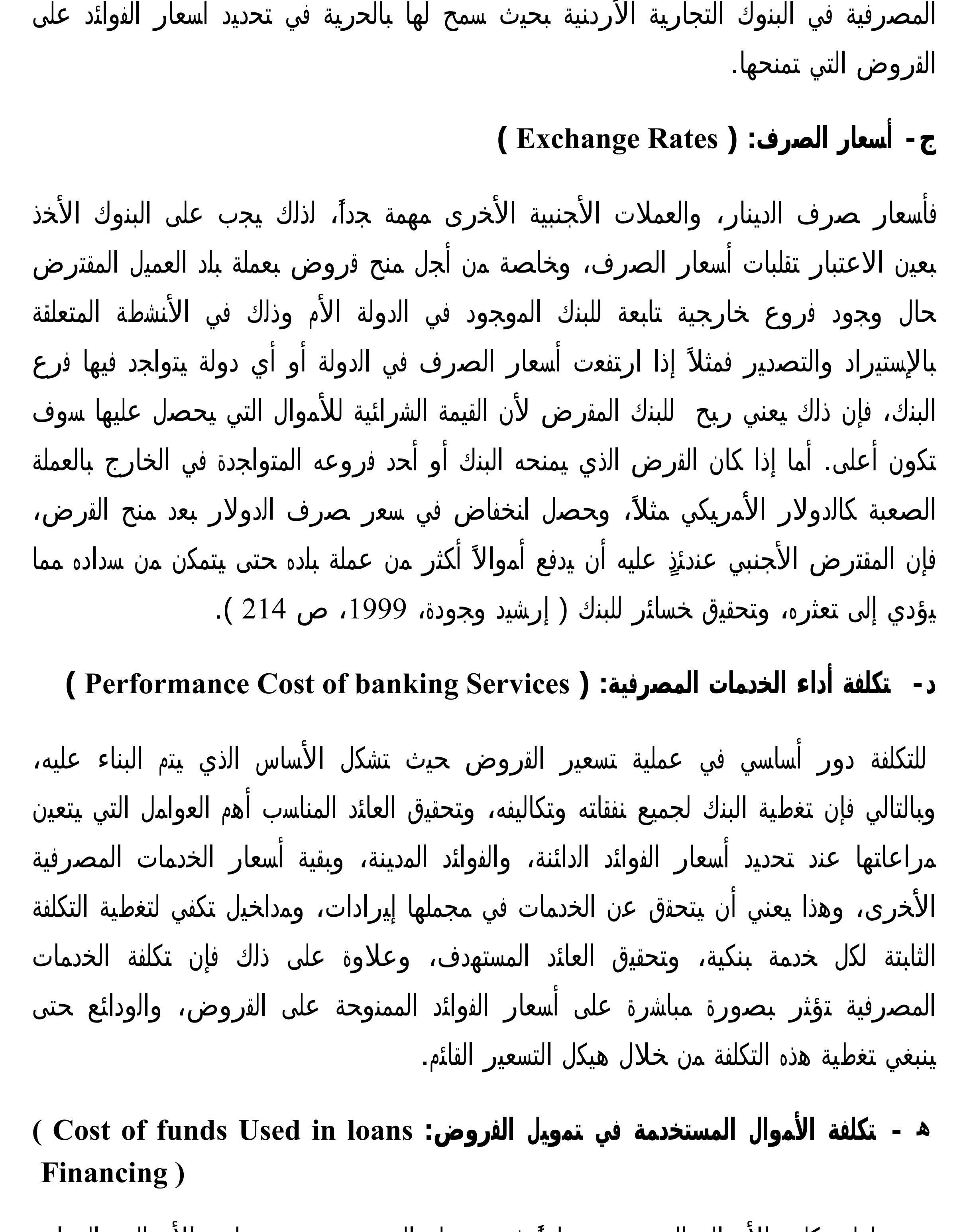
وهي المتغيرات التي تقع خارج نطاق إدارة وسيطرة البنك إضافة إلى عناصر بيئية أخرى (اللوزي، 1995 ; Reed & Gill, 1989, pp.259 ; Hampthon, 2007 p.446 ; Cochran, 2004, p.162):

أ- سياسات الدولة: (The Country's Policies)

تؤثر سياسات الدولة على السياسات المتعلقة بالاقتصاد القومي والمرتبطة بتحقيق أهدافها في مجالات الإدخار والاستثمار والإستهلاك، فتنمية المدخرات الوطنية يتطلب التأثير على معدلات الفائدة المدفوعة على الودائع بالزيادة للدرجة التي تشجع العملاء والأفراد وبقية القطاعات على إيداع فائض أموالهم في البنوك التجارية بدلاً من اكتنازها أو استخدامها في أغراض استهلاكية. ومن جهة أخرى ينبغي عدم الإخلال بأسعار الفائدة على القروض التي تمنح للمجالات الرامية إلى إنعاش خطط التنمية، وهذا يتطلب تخفيض أسعار الفائدة لتحريك العجلة الإقتصادية، أما إذا قررت الدولة الحد من الإستهلاك فإن ذلك يتطلب التأثير برفع أسعار الفائدة على القروض المخصصة للأغراض الإستهلاكية عن الأسعار العادية.

ب- عوامل السوق ومرونة الطلب على القروض: (Market Factors & Elasticity of Demand for Loans)

يقصد بمرونة الطلب على القروض درجة حساسية الطلب عليها للتغيرات في مستويات أسعار الفائدة المحددة عليها. ففي بعض الأسواق يلاحظ أن الطلب لا يتأثر كثيراً بأسعار الفائدة، أو أنه يتأثر إلى نقطة معينة (الطلب على القروض غير مرن) حيث يمكن للمصرف أن يعدل أسعار الفوائد على القروض المقدمة لهذه الشريحة دون خوف من تأثر الطلب على هذه الخدمة بالتغير في أسعارها، وتكاليف منحها على العملاء المقترضين. وتتوقف المرونة على قيمة نشاط العميل، ودرجة نضج مشتري الخدمة المصرفية، وتفهمه للنواحي المالية المصرفية في السوق. وبحكم هذا العامل وخاصة في الأردن فإن عوامل السوق لا تزال قوية الأثر بالنسبة لتحديد أسعار الفائدة على القروض بعد انتهاج الدولة لسياسة الإنفتاح الإقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولعل من أسباب ذلك تعويم هيكل أسعار الفائدة، واختلاف التعرفة الموحدة للخدمات



المصرفية في البنوك التجارية الأردنية بحيث سمح لها بالحرية في تحديد أسعار الفوائد على القروض التي تمنحها.

ج- أسعار الصرف: (Exchange Rates)

فأسعار صرف الدينار، والعملات الأجنبية الأخرى مهمة جداً، لذلك يجب على البنوك الأخذ بعين الاعتبار تقلبات أسعار الصرف، وخاصة من أجل منح قروض بعملة بلد العميل المقترض حال وجود فروع خارجية تابعة للبنك الموجود في الدولة الأم وذلك في الأنشطة المتعلقة بالإستيراد والتصدير فمثلاً إذا ارتفعت أسعار الصرف في الدولة أو أي دولة يتواجد فيها فرع البنك، فإن ذلك يعني ربح للبنك المقرض لأن القيمة الشرائية للأموال التي يحصل عليها سوف تكون أعلى. أما إذا كان القرض الذي يمنحه البنك أو أحد فروعه المتواجدة في الخارج بالعملة الصعبة كالدولار الأمريكي مثلاً، وحصل انخفاض في سعر صرف الدولار بعد منح القرض، فإن المقترض الأجنبي عندئذٍ عليه أن يدفع أموالاً أكثر من عملة بلده حتى يتمكن من سداده مما يؤدي إلى تعثره، وتحقيق خسائر للبنك (إرشيد وجودة، 1999، ص 214).

د- تكلفة أداء الخدمات المصرفية: (Performance Cost of banking Services)

للتكلفة دور أساسي في عملية تسعير القروض حيث تشكل الأساس الذي يتم البناء عليه، وبالتالي فإن تغطية البنك لجميع نفقاته وتكاليفه، وتحقيق العائد المناسب أهم العوامل التي يتعين مراعاتها عند تحديد أسعار الفوائد الدائنة، والفوائد المدينة، وبقية أسعار الخدمات المصرفية الأخرى، وهذا يعني أن يتحقق عن الخدمات في مجملها إيرادات، ومداخيل تكفي لتغطية التكلفة الثابتة لكل خدمة بنكية، وتحقيق العائد المستهدف، وعلاوة على ذلك فإن تكلفة الخدمات المصرفية تؤثر بصورة مباشرة على أسعار الفوائد الممنوحة على القروض، والودائع حتى ينبغي تغطية هذه التكلفة من خلال هيكل التسعير القائم.

هـ - تكلفة الأموال المستخدمة في تمويل القروض: (Cost of funds Used in loans Financing)

يعد عامل تكلفة الأموال المستخدمة هاماً في تمويل القروض من مصادر الأموال والموارد المتاحة للبنك كالودائع، والأموال المقترضة، والموارد الذاتية، ويتم تحديد تكلفة الأموال لكل نوع من أنواع القروض عن طريق دائرة الخزينة في البنك بحيث تقوم هذه الدائرة بإشعار العملاء المقترضين لمعرفة أسعار الفوائد المراد تحديدها على كل نوع قرض مصرفي، ولابد أن يؤخذ

في الحسبان تكلفة الفرص البديلة نظراً لمحدودية الأموال المتاحة، ووجود استثمارات بديلة أكثر سيولة من القروض، وأقل مخاطرة منها الأمر الذي يجعل أسعار الفائدة على القروض بآجال استحقاق طويلة أعلى، كما يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار الأسعار المتاحة للمقترضين من مصادر التمويل المنافسة.

و- تكلفة المخاطر المحتملة: (Potential Cost of Risks)

يرى (Mcdonald & Mckinely, 2007) أن أهم ما يميز البنك الناجح عن سواه أمران، الأول يتمثل في التحديد الدقيق لحجم وطبيعة المخاطر المتعلقة بالقروض باعتبارها عاملاً حاسماً في تحديد أسعار الفوائد، وقدرة البنك على الموازنة ما بين العائد والمخاطر المتعلقة بالقروض التي تسمح له بالسيطرة على تلك المخاطر، وزيادة الربحية في الأجل البعيد، وفي أغلب الأحيان تواجه البنوك التجارية المخاطر المحتملة التي تحول دون توليد الدخل الكافي لمقابلة أهداف خطة عملها. فحينما تقوم بمنح القروض فإنها تفترض المخاطر الواجب أخذها بعين الإعتبار في تحديد مخصصات خسائر القروض، وتعتمد هذه المخاطر على حجم القروض الممنوحة، وآجال استحقاقها، وأنواعها، والضمانات المقدمة حيث تزيد المخاطر بزيادة حجم القروض الممنوحة، وزيادة آجالها، وحساسية نوع النشاط سواء أكان تجارياً أم صناعياً للظروف الاقتصادية، كما تزيد بانخفاض قيمة الأصول المقدمة كضمان، وتنشأ هذه المخاطر أيضاً عن تذبذب أسعار الفائدة السوقية سواء بالإرتفاع أو بالإنخفاض مع العلم أن هذه المخاطر في أسعار الفائدة الثابتة تكون أعلى منها في أسعار الفائدة المعومة.

ز. التقدم التكنولوجي: (Technological Advance)

فالتكنولوجيا البنكية لها أثر كبير على التسعير، وخاصة في مجال تحديد أسعار الفائدة على القروض لأن تقديم القروض بكافة أنواعها في ظل هذا التقدم يتطلب نظام وقاعدة معلومات حول العملاء الحاليين والمستهدفين، وتكاليف منح محددة لها حتى يتم تكوين استيراتيجيات وخطط من أجل التنوع في تقديمها في كافة المجالات بوضع معادلات تسعيرية مناسبة لها. أما إذا ترتب على إستخدام التكنولوجيا البنكية خطأ في تحديد المعادلات التسعيرية نتيجة كونها شديدة التعقيد أو غير واضحة، وكونها لا تتوافق مع الهياكل التنظيمية البنكية الحديثة، أو عدم مهارة الأفراد المكلفين بإدارتها فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع التكاليف على البنك الذي يؤدي إلى ارتفاع مخاطر التشغيل بشكل يؤدي إلى التقليل من أرباحه (برقاوي، 2005 ؛ الحلو 2001).

وهناك عوامل أخرى تؤثر على عملية تسعير القروض كمايلي (المقابلات الشخصية التي تمت من قبل الباحث مع مسؤولي الائتمان في هذه المصارف، 2008/4/18م):

1) التغير في مستوى إتجاهات العملاء نحو الإدخار والاستثمار في البنوك مما يحدث تغييرات تطرأ على أسعار الفائدة في البنوك الأردنية سواء بالإرتفاع أو بالإنخفاض.

2) التغير في عرض النقود بحيث يتم التحكم في مستوى أسعار الفائدة من خلال التأثير على عرض النقد, وذلك عن طريق أدوات السياسة النقدية المتمثلة بعمليات السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، والاحتياطي الإلزامي.

3) الضرائب المباشرة المفروضة على أرباح البنوك، فكلما زادت الضريبة المفروضة على أرباح البنك كلما زادت أسعار الفوائد على القروض، وبالتالي يحمل البنك مبلغ الضريبة على العميل المقترض بهدف تغطية مبلغ الضريبة من حصيلة إيرادات فوائد، وعمولات القروض.

4) مستوى التضخم الحالي أو المتوقع، ففي هذه الحالة يتطلع المدخرون إلى أسعار فوائد تعوضهم عن التدني الحالي أو المتوقع في القوة الشرائية لمدخراتهم. فإذا ارتفع معدل التضخم زاد معدل الفائدة الذي يطالب به المدخرون، وإلا فضلوا إنفاق أموالهم على الاستهلاك قبل أن تتدنى قيمتها. وإذا ما تم ذلك، يصبح عرض الأموال القابلة للإقراض شحيحاً وتعود أسعار الفوائد على القروض إلى الارتفاع مرة أخرى.

5) تغير أسعار الفائدة في الخارج، فإختلاف أسعار الفوائد بين الدول المختلفة يؤدي إلى تحرك الأموال من سوق إلى آخر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أو إنخفاض الأموال المتاحة للإقراض. كما يمكن أن تؤثر أيضاً على الطلب على الأموال لغايات الاستثمار إذا ما أصبحت المنتجات البنكية الأجنبية أكثر قدرة على منافسة المنتجات البنكية المحلية بسبب التفاوت في تكلفة مصادر التمويل.

6) كفاءة البنوك التجارية الأردنية في التحصيل حتى لا تحدث خسائر، ويتم ذلك عن طريق تحميل العميل جزء أو كامل التكاليف في شكل تكلفة للقروض المراد منحها

مثل تكلفة البحوث، وتكلفة إنشاء فروع البنوك المحلية، والزيارات الميدانية، ونماذج منح القروض للعملاء.

ويوضح الشكل التالي العوامل المؤثرة على تسعير القروض في البنوك التجارية الأردنية كما هو مبين أدناه:

الشكل (2-1)

العوامل المؤثرة في تسعير القروض في البنوك التجارية الأردنية

العوامل الخارجية

عوامل أخرى

العوامل الداخلية

سياسات الدولة

الضرائب

التضخم

تحصيل القرض

الأهداف التسويقية

ظروف السوق ومرونة الطلب على القروض

سعر الفائدة على القروض

المزيج التسويقي

أسعار الصرف

التكلفة والعائد على الاستثمار

تكلفة أداء الخدمة المصرفية

إعتبارات البنك

تكلفة الأموال

تكلفة المخاطر المحتملة

التقدم التكنولوجي

الشكل من تصميم الباحث

5-2 أساليب تسعير القروض في البنوك التجاريـة الأردنيـة: (Loans Pricing Methods in Jordanian Commercial Banks)

في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، اتبع البنك المركزي الأردني سابقاً سياسات معينة في تحديد أسعار الفوائد الموجهة تكفل منح مشاريع التنمية، وعمليات استيراد المواد الأولية والمواد الغذائية، وعمليات تمويل التصدير أسعار فائدة مفضلة تقل عن متوسط المعدلات السائدة بهدف تعزيز سياسة توجيه الائتمان وفق أولويات التنمية (البنك المركزي الأردني، 1989، ص 83 ; Marto, 1988)، وتميزت بالثبات النسبي بحيث لم تتجاوز معدلات رفع أو خفض أسعار الفائدة 2%، وقد كانت هذه السياسة متجاوبة مع ظروف التراجع الاقتصادي التي مر بها الأردن، ولكنها لم تكن متجاوبة مع أسعار الفائدة العالمية إضافة إلى إسهامها في توفير الأموال الفعلية اللازمة لعملية التنمية الإقتصادية بكلف معقولة، وأدت إلى تشجيع الاستثمارات. كما حرر البنك المركزي أسعار الفائدة المحددة إدارياً على القروض بالدينار، وترك للبنوك حرية تسعير قروضها وودائعها بالدينار (البنك المركزي الأردني، 1989، ص 84).

وللوصول إلى سياسة سعرية، وهيكل لأسعار يحققان أهداف البنك, وأهداف الإقتصاد على حد سواء فإن تسعير القروض يتم وفق الطرق الآتية:

1. التسعير المرجعي: (Reference Pricing)

هو عبارة عن وضع مؤشر مرجعي محلي لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك التجارية بالعملـة المحلية للآجال القصيرة والطويلة، وذلك عن طريق وضع الحد الأدنى والحد الأعلـى لأسـعار الفوائد المعطاة على الإقراض والمشتقات المالية. ويعطي هذا الأسلوب فكرة عن تكلفة الأمـوال المتوافرة في البنوك التجارية لإقراضها الذي يعكس أسعار الفائدة التي تقرض بها لعملائها، كما يعمل على تسعير القروض ذات الفائدة المتغيرة وأدوات السوق النقدية (مجلـة البنـوك فـي الأردن، 2005).

واعتمدت البنوك الأردنية هذه الطريقة والتي أطلق عليها مؤشر (جوديبور) في التسعير لغاية تحديد كلفة الإقتراض، ومنح القروض بالدينار الأردني في السوق النقـدي والرأسـمالي, وتـم الإعلان عن هذه الطريقة رسمياً من 2005/11/1 بعد الإنتهاء من الفترة التجريبيـة للمـشروع والتي بدأت في 2005/8/1 بحسب علم الباحث. وهذا المؤشر يعطي أسـعار الإقـراض بـين البنوك الأردنية بالدينار للآجال القصيرة من يوم واحد إلى 12 شهراً ليعكس ظروف السوق من حيث الطلب على السيولة واتجاهات أسعار الفائدة قصيرة الأجل بغية تمهيـد الطريـق لإيجـاد

منحنى عائد فعال للسوق النقدي بالدينار الأردني من أجل مقارنة عوائد السوق (مجلة البنـوك في الأردن, 2005)، وتتضمن هذه الطريقة المستخدمة في التسعير جداول تفـصيلية لأسـعار الفائدة المعدة من قبل البنوك، والمؤسسات المالية. وترتكز آلية احتساب المؤشر المرجعي لسعر الفائدة على مايلي (جمعية البنوك في الأردن، ميثاق الشرف الخاص بتطبيق نظام أسعار فائـدة الإقراض بين البنوك الأردنية، المادة 9، 2006):

- تسعير كافة الآجال: تقوم البنوك العشرة بتسعير كافة لآجال (مدة الليلة الواحدة، وأسبوع، وشهر، و3 أشهر، و6 أشهر، وسنة) من خلال تزويد جمعية البنوك بالأسعار من الساعة العاشرة والربع وحتى الساعة العاشـرة والنـصف مـن صباح كل يوم عمل.
- آلية الترحيل واحتساب المعدل: يقوم الموظف المختص في الجمعيـة بترحيـل الأسعار من واقع الفاكسات المستلمة على برنامج الإكسل المخصص لتـسعير الجوديبور، وبعدها يتم تسعير واحتساب معدل الجوديبور لكل أجل من الآجال بعد استبعاد أدنى سعرين وأعلى سعرين، واحتساب المتوسط الحسابي البـسيط للأسعار الستة المتبقية علماً بأنه يحق لكل بنك أن يعدل أسعاره خلال الفتـرة المحددة للتسعير.
- احتساب معامل الاختلاف: يتم حساب معامل الاختلاف لأسعار البنوك العـشرة بقسمة الانحراف المعياري لعشرة بنوك وضرب الناتج بمئة.
- استخراج منحنى العائد: يتم استخراج منحنى العائد بذلك اليوم ومقارنته في الاتجاه عن اليوم السابق وعن يوم 2005/8/29 الذي يعتبر يوم الأساس.
- الإعلان عن أسعار الجوديبور: يتم الإعلان عنها في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً من كل يوم عمل, علماً بأن يتم تزويد البنك المركزي الأردنـي بكافـة الأسعار المستلمة من البنوك لمراجعة، وتدقيق عملية احتساب الجوديبور لمزيد من الدقة في إعداد واحتساب الجوديبور بشكل يومي.

وبعد تقييم استخدام هذا المؤشر تم إجراء تعديل على طريقة احتساب سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك الأردنية باستثناء أعلى سعر وأدنى سعر بدلاً من استثناء أعلى سعرين وأدنى سعرين.

وبخصوص هذه الطريقة المستخدمة في التسعير سواء كانت في الأردن أم في مختلف دول العالم, فإنها تتميز بما يلي (جمعية البنوك في الأردن، 2006 ؛ الحاج صالح، 1993؛ عقل، 2000، ص 590 ; James, 1982 ; Davidson, 2001):

- توافر خاصية المرونة حيث تعطي لمسؤولي الإقراض بعض الحرية في تحديد أسعار الفوائد ضمن حدود معينة لتقريرها على كل نوع من أنواع القروض آخذاً بعين الإعتبار وضع المقترض، ومدى المخاطر المرافقة في عملية المنح للعميل، وطول مدة القرض الممنوح (جمعية البنوك في الأردن، 2006 ؛ الحاج صالح، 1993 ؛ عقل، 2000، ص 590 James, 1982 ;Davidson, ; 2001).

- تعرض تشكيلة واسعة لمعدلات أسعار الفوائد، وتعطي للبنوك الحق في إجراء تعديلات على أسعار الفائدة المعلنة خلال الفترة المحددة للتسعير لإطلاقها بشكل نهائي يتصف بالمصداقية إضافة إلى كونها تتسم بالوضوح في إعلان وتحديد أسعار الفوائد.

كما يترتب على هذه الطريقة المتبعة في التسعير بعض العيوب كمايلي (الحاج صالح، 1993 ؛ عقل، 2000، ص 590 - 591 ؛ جمعية البنوك في الأردن، 2006 ; James, 1982):

- احتمال خسارة بعض القروض أو العملاء بسبب 0.25% من الهامش مثلاً أو على الأقل حدوث بعض التأخيرات بسبب وجود اختلاف حول تحديد أسعار الفائدة، مما يتطلب من مسؤولي الإقراض الرجوع إلى مستوى إداري أو سلطة أعلى منه بغية الخروج على الحد المقرر له، كما أن وجود الكثير من الاستثناءات تفقد الجداول الموضوعة أهميتها، وتفقد الوحدة في العمل وجودها.

- في حال عدم تجديد جداول أسعار فائدة الاقراض ما بين البنوك، فإنها تصبح قديمة ولذلك يجب تحديثها بشكل مستمر.

- عدم وجود تداول واسع للآجال الأخرى يجعل المؤشر غير فعال في التسعير.

- عدم وجود الشفافية في نشر البيانات، وهذا يعني أن الإخفاق في نشر بيانات حجم نشاط سوق الإقراض ما بين البنوك التي تتم فعلاً لدى البنك المركزي يؤدي إلى إعاقة عملية اتخاذ قرار لزيادة عدد البنوك المشاركة في التسعير أو عملية انسحاب أو استبدال البنوك غير المشاركة في سوق ما بين البنوك.

- عملية استثناء أعلى وأدنى سعرين لا تخدم عملية التسعير، لأن البنك الذي يعلن عن أسعار مرتفعة أو منخفضة يكون مستعداً للتنفيذ على الأسعار المعلنة وبالتالي هذه العملية تشوه عملية التسعير، ولا تعطي الصورة الحقيقة لأسعار الفائدة.

2. التسعير التحكمي: (Arbitrage Pricing)

هو عبارة عن وضع أسعار الفوائد على القروض بطريقة تعتمد على خبرة القائمين بالتسعير في مجال اتخاذ قرارات تحديد أسعار الفوائد، ودراسة مدى حاجة العملاء إلى القروض وبقية الخدمات المصرفية الأخرى لمعرفة مدى مقدرتهم على تحمل أسعارها، وخاصة كون أسعار الفوائد عليها مرتفعة في ضوء اجتهادهم وخبراتهم على كيفية استعدادهم لتحمل السعر في سبيل الحصول على القرض، وتعتمد أيضاً على الشروط السعرية للإقراض من الإدارات التابعة لإدارة التسهيلات بغرض تحديد العمولات على القروض المراد منحها (بخيت، 1988 ؛ الغندور، 1980 ; Watanabe, 2005 ; Guiltinan, 2005).

وتقوم فكرة التسعير التحكمي (المراجحة) على أساس قيام العميل المراجح (Arbitrager) بالإفادة من فروق أسعار الفوائد الممكن حدوثها في لحظة ما في أسواق الاقراض المختلفة، والتركيز على المكونات للتسعير (تسعير القيمة الذاتية للقروض، Loan Intrinsic Value) حيث يوجد عملاء وبنوك باستمرار في انتظار فرص اختلاف أسعار الفوائد للقيام بعمليات شراء الأموال من مصادر تمويلية معينة ومن البنك المركزي بسعر فائدة معين، والعمل على منحها على شكل قروض للعملاء بسعر فائدة آخر يطلبه البنك. فكلما اتسعت فروق أسعار الفائدة مقابل بقية أنواع القروض الأخرى كلما اتجهت الكثير من البنوك المراجحة لبيع ومنح الكثير منها للعملاء بسعر فائدة يسهم في تعظيم عائد البنك على أمواله المستثمرة قدر الإمكان، وتعتمد هذه الطريقة على مدى توافر معلومات حول تكاليف الإقراض لدى القائمين بالتسعير بغرض التعرف على حاجات العملاء المقترضين (Dermine, 1996 ; Calomiris&Thanaunt, 2005 ; Jarrow&Deventer, 1998).

وبحسب وجهة نظر المصارف الأردنية تعمل هذه الطريقة المستخدمة في التسعير على أساس أن سعر فائدة الذي يطلبه العميل المقترض يتحدد في ضوء تشكيلة الخدمات المصرفية التي يستخدمها العميل, مقارنة مع بقية العملاء الطالبين لنفس الخدمة من حيث تشكيلة الخدمات المصرفية التي المقدمة لهم من حسابات ادخارية واستثمارية....إلخ، فتتم المراجعة والمفاضلة في تحديد أسعار الفائدة ما بين العملاء من حيث العناصر المذكورة عن طريق اتباع طرق تقييم مدى قدرتهم على تحمل سعر الخدمة مثل رفع أسعار الفوائد على الحسابات الإدخارية، وتخفيض أو رفع العمولات حسب تعامل العميل مع البنك والتدفقات النقدية، وتخفيض أو رفع سعر الفائدة على القروض وتكاليف منحها في حال تعامل العميل في أكثر من حساب مع الأخذ بعين الإعتبار قيمتها الحالية. كما تقوم البنوك الأردنية حسب إطارها المؤسسي بإجراء عملية التسعير التحكمي للقروض بالتركيز على العناصر التالية: مثل بدء طرح المنتج، ومدى الإقبال أو الطلب عليه، والمخاطرة، وتوفر السيولة البنكية والسيولة الفائضة، ووجود تشكيلة من الخدمات المتشابهة في البنوك الأخرى بحيث يفضل أن يكون عددها محدوداً في أغلب الأحيان، طريقة التسعير السابقة للمنتج في حال وجوده ومدى الطلب عليه سابقاً بالإضافة إلى حجم الديون المتعثرة للعميل، والمخصصات المرتبطة بالقروض، والخدمات المصرفية المراد تسعيرها (المقابلات الشخصية التي تمت من قبل الباحث مع مسؤولي الائتمان في هذه المصارف، 18- 2008/5/20م).

وتتميز هذه الطريقة بأنها مبسطة وسهلة التطبيق في بعض البنوك الأردنية مع وجود نظام متكامل يساعد على سهولة الإتصال, وتداول المعلومات عن تشكيلة العملاء، والخدمات المصرفية التي يستخدمونها. إلا أن هذه الطريقة يعاب عليها كمايلي (بخيت، 1988 ؛ المقابلات الشخصية التي تمت من قبل الباحث مع مسؤولي الائتمان في هذه المصارف، 18- 2008/5/20):

- لا تستند إلى أسس علمية معينة لتحديد أسعار الفائدة على القروض، ولا تأخذ بعين الإعتبار ظروف السوق.
- إذا لم تكن بيانات تكاليف منح القروض متوافرة لمسؤولي الإقراض والتسليف فقد يترتب على ذلك الأمور التالية منها: احتمال كون أسعار الفوائد المعلن عنها غير كافية لتغطية كلفة منحها، وقد تكون بعض أسعار الفوائد مرتفعة ومغالى فيها بدرجة كبيرة حتى تحقق عائداً مرتفعاً على الأموال المستثمرة دون الأخذ

بعين الإعتبار القيمة الزمنية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة بسبب المخاطر.

- لا تتسم هذه الطريقة بالعدالة عند تحديد أسعار الفائدة على القروض وقيمة القروض المراد منحها للعملاء لكونها لا تعتمد على المواءمة ما بين تكلفة الخدمات وأهداف البنك بالنسبة للربحية وبين حاجة العملاء إلى الحصول على قروض ضمن أسعار فوائد معقولة.

- إن خدمة عميل واحد يتعامل في أربعة حسابات قد يخلق إنطباعاً لدى العميل عن أهميته للمصرف، وعدم قدرة المصرف على التخلي عنه حتى ولو كان على غير حق، مما يعني إهدار وقت البنك في إرضاء العملاء ذوي الطبيعة الصعبة، وزيادة التكاليف الناجمة عن الزمن الضائع الذي كان من الممكن توجيهها لخدمة عميل آخر، وضياع فرصة استثمارية للبنك.

3. التسعير على أساس السوق (فائدة السوق النقدي): (Money Market - Based Pricing)

يقصد به وضع أسعار الفوائد على القروض في ضوء أسعار الفائدة التي يضعها البنك المركزي، وأسعار الفائدة المعلنة من قبل المصارف التجارية الأخرى. ويتم إما بسعر يعادل أسعار الفائدة المحددة من قبل البنوك، أو بسعر فائدة يقل عنهم, ويعتمد ذلك على ظروف العرض والطلب عليها، ونوعها، والجهود الإعلانية والترويجية، وأسلوب توزيع الخدمة (الشماع، 2003، ص 74). وبالتالي فإن الأسعار التي يقوم البنك المركزي بتحديدها، والبنوك المنافسة هي بمثابة حدود قصوى لا يكون في مقدور أي بنك تجاري أن يتجاوزها وإلا فقد جانباً من حصته السوقية، فالبنك في تسعيره للقروض يحدد إما سعراً ثابتاً طيلة مدة القرض أو سعراً معوماً، كما أن العائد يختلف باختلاف هذين السعرين على المدى البعيد (Hampthon, 2007, p.460).

وتقوم البنوك التجارية بتسعير قروضها بسعرين، الأول وهو سعر الفائدة الثابت الذي يتم الاتفاق عليه بين طرفي عملية الإقراض والإقتراض لإبقائه ثابتاً دون تغيير لمدة لا تقل عن سنة أو طوال حياة القرض الممنوح للعميل بغض النظر عن تحركات سعر الفائدة في السوق، والثاني هو سعر الفائدة المعوم يمنح البنك على أساسه قروضاً بسعر يتغير ارتفاعاً وانخفاضاً حسب اتجاه أسعار الفوائد في السوق ضمن أصول متفق عليها في مواعيد محددة، وعليه يحق للبنك تعديل أسعار الفائدة المستوفاة على القروض ضمن فترات محددة من حياة القرض (عقل،

Blanchfield & Oser, 1975, p. 135 ; Edwards & Khan, 1985, ؛ 237 ص 2000،
.(pp.190-192

فالأساس المصرفي المهم في تحديد أسعار الفائدة على القروض بعدما أتيحت الحرية للجهاز المصرفي هي أسعار الفوائد على شهادات الإيداع، وأذونات الخزينة، والأوراق التجارية، بالإضافة إلى أدوات الدين الحكومية التي يطلق عليها سعر فائدة الدين الخالي من المخاطر كأساس في تحديد أسعار الفائدة السائدة في السوق المصرفي الأردني، وكلاف القروض (عقل، 2000، ص 597 ؛ الحاج صالح، 1993). ويمكن التعبير عنه بتسعير الأصول الرأسمالية التالية (Reilly & Brown, 2006, P.240 ; Brigham & Ehrhardt, 2005, P 156):

$$r_i = r_{RF} + ß(r_M - r_{RF})$$

وهذا يعني أن سعر الفائدة على القروض في السوق المصرفي r_i يتحدد على أساس العائد الخالي من المخاطر r_{RF} على السندات الحكومية أو أذونات الخزينة، وشهادات الإيداع الذي يمثل أيضاً سعر الفائدة الخالي من المخاطر للعميل المقترض في حال عدم تعرضه لمخاطر العسر المالي في تسديد إلتزاماته فيما يتعلق بالقرض تجاه البنك المقرض خلال مدة معينة، مضافاً إليه علاوة مخاطرة السوق $ß(r_M - r_{RF})$ التي تمثل الهامش أو العائد المتفق عليه ما بين البنك والعميل للتعويض عن المخاطر وقت منح القروض كالمخاطر التشغيلية، والمخاطر المالية، ومخاطر التضخم (Fabozzi & Modiglani, 1994, pp. 346-348).
فبالنسبة للسوق المصرفي الأردني أعتبرت أسعار الفائدة على شهادات الإيداع، وبقية أدوات السوق الأخرى التي يصدرها البنك المركزي بالدينار مؤشرات عامة على اتجاهات أسعار الفائدة داخل السوق المحلية. ويظهر الجدول أسعار الفائدة الأساسية لأدوات السوق كما هو مبين أدناه:

جدول (1-2)

أسعار الفائدة الأساسية في السوق المصرفي الأردني للفترة (2001 – 2006)

السنة	شهادات الإيداع 6 أشهر	سندات الخزينة	أذونات الخزينة 6 أشهر	إتفاقيات إعادة الشراء
2001	%4	%4.25	%3.92	%6
2002	%3.45	%5.25	%2.95	%5.2
2003	%2.15	%4.58	%2.05	%3.5
2004	%3.2	%7.05	%3.36	%4.75

2005	**%6.95**	**%8.82**	**%6.55**	**%7.5**
2006	**%6.86**	**%7.66**	**%6.73**	**%8.5**

المصدر: (التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني والنشرات الإحصائية (أعداد مختلفة), 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006).

فيلاحظ من الجدول أعلاه أن أسعار الفائدة على سندات الخزينة أعلى من أسعار الفائدة على شهادات الإيداع وأذونات الخزينة بسبب كونها أكثر سيولة بالإضافة إلى كون الفوائد عليها غير خاضعة للضريبة. أما فيما يتعلق بشهادات الإيداع فنظراً للعائد المضمون التي تتقاضاه هذه الشهادات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والبنوك التجارية، فإن البنوك التجارية دائماً تعمل على إعادة النظر بأسعار الفائدة على القروض بحسب التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة على شهادات الإيداع بحيث يكون سعر الفائدة على القروض الممنوحة للعملاء بحده الأدنى مساوياً لسعر الفائدة على شهادات الإيداع + هامش لتغطية مخاطر الائتمان. كما أن العلاقة الطردية بين سعر الفائدة على شهادات الإيداع، وسعر الفائدة على القروض والسلف يعكس حقيقة كونها مؤشراً قوياً على اتجاهات أسعار الفائدة في السوق المصرفي. أما فيما يتعلق باتفاقيات إعادة الشراء للبنوك والمؤسسات المالية ذات الفائض في السيولة فتحمل هذه الإتفاقيات عادة أسعار فائدة ثابتة، واستحقاق محدد وتبقى نافذة حتى يقوم المقرض أو المقترض بإنهائها.

ويتطرق مفهوم تسعير القروض على أساس السوق إلى نوعين لسعر الفائدة وهما سعر الفائدة الإسمي، وسعر الفائدة الحقيقي. فسعر الفائدة الإسمي هو السعر الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها جراء قيامها بمنح القروض لهم بفرض أن هذا السعر هو متاح لجميع العملاء المقترضين ولو تساووا جميعاً بالمخاطر (السيد علي والعيسى، 2004، ص 105). أما سعر الفائدة الحقيقي هو ذلك السعر الذي يأخذ التضخم بعين الإعتبار، أو بعبارة أخرى بأنه يمثل الفرق ما بين سعر الفائدة الإسمي ناقصاً معدل التضخم. فسعر الفائدة الحقيقي هو المحدد الرئيس لسلوك المستهلكين، والمودعين، والمستثمرين على حد سواء (Reilly & Brown, 2006, P.20).

ومما سبق وحسب الصفات السابق ذكرها التي تدخل في سعر الفائدة فإن سعر الفائدة على القروض في السوق يتحدد في ضوء مايلي (عقل, 2000, ص 592-593 & Rose ; Hudgins, 2008, pp.149-152):

- سعر الفائدة الحقيقي والذي يمثل التعويض المقدم للعميل المستهلك لقاء تأجيل قراره الاستثماري الذي يتحدد في ضوء التفضيل الزمني بعدم الإنفاق الآني مقابل الإنفاق المستقبلي, والفرص المتاحة للإستثمار.

- معدل التضخم الحالي أو المتوقع الذي يتحدد بمقدار التدني في القوة الشرائية.

- تتحدد مخاطر إفلاس المقترض حسب التقديرات المتاحة الذي يعبر عنه بهامش للتعويض عن هذا الخطر، حيث يتسع الهامش ويزداد العائد كلما زادت المخاطر وينخفض بانخفاضها.

- مخاطر سعر الفائدة والتي تتحدد نتيجة تذبذب أسعار الفوائد على القروض والودائع بالإضافة إلى أنها تعتمد على الأصول والخصوم ذات الحساسية لأسعار الفوائد، كما تنتج أيضاً عن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وقيمة الأوراق المالية المستثمر فيها من قبل البنوك، والتغير في مستوى أسعار الفوائد على القروض خلال فترة حياتها, أو نتيجة ارتفاع كلفة التمويل.

- هامش الربح بنسبة مئوية محددة كعائد للبنك حسب فلسفة إدارته المتخصصة.

وعليه يتم التعبير عما تقدم بالمعادلة التالية:

سعر الفائدة على القروض في السوق = سعر الفائدة الحقيقي + نسبة التضخم المتوقعة + مخاطر إفلاس المقترض + مخاطر سعر الفائدة + هامش ربحي مناسب.

وأيضاً يمكن تحديد سعر الفائدة على القروض في السوق حسب المعادلة التالية (Rose & Hudgins, 2008, p. 153 ; Owens, 2005 ; Guiltinan, 2005):

سعر الفائدة في السوق = سعر الفائدة الأساسي (أو فائدة الإقراض لأفضل العملاء) + علاوة مخاطر التعثر للعملاء غير المميزين + علاوة مخاطر الائتمان طويل الأجل.

فسعر الفائدة الأساسي هو السعر الذي تم التحدث عنه سابقاً بأنه يتحدد في ضوء أدوات الدين والسندات الحكومية، وأذونات الخزينة. أو قد يكون محدداً تحت مسمى سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء (السعر المميز) الذي يدفعه العملاء ذوي الجدارة الائتمانية العالية وهم أكثر قدرة على الإقتراض للحصول على قروض قصيرة الأجل بسبب كون مخاطرهم قليلة، ويتحرك

بالتتابع مع سعر الفائدة على أذونات الخزينة. فتعمل البنوك الصغرى والكبرى على مراجعة هذ السعر بشكل دوري، وتغييره في ضوء تغيرات وظروف الأسواق حتى يعكس كلفة الأموال لدى البنوك التجارية (الحاج صالح، 1993 ؛ حسن، 1980 ؛ الضحيان، 2002 & Miller Pulsinelli,1989,p.93 ; Saunders & Cornett, 2006, p.298 ; Koch & Macdonald, 2003, p. 677).

إن تسعير القروض وفق فائدة السوق مبني على استيراتيجيتين وهما: السعر الدفاعي، والسعر الهجومي. فالسعر الدفاعي هو تسعيرها بأسعار فائدة أعلى من التي تسود في السوق في حال وجود خدمات مصرفية جديدة أو نوع من قروض لم يتم منحها للعملاء من قبل نتيجة كون بعض الخدمات المصرفية أقل تأثراً بالسعر، ولجذب عملاء ذوي حساسية أقل لأسعار الفوائد وقادرين على اقتراض مبالغ بأسعار فوائد عالية بدلاً من الذين يتأثرون بارتفاع أسعار الفائدة بالإضافة إلى إعطاء صورة الجودة، والمكانة للخدمات المصرفية الجديدة المقدمة. وهذا من الناحية التسويقية (الجياش، 2006، ص 225).

ويختلف الأمر من الناحية الائتمانية، فقيام البنك المركزي والبنوك التجارية بفرض سعر فائدة أعلى من الأسعار السائدة في السوق على القروض يكون نتيجة الأمور التالية (عقل، 2000، ص 269 ; Allen & et al, 1989 ; Hutchison, 1995):

- اتساع العجز في الميزان التجاري.
- الخشية من عودة التضخم.
- السياسة النقدية المتشددة, وارتفاع أسعار الفوائد على العملات الأجنبية.
- انخفاض السيولة لدى البنوك التجارية.

أما السعر الهجومي فهو عبارة عن تسعيرها بأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق لكسب حصة سوقية، وكون القروض شديدة التأثر بالأسعار، ولتوفير تكاليف إنتاج الخدمات المصرفية وتكاليف منح القروض للعملاء في حال كون الطلب عليهم كبيراً لكونها ستواجه منافسة حادة ما بين البنوك. وهذا أيضاً من الناحية التسويقية (الجياش، 2006، ص 225).

ويختلف الأمر أيضاً من الناحية الائتمانية، فعندما يقوم البنك المركزي والبنوك التجارية بوضع أسعار فائدة أقل من تلك السائدة في السوق على القروض يكون ذلك نتيجة ارتفاع الإحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية، وانخفاض الطلب على القروض، وتوفر السيولة لدى البنوك التجارية،

وتراجع الإقتراض الحكومي المحلي من البنوك التجارية، والبنك المركزي (عقل، 2000، ص 269 ; Allen&et al, 1989 ; Hutchison, 1995) .

فالعديد من العملاء الأفراد المميزين، والشركات الكبرى لديهم مدخل مباشر إلى الأسواق النقدية والرأسمالية بهدف الإقتراض بسعر أقل من سعر الفائدة المميز نتيجة الميزة التنافسية (Saunders & Cornett, 2006, p.298 ; Mester & Saunders, 1995 ; Koch& Macdonald, 2003, p. 678, فهذا الإتجاه يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية Rose & Hudgins, 2008, p. 155):

سعر الفائدة على القروض بأقل من السعر المميز = كلفة فائدة الإقتراض في السوق النقدي + الهامش للخطر أو الربح

وهذا يعني في حال انخفاض أسعار الفوائد في السوق فإن البنوك تخفض من أسعار الفائدة لأفضل العملاء مما يشجعهم على الاقتراض بكلفة أقل، لكنها تحافظ على الفارق أو الهامش ما بين السعر المميز وكلفة أموالها, وتسمح له بالتوسع من أجل أن يكون لديها علاوة مخاطرة عالية للتعويض عن المخاطر الناتجة عن انخفاض سعر الفائدة (Koch & Macdonald, 2003, p. 679 ; Guiltinan, 2005)، لأن حدة المنافسة تقلل كثيراً من هوامش الربح. ولحرص البنك التجاري على تقديم أفضل سعر فائدة على القروض حتى يفوز على منافسيه فإن البنك سيكتفي بهامش ربح مقبول إلى حد يعوضه عن إنخفاض أسعار الفوائد حتى لاتتأثر أرباحه.

ففي السوق المصرفي الأردني, وخاصة في حال وجود سوق حرة للقروض يعتقد الباحث أن الحدود الدنيا والعليا لأسعار الفوائد عليها من قبل البنوك العاملة لا تتحدد على أساس المنافسة فقط، بل على مقدرة العملاء على الإقتراض حيث أن الحد الأعلى لسعر الفائدة هو أعلى حد يدفعه العميل المقترض بنسبة تضاف إلى السعر المميز، بينما الحد الأدنى لسعر الفائدة هو أدنى سعر فائدة يدفعه العميل.

والجدول التالي يوضح الحدود العليا والدنيا لأسعار الفائدة على القروض كما هو موضح أدناه:

جدول (2-2)

الحدود العليا والدنيا لأسعار الفوائد على القروض للفترة (2001-2006)

استحقاق القروض	قروض لمدة سنة		قروض لمدة 3 سنوات		قروض لأكثر من 3 سنوات	
السنة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
2003	%7	%14	%7.25	%14	%7.25	%14
2004	%6	%14	%6.5	%14	%6.5	%14
2005	%6	%14	%6.25	%14	%7	%14
2006	%6	%15.5	%6	%15.5	%6	%15

- **المصدر: البنك المركزي الأردني, دائرة مراقبة البنوك – قسم الإحصاءات المصرفية.**
- **البيانات المتعلقة بالحدود العليا والدنيا لأسعار الفوائد على القروض للأعوام 2001- 2002 غير متوفرة.**

كما تتعدد أسعار الفائدة في سوق القروض بحسب نوع القرض الممنوح، فهناك أسعار فائدة أخرى تناسب ظروفاً أو قروضاً معينة منها سعر الفائدة النسبي المحدد بنسبة معينة من السعر المميز، ويناسب الظروف غير المستقرة. وسعر الفائدة المعفي من الضريبة الذي يناسب القروض المقدمة لمؤسسات القطاع العام (Browne, 2001).

ويجدر بالذكر أن تسعير القروض وفق أسعار أدوات السوق التي تمت ذكرها سابقاً قد يواجه العديد من المشاكل أو العيوب منها كون أسعار الفائدة على هذه الأدوات متباعدة ومتذبذبة بسبب سرعة وقع خطى السياسة النقدية، وعدم انتظام السيولة المتوافرة داخل الجهاز المصرفي بالإضافة إلى بعض القيود المفروضة على ما يمكن شراؤه من إصدارات شهادات الإيداع، وسندات الحكومة للبنك الواحد الأمر الذي يجبر البنوك ذات الفائض إلى عرض أسعار فوائد لا تستطيع البنوك الأخرى عرضها، وخاصة في حالة وفرة السيولة، وانخفاض الطلب على القروض (Mayer & et al, 2004, p.205), كما أن البنوك التجارية الصغيرة لا تستطيع أن تجاري البنوك التجارية الكبيرة حال تشابه أسعار الفائدة على القروض إذا ما أقدمت على تخفيض أسعار الفائدة فإنه يصعب على البنوك الصغيرة مجاراتها، وقد تضطر إلى مغادرة السوق (البكري والرحومي، 2008، ص 346).

كما يجب ملاحظة حقيقة هامة أنه في حال القيام بالإعلان عن أسعار موحدة القروض ينبغي أن لا يتعارض مع منح البنوك التجارية قدراً ملائماً من الحرية تحديد أسعار الفوائد على قروضها، وخدماتها الأخرى بما يمكنها من استخدام الموارد المتاحة لها بأقصى كفاية ممكنة، ويمكن أن تقتصر الأسعار الموحدة على الخدمات التي تؤثر في الاقتصاد القومي كأسعار الفائدة على

الودائع، وخصم الأوراق التجارية على أن تحدد حدود قصوى فقط بالنسبة لأسعار الخدمات الأخرى (حسين، 1975). لكن وجود سعر فائدة موحد سيخلق الكثير من الأوضاع المتناقضة في الإقتصاد القومي، فارتفاع أسعار الفائدة على القروض الصناعية أو حتى تساويها مع سعر الفائدة على القروض التجارية يحد من نمو قطاع الصناعة، كما أن قيام البنوك بتسعير الائتمان بسعر فائدة ثابت سيترتب عليه مخاطر وفقاً لتقلبات أسعار الفائدة، ومخاطر سوقية تؤديان في النهاية إلى إلحاق الخسائر لكل من الدائن والمدين (العواودة، 1998).

4. التسعير على أساس التكلفة: (ABC / Cost – Plus Pricing)

هو عبارة عن وضع أسعار الفوائد على القروض بافتراض أن الكلفة المراد إضافتها بسبب إضافة أو إلغاء هذه الخدمة أو تغييرها تشترك في الكلفة الثابتة مع بقية الخدمات المصرفية الأخرى، وأن زيادة حجم القروض من البنك لا يكلف سوى التكلفة الإضافية + هامش ربح، كما أن حجم الطلب المرتقب عليها لا يكون معروفاً بدقة بسبب صعوبة تقدير مبيعات القروض عند المستويات المختلفة من أسعار الفائدة (Taylor, 2002, p.64).

ويقصد بتكلفة القروض بأنها كل ما يتكبده البنك التجاري في سبيل منحها والتي تقوم به إدارة أقسام الإقراض التي تتلقى طلب القروض من الفروع، وعرضها على المسؤولين للموافقة أو الرفض، والاحتفاظ بملفات جميع العملاء، ومتابعة القرض في جميع مراحله، ومتابعة تنفيذ أحكام قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص المنح، وعليه فإن تسعير القروض على أساس التكلفة يتكون من 4 عناصر رئيسة وهي (بدوي، 1995 ؛ عبد الرحيم، 2000، ص57 Diette, 2007 ; Haskins & Sells, 1974, p.p 45-49 ; Rose & Hudgins, 2008, p.p 158-160):

- تكلفة مصادر الأموال التي تتحملها البنوك التجارية لجمع الأموال بغرض إقراضها للعملاء التي تتمثل في الفوائد التي يتكبدها البنك لقاء هذه الأموال سواء أكانت هذه الأموال مكتسبة من خلال ودائع العملاء، أم من خلال الإقتراض من البنك المركزي, أو من الأسواق المالية.

- تكاليف خدمة منح القروض كالتكاليف التشغيلية، ومصاريف إيجارات البنك، ورواتب الموظفين، ونفقات الحيازة والإستهلاك، والنفقات الإدارية.

- علاوة المخاطر لغاية تعويض البنك عن المخاطر الناتجة عن التعثر أو عدم السداد بالكامل أو السداد في الوقت غير المناسب.

- هامش ربح على كل قرض ممنوح للعميل المقترض بحيث إنها تمثل العائد الكافي على رأسمال البنك.

وبالتالي يحدد سعر الفائدة بالمعادلة التالية (Rose & Hudgins, 2008, p. 162 ; Miller & Pulsinelli, 1989, p. 99 ; Taylor, 2002, p.65):

سعر الفائدة على القروض = التكلفة المرجحة للأموال لدى البنك + التكاليف التشغيلية + الهامش المقدر لتعويض البنك عن مخاطر السداد + هامش ربحي مطلوب كعائد على رأسمال البنك.

فيطلق على المعادلة بسعر البيع الكامل القروض الذي يمثل كامل التكلفة والمكون من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة معاً، مضافاً إليه هامش الربح الذي يحقق العائد على رأس المال بحيث تشارك هذه الخدمة في أرباح البنك آخذاً بعين الإعتبار عنصر المنافسة في السوق، وحجم تعامل العميل مع البنك, والربحية المتحققة من هذا التعامل. وليس من الضروري أن يكون القدر أو المعدل الذي يضاف إلى التكلفة موحداً بالنسبة للخدمات المختلفة الأخرى، فيمكن إضافة مبالغ أو معدلات مختلفة لكلفة القروض حسب ظروف الطلب عليها، ومستوى المبيعات المتحقق منها، ودرجة المنافسة التي تواجهها من خدمات بنوك أخرى (Wayne, 2006, p. 387 ; Walker, 1975, p. 232 ; Scott, 1998, p.88).

فلا يكتفي القول بأن العناصر الأربعة المذكورة أعلاه يتم استخدامها في تقدير تكاليف القروض، بل تشمل أيضاً تكاليف أخرى مثل تكاليف دراسة الطلب وحتى تاريخ منحه أو رفضه، وتكاليف المتابعة المرافقة لعملية منحها من تاريخ المنح وحتى تاريخ السداد، وتكاليف التحصيل والإسترداد، وتكاليف تكوين المخصصات المختلفة كالديون المشكوك في تحصيلها، وهبوط أسعار الأوراق المالية، وتكلفة الإحتياط النقدي الإلزامي لدى البنك المركزي لأنها أتت لضمان احتفاظ البنوك برصيد سائل يمكنها من مواجهة طلبات السحب (المقابلات الشخصية التي تمت من قبل الباحث مع مسؤولي الائتمان في هذه المصارف، 20- 2008/6/25).

ولا يبقى التسعير على أساس التكلفة إلا بإخضاع سعر التكلفة المستخلص إلى مجموعة العوامل التالية وهي (الغندور، 1988 ؛ العمري، 2003):

- تكلفة منح القروض: (Cost of Lending) مثل الأيدي العاملة، والمصاريف الإدارية بحيث ترتفع كلما انخفضت قيمة القروض.

- المدى الزمني للقروض: (Time Loans) فكلما طالت مدته ارتفعت تكاليف التمويل وبالتالي ازدياد مخاطره.

- المخاطر: (Risks) بحيث إنها ترتفع بدرجة كبيرة في حال التعامل مع القروض الشخصية الصغيرة مقارنة بالتعامل مع الشركات, والمؤسسات الكبيرة.

إن تسعير القروض على أساس التكلفة ينطوي على عدة طرق أو بدائل كما يلي (حسين، 1975 ؛ ياسين، 1996 ؛ العمري، 2003 ؛ مطر، 1989 ; Cole, 1998, pp.103-107 ; Hutchison, 1995 ; Goveidarjan & John, 1988 ; Liebich, 1995):

أ. **التسعير بناء على التكلفة المباشرة: (Direct Cost – Based Pricing)** وهذا يعني تحديد سعر الفائدة على القروض بتكلفتها المباشرة مضافاً إليها هامش معين بنسبة من التكلفة المباشرة، ويستخدم هذا الأسلوب في حال وجود طاقات عاطلة أو غير مستغلة, وبهذا الأسلوب يتحدد هامش الربح بطريقتين الأولى أسلوب الإمتصاص (Absorption)، والثانية أسلوب الإسهام (Contribution). فيقصد بأسلوب الإمتصاص بأن يحدد هيكل كلفة القروض أولاً على أنه لا يشمل التكاليف الإدارية العامة بما في ذلك تكاليف التسويق والترويج لها، بحيث يوسع هامش الربح ليأخذ بعين الإعتبار علاوة مقدرة لتعويض البنك عن هذه التكاليف التي سيتحملها حال قيامه بمنح القروض للعملاء. أما أسلوب الإسهام فيعتمد على تقسيم التكاليف إلى تكاليف ثابتة، وتكاليف متغيرة. ففي حين أن التكاليف المتغيرة تدخل في هيكل تكلفة القروض فإن التكلفة الثابتة لا تدخل فيها، وعند تحديد هامش الربح فتجري تقديرات لجعله يشمل التكاليف الثابتة من أجل تغطيتها إلى جانب تغطية الربح الأصلي المطلوب تحقيقه. ويستخدم هذا الأسلوب نظراً لصعوبة تخصيص التكاليف الثابتة لخدمة الائتمان، وإلى الوقت التي تحتاجها هذه العملية.

ب. **التسعير بناء على التكلفة التفاضلية: (Differential Cost – Based Pricing)** وهذا يعني تحديد سعر الفائدة على القروض بتكلفتها التفاضلية

مضافاً إليها هامش معين بنسبة من هذه التكلفة، فالتكلفة التفاضلية هي التكلفة الإضافية من إضافة خدمة أو نوع معين من القروض إلى الخدمات أو أنواع القروض السابقة التي يمنحها البنك، فربما تدخل أنواع أخرى من القروض أو أية خدمة مصرفية أخرى وبناءً عليها يتم استخدام مصادر موجودة سابقاً من أموال ومصاريف يتكبدها البنك بغية طرحها للعملاء، أي ما يتوجب على البنك استخدامه لخدمة لم تكن موجودة سابقاً أي طاقة غير معطلة.

ج. التسعير على أساس تكلفة مصادر الأموال: (Cost of Fund – Based Pricing) فتكلفة مصادر الأموال في البنك تتمثل في الفوائد التي يدفعها البنك لأصحاب الودائع والأموال المقترضة من البنوك أو من البنك المركزي، بالإضافة إلى نسبة معينة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك. وتقاس بطريقتين الأولى تتمثل بطريقة الوعاء الواحد، والثانية تتمثل بطريقة الأوعية المتعددة بغرض تحديد سعر الفائدة على القروض. فتقوم طريقة الوعاء الواحد على أساس وضع كل مصادر أموال البنك في وعاء واحد لتحسب لها تكلفة واحدة دون التمييز بين طبيعة مصادر الأموال، ثم تخصيصها إلى استخدامات الأموال المختلفة، وكانت هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً في الاستخدام العملي نظراً لسهولتها (John & et al, 2005, pp. 422-425). أما طريقة الأوعية المتعددة فتقوم على أساس التفرقة بين مصادر الحصول على الأموال على أساس طبيعتها، ودرجة ثباتها واستقرارها, وطريقة تخصيصها في استخدامات نقدية أو قصيرة الآجل أو استخدامات طويلة الآجل، وبالتالي تحتسب تكلفة مستقلة لكل مصدر يخصص لاستخدام معين. ويتم اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأموال إما في توظيفها على شكل قروض وسلف، واستثمارات مالية على أساس تكلفة هذه المصادر، وطبيعتها. وعليه تقاس تكلفة الودائع ضمن تلك الطريقة بغرض تحديد أسعار الفائدة على القروض التي تقوم على أساس تحقيق نوع من التجانس بين طبيعة الودائع من حيث درجة ثباتها النسبي، وبين طبيعة توظيفها في قروض وسلفيات، واستثمارات من حيث طول آجالها، ويتم تسعير القروض في ضوء المفاهيم الثلاثة التالية المتعلقة بكلفة الودائع كما يلي (عقل، 2000، ص 566 ؛ خليل، 2006، ص.ص 281 - 285):

- **التكلفة الحدية: وهي عبارة عن التكلفة المدفوعة للوحدة الأخيرة من الودائع الآجلة.**

- **الوسط الحسابي المرجح لتكلفة الودائع الآجلة بمختلف أنواعها (لأجل, لإشعار, توفير).**
- **الوسط الحسابي المرجح لتكلفة جميع الودائع بما فيها الودائع الجارية (تحت الطلب).**

ونظراً لكون المفاهيم الثلاثة لتكاليف الودائع داخلة في تحديد أسعار الفائدة على القروض حسب أوعيتها، يلاقي المفهومين الثاني والثالث لتكلفة الودائع رفضاً لأنهما يشملان الودائع الجارية التي تفتقر إلى الإستقرار النسبي، وخاصة أن الإحتفاظ بهذا النوع من الودائع غالباً ما يكون لأغراض تشغيلية وبالتالي فإن تكاليف تشغيل وخدمة الودائع الجارية وودائع التوفير تكون مكلفة بشكل أكبر من العائد المتحقق منها لأن سحب هذه الودائع يشكل تكلفة على البنك من حيث الخسائر المتحققة جراء تصفية بعض أصول واستثمارات البنك لتغطية حركات السحب، وضياع عائد استثماري الذي كان البنك سيستغله لتشغيل هذه الودائع وتوظيفها في أوجه استثمارية مختلفة (العريضي، 1988، ص.ص 163-165 ; Matten, 1996, pp. 89-91). وأخيراً يبقى المفهوم الأول هو الأقرب للواقع، وهذا يعني أن القروض المراد منحها للعملاء يتوافر لها التمويل مباشرة بعد قرار منحها، وتسعر على أساس تكلفة آخر وديعة مضافاً إليها هامش ربح مناسب نظراً لطول مدة استقرارها (عقل، 2000، ص 566).

ووفقاً لما جاء فإن تسعير القروض على أساس التكلفة يتميز بما يلي:

- سهولة تطبيقها بما يضمن للبنك الإستمرارية وتحقيق الأرباح بخفض تكلفة الحصول على الأموال للحصول على مركز تنافسي، وتحقيق عائد مجزٍ للبنك وأصحاب رأس المال لأنها تعمل على المواءمة بين العائد والتكلفة.

- الوصول إلى عدد من البدائل التسعيرية كما ذكرناها سابقاً مما يعين على كسب أسواق منافسة، وزيادة مرمى المناورة السعرية.

- تعمل على ترشيد القرارات التسعيرية لما تضمن للبنك باسترداد ما ينفقه من التكاليف المتكبدة لأداء الخدمة الائتمانية مضافاً إليها العائد المناسب، كما أن تحديد الأسعار والتكاليف الأخرى لمنح القروض للعملاء تتيح للبنك دراستها ومراجعتها عن طريق توفير بيانات تحليلية عن التكلفة بحيث يرسم في ضوئها السياسات التسعيرية السليمة في تحديد أسعار الفائدة بغية تغطية التكلفة الكلية، وتحقيق عائد مناسب.

- يجنب البنوك التجارية من أداء خدمة إقراضية التي تحقق خسارة مستمرة بحيث يتم توجيه الموارد المستخدمة فيها نحو التوسع في أداء الخدمات الائتمانية المربحة.

5. التسعير المستند للمخاطر: (Risk – Based Pricing)

هو عبارة عن أسلوب تحديد معدلات أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى شـروط الائتمـان التي تعتمد على التاريخ الائتماني للعميل، وعليه فإن الرسوم، والتكاليف المتحصلة من العمـلاء وفق هذا الأسلوب تعتمد على المخاطر التي ترافق كل عميل على حدة، فكلما زادت المخـاطر ارتفع معدل الرسوم، وتكاليف المخاطر، والعكس صحيح (مجلة الدراسات المالية والمـصرفية، 2004 ; Quintana, 2004).

وتعرف (Britting, 2006) أيضاً طريقة التسعير المستند للمخـاطر بأنهـا الطريقـة التـي يستعملها البنك نتيجة وجود عنصر مخاطرة في التمويل، بحيث يـتم اسـتعمال نظـام التقيـيم الائتماني للعملاء لربط السعر بإمكانية دفع العميل لمبلغ القروض المتوقعـة أو بعـدم امكانيـة العميل من تسديد الالتزامات المترتبة عليه، فكلما زادت نتيجة التقييم كلما كان أفضل بحيـث أن العملاء يكونون قادرين على الوفاء بالتزاماتهم إضافة إلى منحهم قروضاً بأسعار فوائد تفضيلية منخفضة نتيجة انخفاض كلفة التمويل، أما العملاء المقترضون ذوو التقييم الائتمـاني المتـدني والمخاطر العالية فيتم منحهم قروضاً بأسعار فائدة أعلى وذلك من أجل التعويض عن المخـاطر نتيجة ارتفاع كلفة التمويل في ضوء هذا النظام. كما يعرف كـل مـن (komorad, 2002 ; Caire & kossman, 2003) هذه الطريقة المستخدمة في التسعير بأنها طريقة علمية لتقيـيم مخاطر الائتمان المتعلقة بأصحاب طلبات القروض من أجل تحديد أسعار الفائدة وذلك من خلال استخدام وسائل قياس كمية تقيس أداء، وخصائص المقترضين من أجل توقـع الأداء المـستقبلي لأصحاب هذه الطلبات الذين يحملون نفس الخصائص.

ويعرف الباحث طريقة التسعير المستند للمخاطر أيضاً بأنها الطريقة القائمة على أسـس علميـة التي تعطي قيمة معنوية من أجل إعطائها للعميل بعد دراسة عدة متغيرات، ومن ثم إعطاء وزن نسبي لكل منها بغرض تقييم العميل، وتحديد سعر الفائدة حسب نتيجة التقييم بحيث يـتم اتخـاذ القرار الائتماني المناسب في ضوء هذا السعر المحدد الذي سيسهم في إيجاد محفظة ائتمانية ذات جودة عالية للبنك.

وجاء هذا النوع من التسعير ليعكس أهم العوامل التي تؤثر على قدرة، ورغبة، أو عدم رغبة المقترض في تسديد التزاماته المالية تجاه الجهات المقرضة له، حيث يتطلب اللجوء إلى هذه الطريقة المستخدمة في تسعير القروض للموازنة ما بين المخاطر والأسعار توفر 4 أسس ضرورية وهي (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 2004؛ سليمان، 1981، ص 6 ؛ عقل، 2000، ص 277 ؛ حشاد، 2007، ص 99 ; Quintana, 2004 ; Guiltinan, 2005):

أ. أن تتوافر معلومات تاريخية كافية لدى البنك عن عملاء الائتمان السابقين والمستهدفين بحيث يمكن استخدامها في بناء أنظمة تعتمد على بياناتهم التاريخية من أجل تحديد العوامل التي تقيس مخاطرهم.

ب. أن تتصف مبالغ القروض المراد منحها للعملاء بالضخامة بحيث لا تمثل المبالغ القليلة من الديون المشكوك في تحصيلها نسبة كبيرة من إجمالي حجم محفظة القروض.

ج. أن يتوافر لدى إدارة التسهيلات في البنك مجموعة من العاملين ضمن مستوى مرتفع من المهارات التحليلية.

د. أن يتوافر لدى البنك مقدرة كبيرة على التنبؤ لأن التسعير المستند للمخاطر يعني التنبؤ بالمستقبل بدرجة أولى وذلك بإعداد دراسات دقيقة عن الأحوال المستقبلية لسوق القروض ومستوى النشاط الإقتصادي العام.

وفي ضوء ذلك، تعد هذه الطريقة المستخدمة في تسعير القروض المصرفية في البنوك التجارية الأردنية من أحد المجالات الاستثمارية الهامة لأسباب متعددة منها: كون هذه الطريقة تحقق عوائد للبنوك التجارية الأردنية يفوق بشكل كبير ما تحققه أي من المجالات الاستثمارية في القروض، إضافة إلى الحاجة إلى تنويع محفظة القروض لدى البنوك بغية تقليل المخاطر بعدم التركيز على أنواع معينة من القروض الممنوحة للشركات والمؤسسات. إلا أن المشكلة تمثلت في كون بعض القروض تتسم بمخاطر تختلف عن مخاطر أنواع القروض الأخرى كونها نابعة من العميل المقترض نفسه سواء أكان فرداً أم مؤسسة، الأمر الذي أجبر البنوك الأردنية إما بالاعتماد على الحكم الشخصي لمتخذ القرار الائتماني في تقييم مخاطر العميل المقترض، أو بربط القرار الائتماني لمنح القروض بنوع الضمانات المقدمة وليس بالمخاطر نفسها، وهذا الأمر غير مقبول مما ينعكس سلباً على حجم الأموال التي تستثمرها البنوك الأردنية مقارنة مع ما

كانت تطمح للوصول إليه، وعليه اشترطت المعايير الجديدة لبازل 2 التـي بـدأت المـصارف الأردنية بتطبيقها مطلع في نهاية عام 2006، ومطلع 2007/1/1 على استخدام وسائل، وطرق علمية, وفنية لقياس مخاطر الائتمان، وتقويمها بسعر فائدة حسب فئة هذه المخاطر حسب معيار بازل 2، إضافة إلى تحديد نسبة كفاية رأسمال البنك والذي يمثل أدنى حد من رأس المال الـذي يحتفظ به البنك بحيث يتوافق ومستوى المخاطر التي يتعرض لها، والتي تشمل البنـد الـرئيس لمخاطر الائتمان، وأضاف إليها مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية بغية إعطاء أوزان مختلفـة من المخاطر حسب الفئات المختلفة لمخاطر كل عميل، بينما كانت تشمل معـايير كفايـة رأس المال في معيار بازل 1 قياس مخاطر الائتمان التي من ضمنها مخاطر الدولة ثم أضاف مخاطر السوق, ويعزى اتباع البنوك لمعيار بازل 2 إلى مايلي (تركي، 2006 ؛ الشيخ حسن، 2004 ؛ الزدجالي، 2003، ص 118- 119؛ محمود، 2003، ص 78):

- قامت بازل 1 بإعطاء القروض الممنوحة لعملاء القطاع الخاص سواء أكـانوا أفراداً أم مؤسسات الوزن نفسه من المخاطر، وهذا الأمر غير منطقـي بـسبب اختلاف مخاطر العملاء لدى البنك نفسه ضمن محفظتـه الإئتمانيـة، كمـا أن مخاطر هؤلاء العملاء تتغير وتختلف عبر الزمن, فـبعض المخـاطر تـزداد والأخرى تنقص. فالأمر لا ينحصر في البنك نفسه وإنمـا يتعـدى إلـى بقيـة المصارف الأخرى، فمخاطر العملاء أيضاً مختلفة بين هذه المـصارف بـسبب اختلاف تركيبة عملاء محافظ القروض.

- عاملت بازل 1 جميع البنوك بالطريقة نفسها بغض النظر عن حجمها، وطبيعـة نشاطها، وتعقيدات عملياتها، كما أنه من المعروف أن البنوك تختلف فيما بينهـا من حيث الحجم، والأنشطة، والخدمات التي تقدمها، والأسواق التي تعمل بهـا، فبعضها يعمل على نطاق محلي وعالمي، والأخرى تستخدم الوسائل التكنولوجية المتقدمة في تقديم خدماتها المصرفية إضافة إلى الاستثمار في أدوات استثمارية ذات مخاطر عالية، وبالتالي في ضوء هذه الإختلافات فإنه ليس مـن المنطـق تطبيق معيار كفاية رأس المال نفسه على هذه المصارف بالدرجة نفسها.

- عدم تضمين بازل 1 لمخاطر التشغيل.

فالمعايير الجديدة لتقدير احتياجات رأس مال البنوك تتم علـى أسـاس إحتـساب الموجـودات المرجحة بالمخاطر بحيث يتحدد وزن المخاطرة لكل من الموجودات وفقاً للتـصنيف الائتمـاني

للعميل. وتستند المعايير الجديدة للجنة بازل إلى الأسس الثلاثة الرئيسة وهي (شاهين، 2005 ; International Convergence of Capital Measurement and Standard, 1988, p.22):

- تطبيق طريقة جديدة لحساب رأس المال المرجح بالمخاطر أي الحد الأدنى من رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل.
- وجود آلية للتقييم الداخلي لمتابعة كفاية رأس المال من قبل الجهات الرقابية بحيث تكون منسجمة مع استيراتيجية إدارة المخاطر الإجمالية بما يمكن من التدخل بكفاءة وفاعلية لمواجهة هذه المخاطر.
- الإنضباطية السوقية والتي تعني تحفيز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم لتعزيز إمكاناتها على مواجهة احتمالات التعثر والخسائر جراء تعرضها للمخاطر، وهذا يتطلب توفر معلومات دقيقة، وتسعير صحيح لمخاطر العملاء بكفة فئاتهم، وزيادة درجة الإفصاح عن هيكل رأس المال، ونوعية المخاطر، والسياسات المحاسبية في تكوين المخصصات.

وحسب هذه الأسس، يوضح الجدول التالي التصنيف الائتماني للبنوك وأوزان المخاطر للحكم على كفاية رأسمالها للتخفيف من المخاطر الائتمانية كما هي مبينة أدناه:

جدول (3-2)

أوزان المخاطر المحددة وفقاً لمعايير لجنة بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال ومخاطر الائتمان في البنوك التجارية

التقدير الائتماني	+AAA – AA-	+A– A-	+BBB – BBB-	+BB–B-	أقل من B-	غير مصنفة
وزن المخاطرة %	0%	20%	50%	100%	150%	100%

Source: International Convergence of Capital Measurement and Standard (BIS), http://www.bis.com, Entry Date: 15/9/2008.

وبعدما تم استعراض المفاهيم المتعلقة بهذه الطريقة وشروط استخدامها، فإن البنوك التجارية منشآت مدارة بقصد الربح، وتضيف تكلفة القروض من أجل قياس تكلفة المخاطرة لمواجهة الخسائر. فتكلفة مخاطر القروض المصرفية (المخصصات) هي تلك القسم الذي يتكون من

القرض وفائدته معاً، والتي من المتوقع أن تتعرض إما لمخاطر عدم السداد أو التأخر في السداد، وتمثل الفرق ما بين سعر الفائدة الخالي من المخاطر ومعدل الفائدة الائتمان في ظل المخـاطر، حيث يتم تحويله إلى احتياطي أو مخصص للديون المعدومة والمشكوك في تحـصيلها بهـدف تغطية الخسائر الناجمة عن عدم السداد، ويعبر عن تكلفة المخاطر بالمعادلة التالية (الخطيـب، 2003 ; Berlin&Mester, 2007):

تكلفة المخاطر = قيمة القرض × (1 + ف) × [(1 + خ) × (1 + ض) – 1] – ق

حيث أن:

- **ف = سعر الفائدة الخالي من المخاطر.**
- **ض = معدل التضخم خلال فترة الائتمان.**
- **خ = درجة المخاطرة المحدد من قبل انظمة التصنيف والتقييم.**
- **ق = القيمة النقدية الحقيقية للضمان أو الرصيد المعوض.**

ولتوضيح ذلك بالمثال التالي وبفرض أربع حالات ائتمان، وكانت درجة المخاطرة 30%، 23%، 65%، 48% على التوالي لتلك الحالات، ومعدل التضخم خلال فترة القرض هو 3%، وأن سعر الفائدة الخالي من المخاطر هو 5%، وقيمة الضمانات هي 35%، 40%، 60%، 55% من قيمة القروض على التوالي لجميع هذه الحالات. فإذا كانت مبالغ القروض الممنوحة لهذه الحالات الأربع هي 10000000، 5000000، 2000000، 15000000 دينار، فإن تكلفة المخاطر (مخصصات خسائر القروض) في الحالات الأربع تحسب كالآتي:

الحالة الأولى = 10000000×(1 + 0.05) × [(1 + 0.30) × (1 + 0.03) – 1]– 0.35× 10000000 = 59500 دينار أو ما يعادل 0.59%

الحالة الثانية = 5000000 × (1 + 0.05) × [(1 + 0.23)×(1 + 0.03) – 1]– 0.40× 5000000 = - 598775 دينار أو ما يعادل – 12%.

الحالة الثالثة = 20000000×(1 + 0.05)×[(1 + 0.56)×(1 + 0.03) – 1] – 0.60 × 20000000 = 742800 دينار أو ما يعادل 3.71%.

الحالة الرابعة = 15000000×(1 + 0.05)×[(1 + 0.48)×(1 + 0.03) – 1] – 0.55 × 15000000 = 9300 دينار أو ما يعادل 0.062%.

فإذا كان سعر الفائدة المحدد من قبل إدارة المصرف لتغطية تكلفة القرض ونسبة الربح هو 13% فإن سعر الفائدة الممنوح به القرض لغاية تغطية المخاطر الائتمانية المرتبط بدرجة المخاطرة أي أسعار الفائدة الحقيقية لكل من الحالات الأربع ستكون كالآتي: الحالة الأولى 13% + 0.595% = 13.595%، والحالة الثانية = 13% - 12% = 1%، والحالة الثالثة = 13% + 3.71% = 16.71%، والحالة الرابعة = 13% + 0.062% = 13.062%. لكن بالنسبة للبنوك الأردنية عينة الدراسة بشأن احتساب سعر الفائدة وفقاً لمخاطر العملاء، فإن تسعير القروض وفقاً لدرجات المخاطر يتم بإضافة هامش فوق السعر المعلن لأفضل عملاء البنك، فعلى سبيل المثال لو تم افتراض سعر الفائدة لأفضل العملاء هو 6.5%، والهامش المراد إضافته على هذا السعر هو 1%، وأن درجة مخاطر العملاء بحسب فئاتهم هي كالآتي: (1- 3) للعملاء المميزين، (4 - 6) للعملاء الجيدين، (7) عملاء تحت الملاحظة، (8- 10) عملاء متعثرين فإن سعر الفائدة على القروض وفقاً لهذه الشرائح من العملاء حسب درجات مخاطرتهم سيكون وفقاً كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (2-4)

تسعير القروض استناداً إلى درجة مخاطر العملاء

درجة مخاطرة العميل (الشريحة)	الهامش	سعر الفائدة = سعر الفائدة المميز + الهامش
(1-3) عملاء مميزون	0%	6.5% + 0% = 6.5%
(4-6) عملاء جيدون		
(4)	1%	6.5% + 1% = 7.5%
(5)	2%	6.5% + 2% = 8.5%
(6)	3%	6.5% + 3% = 9.5%
(7) عملاء تحت الملاحظة	4%	6.5% + 4% = 10.5%
(8-10) عملاء متعثرون		
(8)	5%	6.5% + 5% = 11.5%
(9)	6%	6.5% + 6% = 12.5%
(10)	7%	6.5% + 7% = 13.5%

ووفقاً لهذا الجدول فإن سعر الفائدة المميز لأفضل العملاء هو الأساس الذي يتم الإنطلاق منه وتعتمده البنوك التجارية الأردنية في تسعير قروضها حسب درجات مخاطر شرائح العملاء للوصول إلى سعر نهائي للقرض المراد منحه + استيفاء عمولة التزام متراوحة ما بين 1- 2% بحسب البنك المسعر تضاف إلى الأسعار الواردة بالجدول أعلاه. فيعود سبب وضع هذه العمولة إلى أن المقترضين يسعون لتحديد مصدر التمويل وبالتالي تحسب على الجزء الغير المستغل من القرض، ففي حال استكمال استغلال القرض أو إلغاء الجزء الغير المستغل من القرض يتوقف البنك عن استيفاء هذه العمولة (عقل، 2000، ص 127)، كما أن وضع هذه العمولة يعوض البنك عن التكلفة التي قد يتحملها للإحتفاظ بسيولة كافية تمكنه من تلبية طلبات العملاء الذين التزم تجاههم بتقديم الأموال لهم عند الحاجة المستقبلية إليها، لذلك يتم تطبيق هذه الأسعار على عمليات (المنح، والزيادة، والتجديد) وبخلاف التصنيف الائتماني للعميل يتم اتخاذ قرار واضح وصريح على أسس موضوعية سليمة.

ولا شك في أن أنظمة التسعير المستند للمخاطر تحتوي على ميزات عديدة حيث تتميز هذه الطريقة بأنها (Watanabe, 2005 ; Eldberg, 2003 ; Quintana, 2004 ; Wilson, 1997):

- الأداة الهامة التي تمكن البنوك التجارية من الوصول إلى المنشآت الصغيرة وغيرها من الأسواق غير المغطاة أو الممولة بالقروض، وهو ما يؤهلهم لتلبية حاجات أكبر عدد من العملاء، فمن خلال تقييم المخاطر، والتكلفة المصاحبة لعملية منح القروض تستطيع بعض البنوك التجارية توفير القرض اللازم للعملاء الذين لا يتمتعون عادة بعدم الوفاء بمتطلبات شروط الائتمان التقليدي، وبذلك يتمكن العملاء ذوو المخاطر المرتفعة من بناء سجلات ائتمانية أو إعادة بناء السجلات السابقة لدى عملاء آخرين بدلاً من أن يتوجهوا نحو المؤسسات المالية الأخرى.

- تعمل على جذب عملاء جدد كان قد تم تجاهلهم أو استغلالهم بأسعار فائدة أعلى من قبل بنوك تجارية أخرى مقرضة، بحيث يمكن البنوك التجارية من تلبية حاجات العملاء ذوي التصنيف العالي من خلال منحهم قروض بأفضل الشروط، ونتيجة لذلك فإن البنوك وشركات التمويل المقرضة ستشكل محافظ متنوعة تشتمل على عملاء ذوي تصنيفات إما عالية أو متوسطة أو منخفضة، ويتعدى الأمر أكثر من ذلك في الشركات ذات الإدارات الائتمانية الصغيرة

بحيث تمكنها من تنظيم مجمل عمليات الإقراض بشكل أسرع، وبطريقة تتوافق مع أجزاء المنشأة كافة.

- تعمل على زيادة قواعد العملاء لدى البنوك التجارية وزيادة مبـالغ القـروض الممنوحة لهم، وتحسين نسبة القروض إلى الودائع، وتقليل معدلات التأخير فـي السداد تجنباً لمخاطر السيولة.

- تفرق ما بين التكاليف الإدارية، وتكاليف المخاطر لأن التكاليف الإدارية تختلف بين فئات مخاطر العملاء بسبب المجهودات، والإجراءات التي ينتهجها البنك في ملاحقة العملاء المتخلفين عن السداد. بينما تكاليف المخاطر تختلف بـين فئـة العملاء بحيث يتم في ضوئها إعداد قائمة تحتوي على العناصر اللازمة لتقيـيم العميل وبالتالي تحديد المجموع النهائي لتلك القائمة لفئة العملاء ومن ثم تكلفـة تغطية المخاطر حتى يتمكن البنك من استرداد أمواله بنـسبة معينـة، كمـا أن التركيز على العملاء ذوي المخاطر المرتفعة المتخلفين عـن الـسداد يتطلـب الإستعانة بموظفين إداريين ومؤهلين بدرجة عالية من الكفاءة للقيام بهذه المهمة، الأمر الذي يبرر إرتفاع التكاليف الإدارية.

أما تلك الأنظمة فينتابها بعض الإنتقادات وهي (تركي، 2006 ؛ Schreiner, 2002 ; Mays, 2003):

- ظهور احتمالات التورط القانوني وأنه قد يحتوي على نوع من التمييز وبخاصـةً في البلدان التي تمنع قوانينها التسعير على أساس التمييز بين الأطراف المنافـسة على نفس الخدمة.

- تجاهل العديد من العناصر أو المتغيرات ذات العلاقة بمخاطر العميل التي يصعب قياسها كمياً أو لعدم إدخالها على النظام، حيث إن مثل هذه المتغيرات يتم أخـذها عند استخدام العنصر البشري في عملية تقييم وتسعير مخاطر العملاء.

- التشكيك في مدى قدرة هذه الأنظمة على إنتاج قرارات سليمة بشكل دائم، وفيمـا إذا كان القرار الإئتماني المبني على تحليل معداً من قبل موظفي أكفاء فـي إدارة التسهيلات أفضل من ذلك القرار المبني على تحليل هذه الأنظمة، فهذا يعنـي أن وجود محللين أكفاء ذوي مهارة يتبعون الإرشادات المنصوص عليها في السياسة

الائتمانية سيكون لهم دور فعال ومفيد في دعم القرار الائتماني المتعلق بهـؤلاء العملاء الواقعين ضمن مستوى المخاطر الذي يتم الإسـتعانة عنـده بخبـرات، ومهارات محللي الإئتمان في دراسة، وتقييم مخاطر العملاء بدلاً مـن الاعتمـاد على هذه الأنظمة.

6-2 تأثير أساليب تسعير القروض على ربحية البنوك الأردنية:

تعتبر الطرق المستخدمة في تسعير وتحديد أسعار الفائدة على القروض من المحددات المباشرة لربحية البنوك الأردنية، حيث تتمثل الآلية التي يحقق بوساطتها البنك الربح في حصوله على ودائع العملاء الأفراد والمؤسسات ثم توظيفها على شكل قروض بعد أن يتم استبعاد ما يجب تخصيصه كاحتياطات، سواء أكانت اختيارية أم إجبارية تفرضها السياسة النقدية المعمول بها في الأردن أو أي دولة أخرى التي يتواجد فيها البنك. وضمن إطار هذه المعادلة يقوم البنك بدفع الفوائد المستحقة لأصحاب الودائع التي يحتفظ بها لديه من جهة، ويتقاضى عوائد وإيرادات على ما يقدمه من القروض. فالمصدر الرئيس لربحية البنوك الأردنية هو الفرق ما بين الفوائد المدفوعة على الودائع، والفوائد التي يتقاضاها على القروض مع ضرورة أن تفوق الثانية الأولى وهذا ما يسمى في الهامش الربحي الذي يحققه المصرف. لذلك فإن يعتبر مؤشراً من مؤشرات كفاية الإدارة في توظيف أموال البنك، وبنفس الوقت يعكس تغيرات تسعير القروض، فالمصرف في قيامه لهذه العمليات يتحمل تكاليف كثيرة كرواتب الموظفين، والضرائب، والإعلانات، والترويج، والإيجارات......الخ.

ولما كانت أسعار الفوائد في الجهاز المصرفي تمثل مصدر دخل وتكلفة في آن واحد، فإن الفوائد المدفوعة على الودائع تشكل مصدر تكلفة على البنك، في حين أن الفوائد المحصلة على القروض تمثل مصدر دخل للبنك. ويمكن النظر لعمليات التشغيل كمصدر عائد وتكلفة أيضاً، وهذا يتحتم على البنك مراعاة بأن الدخل المتولد القروض، وعمليات التشغيل البنكية الأخرى يجب أن يزيد على الإنفاق المترتب عليها. ويمثل الفرق بين العنصرين الدخل الصافي للبنك، والذي تسعى إدارته جاهدة إلى تعظيمه باستمرار، وبناءً على ذلك فإن آلية تشغيل أموال البنك تخضع للمعادلة التالية (معلا، 2007، ص 150-151):

(+) الفوائد على القروض (الدائنة)

(-) الفوائد المدفوعة على الودائع (المدينة)

هامش الفائدة (الفجوة)

(+) الدخل المتولد من عمليات التشغيل غير فوائد القروض

(-) الإنفاق على عمليات التشغيل غير فوائد الودائع

الدخل قبل الضريبة

وبطرح الضريبة وتوزيعات الأرباح على الأسهم بالإضافة إلى عناصر التكلفة غير العادية من قيمة الدخل يتم الوصول إلى صافي الربح (معلا، 2007، ص 151)، ولأن سعر الفائدة التي تدفعها البنوك الأردنية على ما تحتفظ به من ودائع غالباً ما يكون تبعاً لعوامل السوق المصرفي الأردني، وخاصة بعد مرحلة تعويم أسعار الفائدة، وكون سوق الائتمان المصرفي من الأسواق الحرة حيث تلعب فيها عوامل الطلب على القروض، والعرض على الودائع، فإن أسعار الفائدة التي تتعامل معها إدارات البنوك تعتبر كمعطيات أو مؤشرات على اتجاه السوق، في حين أن التكاليف التشغيلية يمكن التحكم بها من قبل البنك بغية تخفيضها كمدخل لكفاية التشغيل، وتحقيق معدل الربحية المطلوب أو العائد الذي يطلبه البنك.

وعموماً فإن لطرق تسعير القروض أو أي خدمة مصرفية أثر هامّاً سريعاً على حجم الإيرادات الممكن تحقيقها، فوجود سياسة إجرائية مناسبة للتسعير يساعد إدارة البنك على زيادة أرباحها خلال سنة واحدة من أقل من 20% إلى حد أقصاه 73% (معلا، 2007، ص151-152). وسوف يتم توضيح أثر كل من أساليب التسعير الخمسة على ربحية البنك كما يلي:

1- أثر التسعير المرجعي على الربحية: (Impact of Reference Pricing on Profitability)

من المعروف أن سعر الفائدة المرجعي هو الأساس التي تعتمد عليه البنوك التجارية في تحديد أسعار منتجاتها وخدماتها المصرفية، وكذلك تحديد أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها بالإضافة إلى هوامش أرباحها، لذلك فإن أثر سعر الفائدة المرجعي (سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك) على الربحية مرتبط بعدة متغيرات وهي:

- كلفة الأموال المتوافرة في البنك نفسه مقارنةً بتكاليف الأموال المتوافرة لدى البنوك الأخرى التي تقع ضمن هذا المؤشر سواء أكانت أعلى أم أقل منه.

- مدى حاجة البنك إلى قدر مناسب من السيولة (القدرة على الاقتراض في سوق ما بين البنوك).

- المنافسة القائمة ما بين البنوك لكسب المزيد من السيولة والودائع.

- المخاطر الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض تكلفة الاقتراض ما بين البنوك في ضوء الحدود المتعلقة بالتزامات الإيداع أو التزامات الاقتراض.

وبالتالي لو تم الافتراض بأن البنك بحاجة ماسة إلى السيولة (الاقتراض من البنوك الأخرى)، فهذا يعني ارتفاع سعر الفائدة المرجعي نتيجة النقص الحاصل في السيولة المتاحة لديه، حيث يكون الأثر على الربحية هو كالآتي:

- انخفاض العائد على الاستثمار بسبب نقص السيولة المتاحة لديه لاستثمارها في توظيفات مربحة، والمدرة للدخل والتي تشكل مصدر إيرادات له مما يؤدي إلى انخفاض أرباحه.

- انخفاض العائد على الموجودات نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض على البنك في سوق ما بين البنوك، مما يجعل البنك في وضع يحتم عليه تصفية جزء أو كامل موجوداته لتغطية تكلفة الاقتراض مما يؤدي إلى انخفاض هامش الفائدة لديه.

- انخفاض العائد على حقوق الملكية بسبب قيام كل من العملاء، والمؤسسات المالية الأخرى بسحب أرصدتهم النقدية من البنك نتيجة تدني العائد المطلوب عليها، الأمر الذي أدى إلى ندرة مصادر أمواله، وارتفاع تكلفة الأموال لديه حيث يتأثر الرفع المالي سلباً بسبب ارتفاع تكلفة مصادر أموال البنك مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل بالدين، وانخفاض العائد على الموجودات، وتحقيق الخسائر للمساهمين والملاك.

أما إذا كان البنك متمتعاً بالسيولة، فهذا يعني انخفاض سعر الفائدة المرجعي نتيجة انخفاض تكلفة الإقتراض عليه، حيث يكون تأثير انخفاض سعر الفائدة المرجعي على ربحيته كالآتي:

- ارتفاع العائد على الاستثمار بسبب السيولة الكافية، والمتاحة لاستثمارها في توظيفات مربحة بغية تعظيم الإيرادات والأرباح.

- ارتفاع العائد على الموجودات نتيجة تدني تكلفة الاقتراض، وانخفاض تكلفة تمويل الموجودات مقارنة بالعائد المتحقق منها. فكون البنك متمعاً بالسيولة يجعله قادراً على المنافسة لجذب المزيد من أموال المؤسسات المالية الاخرى، والودائع، إضافة إلى الأصول السائلة بغرض تمويل الموجودات من جهة، واستخدامها من

جهة أخرى وبالتالي ارتفاع هامش الفائدة خوفاً من أن لا تؤثر هذه سلبياً على ربحيته، ولتغطية تكلفة التزاماته.

- ارتفاع العائد على حقوق الملكية لأن توافر السيولة في البنك هو الأساس في زيادة ثقة العملاء، والمؤسسات المالية لإيداع ما بحوزتهم من أموال لدى البنك نتيجة متانة مركزه المالي، وبالتالي يرتفع معامل الرفع المالي نتيجة انخفاض كلفة أمواله بغرض توظيفها في مجالات مربحة مما يرفع من العائد على الموجودات بشكل أعلى من تكلفة التمويل بالدين، وتعظيم الربح للمساهمين والملاك.

2- أثر التسعير التحكمي على الربحية: (Impact of Arbitrage Pricing on Profitability)

إن الأثر المحتمل لطريقة التسعير التحكمي على ربحية البنك يصب في العقلانية التي يتبعها كلٌ من البنك الذي يقوم بإجراء مسح على جميع أسعار الفائدة المعلن عنها في السوق، والعملاء الذين يقومون بمطابقة أسعار الفائدة على نفس نوع القرض وبين مجموعة القيم المضافة (المدركة) من قبلهم بغية أن يحددها البنك حيث يرى الباحث أنه يتم النظر إلى سعر الفائدة من وجهة نظر العميل حسب القيمة لخدمة القروض التي يدركها سواء أكانت هذه القيمة مرتفعة أم منخفضة لأن الربحية المتحققة جراء اتباع هذه الطريقة في تسعير القروض تعتمد على التوجه إلى العميل طالب القرض من أجل تحليل حاجاته، ورغباته، وإدراكاته حسب ملاءته المالية، وحساسيته تجاه التغيرات في أسعار الفائدة على الإقراض. كما أن إدراك العملاء لإختلافات أسعار الفائدة سواء أكانت إختلافات جوهرية أم غير جوهرية قد يؤدي إلى قيام جزء منهم أو جميعهم بالتحول من هذا البنك إلى بنوك أخرى للحصول على قروض بأسعار فائدة تتناسب مع ملاءتهم وحساسيتهم بالنسبة للتغيرات التي قد تطرأ على الأسعار مما يؤثر على صافي ربح البنك وربحيته، كما أن معرفة العملاء المقترضين ببقية مكونات أسعار الفائدة مثل رسوم طلبات القروض، وغرامات التأخير عن السداد......إلخ تمثل العنصر الهام الذي يحدد مدى إدراكات العميل لإختلافات أسعار الفائدة، وبقية أسعار الخدمات المصرفية الأخرى، الأمر الذي يضغط على هوامش ربحية البنوك بالإنخفاض.

لذلك يؤثر التسعير التحكمي إيجابياً على ربحية البنك كالتالي:

- إضافة مزايا سعرية وغير سعرية للقروض الممنوحة للعملاء.

- تزداد قدرة العميل على الاقتراض بسعر الفائدة المرتفع للتمتع بالمزايا، والذي ينتج عنها إيرادات لتغطية تكلفة إضافة تلك المزايا، والتي تعكس الجودة لتمويل حاجاته من جهة، ورضا العميل بدفع سعر الفائدة المقرر على القرض الممنوح له للتمتع بالجودة (أي تقليل حساسية العميل المقترض تجاه التغيرات الحاصة في أسعار الفائدة).

- تنخفض تكلفة جذب العملاء إلى البنك لأن قيامه بوضع المزايا السعرية وغير السعرية التي تعكس الجودة قد ولدت أيضاً إيرادات، حيث توجه حصيلة تلك الإيرادات إلى تغطية تكاليف الحصول على بيانات العميل المقترض المتعلقة بملاءته، ومقدرته المالية شريطة أن يكون عميلاً مربحاً للبنك (يستخدم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية والائتمانية، ويتعامل بأكثر من حساب) مما يسهم في تخفيض تكلفة الخدمات الائتمانية، وتقديمها له بأسعار منافسة حتى يتم استغلال الموجودات، والخدمات المقدمة بشكل ينعكس على أرباح البنك بالارتفاع.

- تزداد الربحية الناشئة من خدمة عميل واحد يتعامل بعدة منتجات ائتمانية أو حزمة متكاملة من خدمات مصرفية وائتمانية (عميل يتعامل بأربعة حسابات قروض) بدلاً من خدمة كل عميل يتعامل بحساب ائتماني أو خدمة مصرفية بشكل منفرد (أربعة عملاء يتعامل كل واحد منهم في خدمة أو حساب واحد) لأن التكلفة الناشئة لخدمة عميل واحد يتعامل بأكثر من خدمة ائتمانية أو مصرفية تكون أقل من تكلفة العملاء الذين يتعامل كل واحد منهم بخدمة أو حساب بنكي بشكل مستقل، فكلما زادت حجم تعامل العميل بأكثر من مجموعة خدمات مصرفية وائتمانية متكاملة كلما ازداد العائد المتأتي منها، وقلت تكلفة تقديمها مقارنة تقديمها لكل عميل بصفة منفردة، والتي قد يترتب عليها تكبد تكاليف باهظة لمنحها للعميل.

3- أثر التسعير على أساس السوق (فائدة السوق النقدي) على الربحية: (Impact of Money Market – Based Pricing on profitability)

يعود تأثير سعر الفائدة المقرر على القروض في ظل قوى السوق المصرفي على ربحية البنـك إلى الأدوات الكمية في السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي للتأثير على حجم القـروض الممنوحة، وتكلفتها في البنوك التجارية بما فيها تكلفة السيولة التي يتحملها البنك، والتي تتمثـل فيما يلي:

أ. **أثــر ســعر إعــادة الخــصم علــى الربحيــة: (Impact of Rediscount Rate on Profitability)** فسعر إعادة الخصم هو ذلك السعر الذي يحدده البنك المركزي من أجـل السماح للبنك التجاري بالحصول على موارد نقدية من البنك المركزي جديدة لدعم احتياطاتـه النقدية، وسيولته بغية زيادة قدرة البنك على منح القروض، وخلق الودائع، فالهدف من سـعر إعادة الخصم هو التأثير على تكلفة الحصول على الأموال الإضافية، وعلى تكلفـة القـرض تحت تصرف الوحدات الإقتصادية غير البنكية (حداد وهـذلول، 2005، ص 185). فـإذا شعر البنك المركزي بأن الطلب على القروض زاد على المستوى المقرر، فإنه يرفع من سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض على البنوك التجارية الذي سيرافقه رفـع أسعار الفائدة على القروض، والحد من التوسع في المنح، وضـعف اقبـال العمـلاء علـى الاقتراض. ويحافظ هذا الأسلوب على معدل العائد على الموجودات عن طريق الاحتفاظ بهـا ببيعها ضمن الأسعار المتوقع ارتفاعها، وعلى العائد على حقوق الملكية برفع أسعار الفائـدة على الودائع لتنمية الأرصدة واحتياطات البنوك.

أما في حالة الركود الاقتصادي فيتم تخفيض سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على الأموال المقترضة، وانخفاض سعر الفائدة على القروض مما يعني زيادة المنح، وتحقيق الربحية في الأجل القصير. لكن الربحية قد تنخفض في الأجل الطويل بسبب المنافسة ما بين البنوك مما يضغط على هامش الربح بالتدني.

ب. **أثر عمليات السوق المفتوحة على الربحية: (Impact of Open Market Opertaions on Profitability)** تتمثل عمليات السوق المفتوحة في قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية في السوق المالي بغرض تحديد أثرها على عملية وضع أسعار الفوائد على قروض البنوك التجارية. فإذا قام البنك المركزي بشراء سندات أو أوراق مالية من البنوك فإن الأرصدة، والاحتياطات النقدية لديها سوف ترتفع لدى البنك المركزي مما يعني تخفيض أسعار الفائدة، وزيادة مقدرتها على منح القروض للاستثمار في المشاريع المربحة مما يعني ارتفاع ربحية البنك، وزيادة العائد على حقوق مساهميه خاصة لارتفاع العائد المطلوب على التمويل الداخلي نتيجة ارتفاع الرفع المالي في ظل ازدياد الأرصدة والاحتياطات النقدية. أما إذا قام البنك المركزي ببيع هذه الأوراق المالية إلى البنوك التجارية في السوق المالي فإن احتياطات النقدية في البنوك التجارية ستنخفض، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص حجم القروض نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة في السوق مما يعني رفع أسعار الفائدة على الودائع للمحافظة على السيولة، ورفع أسعار الفائدة على القروض لمواجهة مخاطر عدم

السداد ومخاطر السيولة، ورفع العمولات لتغطية تكلفة السيولة، والضغط على العملاء المقترضين لتسديد التزاماتهم تجاه البنوك المقرضة مما يؤدي إلى زيادة ربحيتها.

ج. **أثر نسبة الاحتياطي الإلزامي على الربحية: (Impact of Legal Reserve Ratio on Profitability)** فتكون العلاقة ما بينها وما بين أسعار الفائدة على القروض طردية، وعلاقة عكسية على الودائع لأن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع يؤدي إلى توجيه الأموال نحو البنوك بدلاً من توجيهها مباشرة نحو الإستثمار في القطاعات الإقتصادية غير البنكية وبالتالي زيادة إحتياطي البنك من هذه الودائع، لكن إرتفاع أسعار الفائدة على القروض يكون بهدف تغطية تكاليف الإحتياطي الإلزامي مما يساهم في زيادة هامش ما بين سعر الفائدة الدائن، وسعر الفائدة المدين وبالتالي تحقيق الأرباح (عكنان، 2002). فإذا شعر البنك المركزي أن حجم القروض المقدم من البنوك التجارية قد تجاوز المستوى المطلوب، وأن بوادر التضخم قد ظهرت، فإنه يرفع النسبة القانونية مما يؤدي إلى زيادة الحد الأدنى المطلوب من البنك بالإحتفاظ بإحتياطي نقدي بشكل يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة على القروض في السوق، والتقليل من المنح. وهذا يعتمد على مدى تمتع البنوك التجارية بالسيولة، ففي حال كون البنك متمتعاً بفائض من الاحتياطي فإنه يؤدي إلى ارتفاع الربحية لأنها تسهم في زيادة الهامش من خلال استخدام هذا الفائض في منح القروض بغية تحقيق الأرباح، وجذب المزيد من الودائع، لكن إذا لم يكن لدى البنك فائض في أرصدته لتغطية الزيادة المطلوبة في الاحتياطي النقدي فإن البنوك تضطر إلى زيادة سعر الفائدة على القروض، والتشديد أو التقليل في منح القروض الجديدة مما يؤدي إلى انخفاض ربحية البنك، وتجد نفسها في مركز محتم عليها بالضغط على العملاء لتسديد القروض أو استدعاء بعض قروضها وتسليفاتها (الجعفري، 1991).

د. **أثر المنافسة على الربحية: (Impact of Competition)** يعود أثر المنافسة على الربحية بالدرجة الأولى إلى مدى امتلاك البنوك التجارية لقوتها الإحتكارية في تحديد أسعار الفائدة على القروض، ففي حالات المنافسة المحدودة فإن ربحية البنك سترتفع لأن مصلحة البنوك التجارية في هذا النوع من المنافسة تقوم عل أساس أن أسعار الفائدة تكون محددة على أسس تفاوضية ما بين البنك المقرض، والعميل المقترض بناءً على أسعار الفائدة المحددة على أدوات السوق النقدي كأذونات الخزينة أو سندات التنمية (Edward & Khan, 1985, p.192). فميزان المساومة، والقوة التفاوضية يميلان بشكل عام نحو البنك في حالات المنافسة المحدودة لأنه هو الذي يحدد سعر الفائدة المناسب له، وهو الأقدر من سواه على

المساومة (اللوزي، 1995). أما إذا كانت درجة المنافسة كبيرة، ففي هذه الحالة تكون الإستجابة وسرعة تحقيق التوازن أسرع مما يؤدي إلى لجوء البنوك التجارية لزيادة حصتها من السوق المصرفي عن طريق زيادة أسعار الفائدة على الودائع أو تخفيضها على القروض حيث في كلتا الحالتين سينخفض هامش الفائدة والربحية لدى البنوك (الجعفري والحمصي، 1993، ص 46)، لكن إذا كان السوق المصرفي يتميز بمنافسة أو قوة احتكارية فإن البنوك التجارية ستكون أكثر قدرة على تحقيق معدلات مرتفعة من الفائدة المقبوضة، الأمر الذي يعني ارتفاع هامش الفائدة بشكل يؤدي إلى زيادة الربحية بتحقيق هامش الفائدة المرغوب من قبل البنوك نتيجة تمتعها بالسيولة لتلبية الطلب المتزايد على القروض (Milbowrne & Curnberworth, 1991, p. 175)، فعوامل المنافسة ما بين البنوك التجارية، والتزاماتها المالية على أسواق الدين تؤثر على سعر الفائدة، وجودة القروض لدى العملاء المقترضين من حيث مدى امكانية تمسك البنوك بتنفيذ التزاماتها المالية تجاه العملاء المقترضين بفرض أسعار فائدة منافسة، وخاصة العملاء ذوي السمعة الائتمانية العالية لكسب حصة سوقية وزيادة الربحية. لكن إذا ما واجهت البنوك المقرضة منافسة حادة قوية، وخاصة من أسواق السندات فإن البنوك قد تقدم قروضاً للعملاء ذات السمعة الائتمانية المتدنية مما ينعكس سلباً على ربحيتها بالإنخفاض (الطراونة، 2006 ; Dine, 2000).

4. أثر تسعير القروض بالتكلفة على الربحية: (Impact of Cost – Plus Pricing on Profitability)

يتمثل أثر تسعير القرض بالتكلفة بمردود التكلفة الهامشية للتسليف (الفرق ما بين الفوائد الدائنة المقبوضة أو سعر الفائدة على القروض، وتكلفة الفوائد المدينة المدفوعة أي سعر الفائدة المدفوع على الودائع)، فبالنسبة للسوق المصرفي الأردني الذي يتسم بارتفاع المردود الهامشي لتكلفة منح القروض، فإن هذا الارتفاع يعود إلى الأسباب التالية:

- تحفظ البنوك الأردنية بشكل كبير على السيولة المتوافرة لديها بهدف إقراضها للعملاء حتى تحافظ على مستوى مرتفع من احتياطي نقدي سائل بشكل يفوق جداً عملية السحب رغبة منها في إظهار مراكزها بأنها تتمتع بسيولة مرتفعة بسبب تكبدها تكاليف مرتفعة للحصول على الأموال مما يؤدي إلى التشدد في منحها على شكل قروض برفع كلفة الإقتراض على عملائها، واتساع الهامش الذي يؤدي إلى تحقيق المزيد من الأرباح للبنوك إضافة إلى تحمل عملاء البنوك الأردنية جزءاً من المسؤولية بالإبقاء على أسعار فوائد مرتفعة بسبب إقبالهم

على الإقتراض، وعدم مراجعة طلبات الائتمان هو السبب أيضاً في اتساع هامش الفائدة، وارتفاع أرباح البنوك لتغطية المخاطر.

- في ظل ارتفاع تكلفة الأموال فإن البنوك بطبيعة الحال تعمل جاهدة على البحث عن المردود الأفضل لمصادر أموالها عبر تشغيلها على شكل قروض في مجالات مربحة مما سيضطر بهذه البنوك إلى رفع أسعار الفائدة عليها بشكل يؤدي إلى رفع تكلفة منحها، لكن هناك رأياً معارضاً يقول بأن البنوك الأردنية متخمة جداً بالسيولة فيجب أن تعمل على تخفيض أسعار الفائدة على القروض بشكل يؤدي إلى تخفيض تكلفة منحها على العملاء المقترضين بغية تمويل احتياجاتهم ومشاريعهم، فالباحث يوافق هذا الرأي لأنه جاء مطابقاً للقاعدة النقدية بهدف الحفاظ على توازن السوق للوصول إلى تكلفة إقراض توازنية، لكن البنوك الأردنية لا تريد تخفيض تكلفة منح القروض بتخفيض أسعار الفائدة عليها، وليس بداعي ارتفاع تكلفة أموالها، وارتفاع مستوى السيولة في السوق فقط، وإنما لأساس علمي أن أسعار الفائدة على القروض أصلاً منخفضة لأن معدلات أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع (سعر الفائدة الإسمي – معدل التضخم) هي بالسالب، والدليل على ذلك كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (2-5)

أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع في الجهاز المصرفي للفترة (2001-2006)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تحت الطلب	%1.06	%0.91	%0.5	%0.36	%0.47	%0.87
التوفير	%2.91	%1.84	%0.88	%0.74	%0.83	%0.99
لأجل	%5.19	%3.97	%2.75	%2.5	%3.52	%5.13
الوسط المرجح للفائدة	%1.11	%2.24	%1.38	%1.2	%1.61	%2.33
معدل التضخم	%1.8	%1.8	%1.6	%3.4	%3.5	%6.3
سعر الفائدة الحقيقي*	-%0.69	%0.44	-%0.22	-%2.2	-%1.89	-%3.97

- محسوب من قبل الباحث بالإعتماد على التقارير المالية السنوية والنشرات الاحصائية للبنك المركزي الأردني للأعوام (2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006).

ونتيجة ارتفاع التضخم فإن ذلك يستدعي رفع سعر الفائدة على القروض الذي سيؤدي إلى رفع تكلفة منحها لمواجهة التدني في القوة الشرائية للودائع للتعويض

عن مقدار تدني قيمتها، الأمر الذي يجبر البنوك الأردنية بدفع معدلات فائدة (تكبد تكلفة) أعلى على الودائع بشكل مساو أو أعلى من معدل التضخم مما يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، وكلفة منحها، وزيادة أقساط القروض بفرض سعر فائدة + هامش ربحي مرتفع يعوض البنك عن التكاليف التي تكبدها لحماية أمواله من التدني في قيمتها بسبب ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع هامش الفائدة المتمثل بمردود التكلفة الهامشية، وتحقيق المزيد من الأرباح للبنوك الأردنية لأن تخفيض سعر الفائدة (تكلفة القرض) من وجهة نظر البنوك ليس لصالحهم نتيجة لما ينطوي عليه من تغذية التضخم في نهاية المطاف مما يؤثر على تكلفة مصادر أموالها.

- الانفتاح الإقتصادي، ودخول الاستثمارات الأجنبية على الأردن مما دفع معدلات أسعار الفائدة على الودائع (تكلفة الودائع) إلى الإرتفاع مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى تكلفة تدبير الموارد المالية على البنوك الأردنية بشكل برفع من تكلفة الودائع لديها، الأمر الذي يقتضي برفع تكلفة القروض برفع سعر الفائدة عليها لتحقيق هامش ربحي مرتفع للبنك.

لذلك يكون تأثير تسعير القرض بالتكلفة على العائد على الأصول ضمن العناصر السبعة التي تحكم أداء البنك وقدرته على توليد الإيرادات كالتالي (غانم، 2000 ؛ بربور، 2003 ؛ الناشد، 1990، ص 231 ؛ عبد الحميد، 2005، ص 109 ; Cyree, 1996 ; Roland, 1995):

أ. **العمولات**: **(Commissions)** كلما زادت حجم القروض الممنوحة كلما زادت العمولات المراد منحها بشكل يحقق إيرادات مرتفعة من مبيعات القروض حتى يتحقق هامش ربح أفضل وزيادة الربحية بالعائد على الإستثمار / الأصول. حيث تشمل العمولات العمولات الدائنة التي يقبضها البنك على القروض المباشر، وغير المباشرة، بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها لعملائه خلال العام. وتتحدد العمولات بشكل أساسي في ضوء كمية العمل المباشر، وغير المباشر المبذول في تقديم الخدمة الذي يتمثل بكلفة الجهاز التنفيذي، وكلفة الجهاز الإداري، بالإضافة إلى كلفة استعمال الموارد الأخرى والتي أهمها رأس المال (عقل، 2000، ص 133).

والجدول التالي يبين إجمالي العمولات المقبوضة لدى البنوك عينة الدراسة:

جدول (2-6)

إجمالي العمولات المقبوضة على القروض في البنوك عينة الدراسة للفترة (2001- 2006).

مليون دينار

السنة / البنك	2001	2002	2003	2004	2005	2006
البنك العربي	66.586	68.74	74.13	90.48	185.97	170.18
البنك الأهلي	13.01	13.66	10.71	13.98	15,379	14.25
بنك الأردن	8.67	8.11	9.23	9.63	11.36	11.73
بنك القاهرة عمان	7.057	5.83	6.99	8.04	9.562	9.95
البنك الأردني الكويتي	3.02	3.06	3.88	5.05	6.13	8.92
بنك الإسكان	7.64	7.7	7.83	9.04	15.132	19.28
البنك التجاري الأردني	3.68	2.28	1.25	1.41	3.16	4.61

- محسوب من قبل الباحث بالإعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة للأعوام (2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006).

ب. التكاليف الثابتة والمتغيرة: (Fixed & Variable Costs) كلما انخفضت تلك التكاليف مقارنة بدخل البنك كلما ازداد الهامش الربحي مما يؤثر على العائد على الموجودات بالإرتفاع بسبب انخفاض التكاليف المباشرة وغير المباشرة، والتكاليف الخدمية بما فيها الرواتب، والأجور وتكاليف الإدارات.

ج. تركيبة موجودات البنك من خلال التوسع في الفروع والخدمات المصرفية: (Assets composition & Expansion of Barnches and Bank Services) كلما زاد التوسع في الفروع والخدمات المصرفية، كلما أدى إلى تغيير في حجم وتركيبة الموجودات، وخاصة محفظة القروض مما يؤثر على تكلفة منح القروض، فلا ينحصر هذا العنصر فقط في التوسع، وإنما من خلال التنبؤات باتجاهات أسعار الفائدة لأن الموجودات إما أن تكون ثابتة أو عائمة، وتتأثر بتحركات سعر الفائدة. ففي حالة التوقع بشأن ارتفاع أسعار الفائدة، فإن البنك سيتخلص من الأصول السائلة ذات الدخل المنخفض ببيعها كالأوراق الحكومية حتى لا تنخفض قيمتها السوقية، ويستبدلها بقروض ممنوحة للقطاع الخاص ذات عائد مرتفع مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع العائد على الموجودات، وهذا يعني كلما زاد حجم الموجودات

كلما زادت قدرة البنك على الإقراض وبالتالي زيادة الطلب على القروض بشكل يرفع من سعر الفائدة لتحسين هامش الربح.

د. **تسعير الفائدة المدينة على المطلوبات: (Liabilities Pricing)** وذلك عن طريق إصدار شهادات الإيداع بمبالغ أقل من السيولة المتاحة لدى البنوك، والبحث عن مصادر أموال ذات تكلفة منخفضة.

هـ. **تكلفة مخصصات القروض: (Cost of Loans Provisions)** كلما تم رصد جزء من الديون المعثرة لتصفيتها بدلاً من رصد كامل الديون المتعثرة كلما قلت نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض الممنوحة مما يخفض من تكلفة المخصصات، أما إذا ارتفعت نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض فإن تكلفة القرض سترتفع بسبب ارتفاع كلفة المخصصات على البنك مما يؤثر على العائد على الموجودات بالإنخفاض نتيجة تصفية جزء من موجوداته لتمويل المخصصات وبالتالي انخفاض ربحية البنك.

و. **سياسة تسعير الودائع (تكاليف انتاجها وتسويقها): (Deposits Pricing Policy)** فسياسة البنك في تسعير الودائع شريطة مراعاة تكاليف إنتاجها وتسويقها هي من إحدى العناصر الرئيسة المرتبطة بتأثير التسعير الإئتماني بالتكلفة على الربحية، فكلما كانت فاعلية البنك أكثر في تحديد تكلفة الأموال الأقل تكلفة كلما أدت إلى زيادة العائد على الموجودات لأن هذا العائد يزداد في حال إذا ما تم تسعير الوديعة بتكلفة تحظى بقبول من العملاء، وتوظيفها في مجالات مربحة، فالمردود التسليفي الهامشي في هذه الحالة يزداد بهدف تغطية تكاليف الإنتاج (رسم طلب الإيداع)، وتكاليف التسويق (الإعلان والترويج عن منح سعر فائدة منافس على الوديعة) التي تعتبر مصاريف إدارية وتشغيلية، لكن إذا قام البنك بزيادة ودائعه بشكل قد أدى في النهاية إلى تكبد تكاليف جهود ترويجية، وتسويقية مرتفعة فإن العائد المتحقق من استثمار هذه الوديعة قد لا يكفي في بعض الأحيان لتغطية هذه التكاليف مما يؤثر سلبياً على العائد على الموجودات، وبالتالي انخفاض ربحيته.

ز. **تحديد تكاليف منح القروض حسب موعد استحقاقها شريطة ألا تؤدي إلى انخفاض مبالغ القروض الممنوحة: (Identifying the cost of lending in Accordance With Maturity Date not Lead to a Decrease in Loan Amount Granted)** كلما تم تحديد تكاليف المنح بشكل يتناسب مع مقدرة العملاء على دفع التكلفة (الثمن) كلما زاد العائد على الموجودات لأنه مرتبط بالأصل بتكلفة أموال البنك، فإذا تكبد البنك تكاليف باهظة

للحصول على الأموال بهدف تحقيق عائد مرتفع مبالغ فيه على استثمارها في شكل قروض فإن ذلك يؤثر على تكلفة منحها، والتكاليف المصاحبة لها سواء أكانت إدارية أو تشغيلية بشكل يدفعها إلى الإرتفاع إلى مستوى غير مسبوق لا يقدر حتى العملاء المميزين على دفع هذا السعر (التكلفة) مما يؤثر سلباً على العائد على الموجودات نتيجة إرتفاع هذه التكاليف مؤدياً في النهاية فقدان البنك حصته السوقية بسبب التجاوز في التكلفة، الأمر الذي أدى إلى تراجع قيمة القروض بشكل يخفض أرباح البنك نتيجة توجه جزء من العملاء إلى بنوك أخرى للحصول على قروض بتكاليف مقبولة، كما أن مواعيد استحقاق القروض لها دور في تحديد تكلفة منحها بشكل يؤثر على العائد على الموجودات، فكلما كانت مواعيد استحقاق ضمن فترات قصيرة الأجل كلما كانت أقل مخاطرة، وأكثر ربحية مما ينعكس على الفوائد والعمولات بالإرتفاع، وبالتالي ارتفاع هامش الربح، والعائد على الموجودات.

أما بالنسبة لأثر تسعير القروض بالتكلفة على العائد على حقوق الملكية فتتمثل بالنظر إلى الودائع المستقرة على أنها أعظم موارد البنك، وأهم مصدر لأرباحه. فهناك أسواق مالية تشهد انخفاض في هذه الودائع بسبب توجه العديد من المودعين للإستثمار في الصناديق المشتركة، وتوجه المساهمين للاستثمارات المباشرة في حقوق الملكية، فعندما تنخفض قيم هذه الاستثمارات في هذه الأسواق أو الصناديق المشتركة فهذا يعني أن العديد من هؤلاء المودعين، والمساهمين سيتجهون إلى البنوك التجارية لإيداع أموالهم فيها مما يؤدي إلى رفع قيمة المصرف، وزيادة العائد على رأسماله، وزيادة أسعار أسهمه من خلال حصوله على حصة أكبر من أموال المودعين والمساهمين وما يترتب عليه من دفع أسعار فائدة أعلى + هوامش بسيطة للمنافسة على كسب السيولة، وبحكم كون هذه الودائع التي تساعد البنوك في تنويع استثماراتها ودخول أسواق جديدة، فإن شراءها بسعر أو تكلفة مناسبة حسبما يرى البنك تعمل على خلق قيمة مضافة على سهم البنك، وعليه يكون تأثير تسعير القرض المستند إلى تكلفة الأموال والودائع إيجابياً على العائد على حقوق الملكية إذا ما استمرت تكلفة أمواله بالإنخفاض بشكل ينعكس إيجابياً على تكلفة التمويل الداخلي (العائد الذي يطلبه حملة الأسهم في البنك) التي يجب أن تكون أعلى من كلفة التمويل الخارجي، ويفوق العائد المتحقق من أي مجال استثماري ترتب عليه تكلفة فرصة بديلة، لذلك فهو يؤدي إلى تنمية رأس مال البنك، وزيادة العائد عليه بشكل يؤدي إلى تحقيق أرباح لحملة الأسهم نتيجة الفارق الكبير ما بين العائد والتكلفة الذي يؤدي إلى زيادة هامش الربح، وتحقيق إيرادات أكبر للبنك، وهذا الأثر على الربحية مرتبط بالأوضاع الاقتصادية. ففي حالة الرواج الاقتصادي فإن أسعار الفائدة ترتفع نتيجة زيادة الطلب على القروض، الأمر الذي يرفع تكلفة منح القروض بشكل يؤدي إلى زيادة ايرادات وعوائد البنك من فوائدها وعمولاتها

مما يعني أن التمويل بالدين له تأثير إيجابي على ربحية البنك إذا ما استمرت أسعار الفائدة على القروض بالارتفاع وبالتالي تعظيم الربح للمساهمين نتيجة الزيادة في صافي هامش الربح مما يرفع من الهامش الذي يمثل العائد المطلوب على رأس مال البنك، وبالتالي رفع سعر السهم، كما أن هذا العائد سيكون كافياً لتغطية تكلفة الدين (تكلفة أموال المودعين المستخدمة في الرفع المالي وجذب أكبر قدر ممكن من ودائع عملاء آخرين)، وهذا يعني أنه في حال كون قدرة البنك على تحقيق الدخل من عمولات وفوائد القروض ممتازة وكان معدل العائد على الموجودات أعلى من تكلفة الإقتراض فإن تسعير القرض بالتكلفة سيكون له تأثير إيجابي على معدل العائد على حقوق الملكية مما يعني زيادته، والعكس صحيح في حالة الكساد الذي يترتب عليه تراجع في مبيعات القروض، فإن التمويل بالدين سيأتي بخسائر لحملة الأسهم، وبالتالي انخفاض العائد على حقوق الملكية.

5. أثر التسعير المستند للمخاطر على الربحية: (Impact of Risk – Based Pricing on Profitability)

يبقى الهدف أو القرار المتعلق بتعظيم الربحية للحصول على أعلى عائد ممكن عند مستوى معين من المخاطر، والقبول بأدنى مخاطرة عند المستوى نفسه من الأرباح أحد الأمور الهامة التي تسعى البنوك لتحقيقها (بربور، 2003)، لكن تطبيقها ليس سهلاً، ونتيجة لتعقيد هذا القرار لاختلاف ظروف السوق، والمنافسة, وكفاءة الإدارة، والأرباح، ورأس المال فإن تأثير التسعير المستند للمخاطر على ربحية البنك يتوقف على ثلاثة عناصر هامة حسب وجهة نظر الباحث وهي:

- مدى قدرة البنك بالنظر إلى البنوك الأخرى للتعرف على كيفية اتخاذ قراراتها المتعلقة بالعائد والمخاطرة.

- الموازنة ما بين مردود البنك ومردود البنوك الأخرى المقاربة له، ومخاطرها من حيث الحجم والظروف.

- وضع أهداف معقولة بحيث تأخذ بعين الإعتبار أداء البنك في الماضي، وأداء البنوك المقاربة له في الحجم التي تعمل بالمحيط الذي يعمل به البنك نفسه، ودرجة المخاطر النظامية في البنك مقارنة بالمخاطر النظامية في البنوك الأخرى لأنها السبب الحقيقي وراء قيام البنوك الأردنية في تركيز عملياتها، وأنشطتها الإقراضية في الأنشطة التقليدية التي قد يكون لها تأثير على جودة

محفظة قروض البنك، وكفاية رأسماله، والأرباح المتأتية منها، الأمر الذي يتطلب إدخال أنظمة معلوماتية متطورة تقيس تكلفة الالتزامات على البنك، ومقدار الفجوة ما بين الأصول والخصوم، وتغيرات أسعار الفائدة.

وعليه لا يمكن التطرق إلى أثر التسعير المستند للمخاطر على الربحية دون قياس، وتقييم مخاطر العملاء المقترضين في البنوك لأن كل استثمار له مخاطره وعوائده المختلفة عن المجالات الأخرى التي تقوم البنوك بالاستثمار فيها، فبعضها قليل المخاطر، والآخر ينطوي على درجة أكبر من المخاطر، فالمحصلة النهائية تكون العائد المتحقق حسب هذه المخاطر مهما كان نوع الاستثمار أو نوع القرض الممنوح، فكلما ارتفع طموح البنك بأن يسعى لتحقيق عائد أعلى على قروضه فعليه أن يتقبل درجات أعلى من المخاطرة.

لذلك يؤثر التسعير المستند للمخاطر على ربحية البنك مقاساً بالعائد على الأصول من حيث المحاور التالية كما يلي:

أ. جودة الأصول: (Assets Quality) حيث يكون تأثير التسعير المستند للمخاطر سلبياً على جودة الأصول في حال عدم التعامل مع مشكلة القروض المتعثرة باستخدام أنظمة معلوماتية معنية بإدارة المخاطر، والتحصيل بشكل كفؤ والتي أساسها الإشراف الرقابي الحصيف فإن القروض المتعثرة ستزداد حدتها مما يؤثر سلباً على ربحيته بسبب سوء استخدام أنظمة التقييم الذاتية للمخاطر الذي سيترتب عليه حساسية الأرباح التشغيلية مقارنة بايردات القروض العاملة. وكذلك أيضاً فيما يتعلق بمراجعة تقييم الائتمان، وعمليات متابعته بالكامل فإن حالات الضعف هذه ستؤدي إلى زيادة مشاكل جودة الأصول، كما أن عدم توظيف الموارد المؤهلة لتقوية إدارة القروض ينعكس سلبياً على معدل العائد على الأصول لأن هذه الموارد هي الأساس في زيادة نسبة الاسترداد، والتحصيل للقروض غير المسددة من العملاء ذات المخاطر العالية.

ويرى كل من (Paresis, 2003 ; Bluhm, 2002) أن إدخال الأنظمة المعنية بتقييم مخاطر العملاء المقترضين وتصنيفهم يعمل على تحسين العائد على أصول البنك، ويساعد على تحسين العملية الإنتاجية والتشغيلية للبنوك المقرضة من خلال تقصير عملية اتخاذ القرار الائتماني، وزيادة كفاءة تحصيل مبالغ وأقساط القروض من العملاء بشكل ينعكس إيجابياً على عوائد البنوك من القروض الممنوحة نتيجة ما ترتب عليه من تحسين جودة عملية إتخاذ القرار

الائتماني المستند إلى تنمية قدرات التحليلية لموظفي التسهيلات ضمن هذه الأنظمة، وتقليل تكلفة الدراسة الائتمانية نظراً لاحتوائها على كم كبير من المعلومات عن وضع العميل المقترض، إضافة إلى توفير الوقت والجهد اللازمان لإنجاز معاملة القرض، حيث يأخذ ساعات قليلة ودقائق بدلاً من أيام وأشهر، وقبل استخدام هذه الأنظمة سابقاً كان يستغرق اتخاذ القرار الائتماني ودراسته لدى المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وقتاً ما بين 10 – 12 ساعة، في حين أنه بعد إدخال هذه الأنظمة فإن الأمر أصبح يستغرق ما بين 15 – 30 دقيقة.

ب. حجم القروض الممنوحة: (Volume of Loans Granted) كلما زادت حجم القروض الممنوحة مع ثبات العوامل الأخرى فإن احتمالية التعثر ستزداد لبعض القروض مما يؤثر سلباً على الإيرادات التشغيلية للبنك، وعلى العائد على أصوله لأن التعثر مرتبط بتشكيلة القروض الممنوحة للعملاء المقترضين ذات الطابع التجاري أو الصناعي كالقروض التجارية، والقروض الصناعية، فهذه القروض تتميز بانخفاض قابلية تسويقها، وعوائدها أكثر تبايناً مقارنة بالعوائد المتأتية من الأصول المدرة للدخل، الأمر الذي يؤثر سلباً على إيرادات البنك التشغيلية مما يجعلها أكثر عرضة للحساسية تبعاً للتغيرات التي طرأت على العوائد المتحققة منها جراء تركز هذه الأنواع من القروض في قطاع معين، وبالتالي زيادة المخاطر التشغيلية للبنك مما ينعكس سلباً على العائد على أصوله (الشطي، 1996).

ج. دورة حياة القرض: (Life Cycle of the Loan) ففي مرحلة التقديم، ومراحل النمو المبكرة لطرح نوع معين من القروض بسعر فائدة مرتفع فإن البنوك التجارية تقوم بالتوسع في إنفاقها الرأسمالي، وكذلك في الإنفاق على البحث، والتطوير، ودراسة الجدوى، فإذا تبين لدى البنك أن هناك شريحة معينة من العملاء المقترضين ذات مخاطر عالية تعثرت في السداد فإن الإيرادات ستقل في هذه الحالة مما يؤثر هذا التدني في إيرادات مبيعات القروض من الفوائد، والعمولات على الأرباح التشغيلية بالتدني أيضاً مما يؤثر سلبياً على معدل العائد على الأصول، وعلى ربحية البنك بالإنخفاض. أما في مرحلة النمو فهي المرحلة التي تتحسن المبيعات، والعوائد المتأتية من القروض نتيجة قيام البنك بتخفيف شروط الإقراض أو أسعارها مما أثر على العملاء المقترضين باستعادة قدرتهم على السداد وبالتالي تحسن الربح التشغيلي للبنك بشكل ينعكس إيجابياً العائد على الأصول. أما في مرحلة النضوج فهي المرحلة التي تكون فيها زيادة في حجم المبيعات، وارتفاع

الإيرادات من الفوائد والعمولات نتيجة الرواج الاقتصادي، فكلما زادت حجم مبيعات القروض كلما انخفض متوسط تكاليف وأسعار الفائدة عليها، الأمر ينعكس على إيجابياً على العملاء المتعثرين في السداد حيث تسنح لهم الفرصة بتحسين وضعهم وتصنيفهم الائتماني، وتخفيض مخاطرهم بسداد ما ترتب عليهم من أقساط فوائد القروض مما يرفع من الأرباح التشغيلية نظراً لارتفاع مبيعات القروض، والعوائد المتحققة منها من الفوائد والعمولات، وارتفاع العائد على أصول البنك.

أما فيما يتعلق بتأثير التسعير المستند للمخاطر على العائد على حقوق الملكية، فسيكون كالآتي:

- إذا ترتب على البنك تكبد تكاليف تشغيلية مرتفعة التي تتعلق بشراء أنظمة تسعير وتقييم مخاطر العملاء المقترضين لتحديد سعر الفائدة على قروضهم حسب احتمال تعثرهم أو أن الأرباح التشغيلية أصبحت أكثر حساسية نتيجة لتذبذب عوائد القروض تبعاً للتغيرات التي طرأت على أسعار الفائدة وبشكل قد أدى بالعميل على ازدياد مخاطر تعثره نتيجة الظروف المحيطة به ففي هذه الحالة سوف تتأثر كفاية رأس المال سلباً لأن ارتفاع تكاليف الموجودات الثابتة ستشكل جزءاً مهماً من حقوق المساهمين الأمر الذي يضعف من قدرة رأس مال البنك على حماية الدائنين والمودعين مما يؤدي بالعائد على حقوق المالكين بالإنخفاض.

- إذا تعثر العملاء المقترضون وتخلفوا عن السداد نتيجة الزيادة في حجم المنح أو عدم استخدام القرض للغرض المطلوب فإن ملاءة رأس المال ستقل لأن القروض أصبحت غير عاملة، فعدم استرداد الأموال المقترضة يخلق مشكلة السيولة مما يؤدي إلى تصفية بعض موجوداته للوفاء بالتزاماته حيث يؤثر سلباً على الأرباح الصافية، وعدم نمو حقوق الملكية بالشكل المطلوب بسبب كون مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها تشكل جزءاً كبيراً من حقوق المساهمين نتيجة ازدياد حجم القروض غير العاملة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم نمو حقوق المساهمين وبالتالي إنخفاض العائد عليه, كما أن تعثر العملاء المقترضين، وازدياد مخاطرهم سيؤدي بالبنك على تكبد نفقات أعلى للحصول على مصادر تمويلية مرحلياً مما يؤثر أيضاً سلباً على أرباحه وبالتالي انخفاض نمو حقوق المساهمين وأرباحهم.

- في حال ازدياد مخاطر العملاء المقترضين نتيجة عدم قدرتهم على السداد وفي ظل طلب متزايد على القروض فإن ملاءة رأس مال البنك ستقل مما يؤثر سلباً على

المركز المالي وبالتالي تعثره نتيجة إقتراب قيمة أصول البنك من القيمة الدفترية للخصوم بسبب تصفية بعض الموجودات للحصول على مصادر تمويلية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمتها، فعندما تنخفض القيمة السوقية للموجودات فإنها لا تستطيع أن تغطي المدفوعات على المطلوبات، وحقوق المالكين مما يؤثر سلباً على العائد على حقوق المالكين بالإنخفاض.

- يرى الباحث أن هناك ثلاث فئات من تفضيلات البنوك التجارية المقرضة للعائد والمخاطرة بهدف تعظيم الربحية عند مستوى معين من المخاطر وهي محبة للمخاطر، وغير مبالية بالمخاطر، ومحايدة أو متجنبة للمخاطر. فالغالبية العظمى من البنوك التجارية المقرضة هي محبة للمخاطر، حيث تفترض حجماً أكبر من المخاطر في أنشطة الإقراض للإفادة من الزيادات قصيرة الأجل في أرباح البنك وسعر السهم، ومن المثال على ذلك قيام البنوك التجارية بمنح قروض غير مضمونة ذات مخاطر عالية بدافع تحقيق الأرباح، وزيادة العائد على حقوق الملكية من خلال تعظيم العائد لحملة أسهم البنك، لكن معظم القروض عالية المخاطر ستؤدي بالبنك إلى الإفلاس بسبب كون قسم كبير منها شديد التقلب أو أنها لا تستند إلى ضمانات محددة مما سيعرض ملاءة رأس المال للخطر.

- إذا تم تقييم رأس المال الرقابي للبنك بالكامل بالعملة المحلية، وهناك أصول بالعملة الأجنبية فإن معدل كفاية رأس المال سوف يتغير مع التحركات في القيمة الخارجية للعملة المحلية كمطلب تحوطي، وكجزء من إدارة مخاطر سعر الصرف الأجنبي الخاصة بالبنوك، فمن المتوقع أن تقوم بمطابقة الأصول بالعملات الأجنبية مع الخصوم بالعملات الأجنبية لحماية قيمة رأس المال. فإذا انخفضت قيمة العملة المحلية فإن معدل كفاية رأس المال سينخفض، لكن إذا انخفضت قيمة العملة المحلية بدرجة شديدة فإن نسبة رأس المال إلى الموجودات ستكون أقل من الحد الأدنى الرسمي مما يؤثر سلباً على حقوق الملكية (حشاد، 2007، ص 313-314 ; Repullo&Suarez, 2004).

والجدول التالي يبين معدلات كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية عينة الدراسة كما يلي:

جدول (2-7)

معدلات كفاية رؤوس أموال البنوك عينة الدراسة في الفترة (2001-2006)

البنك \ السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
البنك العربي	%16.8	%17.08	%18.70	%17.36	%16.53	%23.26
البنك الأهلي الأردني	%8	%8.08	%9.6	%11.28	%15.91	%17.83
بنك الأردن	%12.94	%13.96	%13.89	%14.78	%16.2	%15.22
بنك القاهرة عمان	%12.4	%12.7	%13.82	%16.23	%15.51	%15.68
البنك الأردني الكويتي	%17	%18.1	%15.6	%15.6	%15.61	%13.13
بنك الإسكان	%30.6	%29.5	%27.71	%20.87	%17.31	%32.06
البنك التجاري الأردني	%19.5	%29	%39.48	%21.12	%19.59	%17.4

المصدر: التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة للأعوام (2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006).

فيلاحظ من الجدول أن معدل كفاية رأس المال بشكل عام هو مرتفع عن الحد المقرر من قبل البنك المركزي والبالغ 12% فيعزى إلى أن إدارة البنوك محل الدراسة قد قامت بتخفيض تكاليف التشغيل، والإنفاق الرأسمالي المتمثل بالمكافآت للمديرين، ومديري الإدارات، وأنها قد قيدت من استهلاك الديون التابعة أو أنها قد حدت أو قيدت من دفع بعض الأرباح المتأتية من أسهمها، واستعانت بمساهمين جدد قادرين على الإكتتاب لزيادة رأس مالها إضافة إلى تعزيز الحوكمة المؤسسية بما في ذلك أنظمة الرقابة الداخلية، وأنظمة إدارة المخاطر. أما انخفاض هذه النسبة في بعض البنوك كالبنك الأهلي الأردني في الأعوام 2001 و2002 فجاء بسبب قيامه بمنح قروضاً غير مستندة لضمانات محددة بحجم يفوق حجم ودائعه بمبلغ 100 مليون دينار وقت قضية التعثر البنكي وعدم استخدمها للأغراض المطلوبة من أجلها مما أدى إلى كونها قروضاً غير عاملة، الأمر الذي أثر سلبياً على ملاءة رأسماله وحقوق مساهميه ومودعيه، وكفاية مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها نتيجة ارتفاع مخاطر تعثرهم مما أدى إلى انخفاض مخصصات تغطية القروض غير العاملة عن 50% من إجمالي القروض الممنوحة، فبالتالي تأثرت ملاءة رأس مال البنك هنا سلباً لأن مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها شكلت في هذه الحالة جزءاً كبيراً من حقوق المساهمين الأمر الذي أدى إلى تكبد تكاليف باهظة لجمع هذه المخصصات ازدياد حجم القروض الغير عاملة مما أدى إلى عدم نمو حقوق المساهمين وبالتالي انخفاض العائد عليه، إضافة إلى الخسائر الكلية في عمليات البنك.

ثانياً: الدراسات السابقة

1-2 الدراسات العربية:

1. دراسة حسين (1975):

وعنوانها " قياس تكلفة الخدمات الرئيسة في البنوك التجارية". هدفت الدراسة إلى قياس تكلفة الخدمات الرئيسة التي تقدمها البنوك التجارية المصرية من خلال العمل على تصميم نظام تسعير وتكلفة مناسبين، وتحليل علاقة التكلفة بأسعار خدمات الإقراض، وعلاقتها بالتسعير المتبع في الأجلين القصير والطويل. وركز الباحث على إيضاح كيفية قياس التكلفة المتوسطة للخدمات البنكية وفقاً لنظرية التسعير أو التكلفة الكلية. وكانت نتائج الدراسة وجود دور لبيانات التسعير، والتكلفة بالنسبة لتحديد أسعار الخدمات المصرفية، وأن تسعير الخدمات المصرفية في البنوك التجارية المصرية لا تعكس اتجاهات فعالة وملائمة للتسعير، وقد عزا الباحث تلك النتائج إلى توافر الأسس أو المقاييس التي يتم في ضوئها تقييم سياسات التسعير، ومراجعة هيكل الأسعار وأسعار الفوائد الممنوحة على القروض والودائع، الأمر الذي يؤدي إلى ترشيد القرارات، فالاتجاه الحكيم ينبغي أن يستند على دراسة، وتقييم كل العوامل التي تؤثر في التسعير علماً بأن الأسعار قد تكون محددة بطريقة تحكمية.

أما في الدراسة الحالية فقد تم توسيع الإطار النظري ليشمل أثر أساليب تسعير القروض على الربحية، وأفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة المذكورة أعلاه في توسيع إطار مفهوم التسعير بالتكلفة.

2. دراسة الغندور (1981):

بعنوان "دور التكاليف في تسعير الائتمان المصرفي في البنوك التجارية"، تناولت هذه الدراسة دور التكاليف في تسعير الائتمان المصرفي كأحد العوامل المحددة لأسعار الفوائد على القروض الشخصية والتجارية، ومقارنتها بأسعار الفوائد على التسهيلات الممنوحة للشركات الكبيرة والمؤسسات في مصر، وذلك بدراسة أسعار الفوائد على عدة قروض شخصية، وتسهيلات تجارية ممنوحة من البنوك التجارية المصرية. واشتملت الدراسة على عينة عشوائية مختارة من العملاء المقترضين، والبنوك التجارية المصرية، حيث تم توزيع استبانات وإجراء مقابلات شخصية بهدف التعرف على دور التكاليف في تحديد أسعار الفوائد على القروض. وتوصلت

الدراسة إلى أن عملية تسعير الائتمان في البنوك تتم صياغتها وفق أسس علمية وقواعد منهجية بالاستناد إلى عدة عوامل إدارية وفنية تأخذ في الحسبان المخاطر، والكلفة، وغيرها من المتغيرات التي يتم احتساب تكلفة التمويل في ضوئها.

أما في الدراسة الحالية فقد تم توسيع الإطار النظري ليشمل أثر أساليب تسعير القروض على الربحية, وأفاد الباحث من هذه الدراسة في بيان دور التكلفة في تحديد سعر الفائدة على القروض بهدف ربطها بالربحية في الدراسة الحالية.

3. دراسة بخيت (1988):

بعنوان "مشاكل قياس تكلفة الائتمان المصرفي في البنوك التجارية". هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل المنحصرة في تحديد وحدات تكلفة الائتمان المصرفي، وقياس عناصر تكاليف القروض ومراكز تكلفة الائتمان المصرفي لبحث التطبيق العملي لقياس تكلفة الائتمان المصرفي، وعلاقته بتكاليف الخدمات المصرفية الأخرى في البنوك التجارية المصرية. وبينت نتائج الدراسة وجود العديد من الأسباب الموجبة للاهتمام بتسعير الخدمات المصرفية، وخاصة القروض منها ازدياد المنافسة في الكم والنوع وتنوع خدمة الائتمان المقدمة, وأن الرقابة على التكاليف والتحكم بها من خلال تخصيص التكاليف غير المباشرة تكون مجدية أكثر في كثير من الأحيان للوصول إلى التكلفة المناسبة للخدمات المصرفية، وهذا يتطلب أن يتأكد البنك من كيفية استغلال، واستثمار مصادر الأموال المتاحة من خلال التسعير المبني على معلومات حقيقية مستوحاة من نظام معلومات تزود بها الإدارة عن التكاليف الواجب أخذها بعين الاعتبار من حيث درجة المخاطر التي يواجهها البنك، وهدف تحقيق الربحية، والضمانات المقدمة بالإضافة إلى تنوع خدمات العميل، وأسعار المنافسين للوصول إلى قرار سليم في صياغة أسعار تقديمها، واستثمارها، حتى يمكن تجنب الوقوع في أخطاء لها علاقة بالتسعير أو التسويق أو الاستثمار أو التمويل.

أما في الدراسة الحالية فقد توسيع نطاق الدراسة بأثر أساليب تسعير القروض على ربحية البنوك في الأردن المتمثل بالتسعير على أساس التكلفة.

4. دراسة اللوزي (1995):

بعنوان "تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية". هدفت الدراسة إلى بحث تطور الهامش الربحي خلال الفترات المختلفة لتطور أسعار الفائدة لدى البنوك، وتقصي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى اتساع هامش الفائدة خلال فترة تعويم أسعار الفائدة عام 1990، لما له الأثر على المتغيرات الاقتصادية في الأردن بعد قرار التعويم في شهر شباط من عام 1990، وما إذا كان يشكل مشكلة لدى القطاع المصرفي. كما هدفت الدراسة أيضاً إلى قياس أثر اتساع هامش الفائدة على حجم التسهيلات المصرفية، وتقدير أثره على تكلفة الودائع لدى البنوك التجارية وكذلك ربحيتها خلال فترة تعويم أسعار الفائدة. وبينت نتائج الدراسة وجود حدود دنيا أو عليا لأسعار الفائدة لأن أسعار الفائدة هي محور السياسات النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وأن هامش الفائدة هو معيار لربحية البنك التجاري ومركزه المالي للمقارنة مع أداء البنوك الأخرى، ووجود اتساع في الهامش بعد التعويم الكلي لأسعار الفائدة مقارنة بفترة تحديد أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي، فقد بلغ الهامش المتحقق 6.4% لدى البنوك في نهاية حزيران 1994م، أما قبل التعويم فكانت أقصى قيمة هي 4.5%، وارتبطت القروض الممنوحة خلال فترة تحديد أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي طردياً بسعر الفائدة في حين أصبحت العلاقة عكسية بعد قرار التعويم.

أفاد الباحث في دراسته الحالية من هذه الدراسة في تحديد أثر المنافسة ما بين البنوك العاملة الواقعة ضمن طريقة التسعير على أساس السوق على هامش الفائدة وحجم القروض الممنوحة، حيث تم توسيع نطاق الدراسة لتشمل أثر طرق تسعير وفق السوق على الربحية.

5. دراسة العواودة (1998):

بعنوان "تحديد العلاقة بين محددات مستوى السيولة وبين حجم التسهيلات الائتمانية" (دراسة تطبيقية على البنك العربي). فقد هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل العلاقة بين مستوى السيولة، وحجم التسهيلات الائتمانية تحليلاً مالياً وإحصائياً، وإلى تحديد حجم التسهيلات الائتمانية في البنك العربي, وقد تم تحديد هذه العوامل وفقاً لما تم عرضه في الجانب النظري للدراسة، واختبار المتغيرات المستقلة وهي: نسبة السيولة القانونية، وسعر إعادة الخصم، ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق بالإضافة إلى متغير وهمي يعكس أثر أزمة الخليج وما بعدها. وبينت نتائج الدراسة وجود آثار ذات دلالة إحصائية لجميع هذه المتغيرات على تحديد حجم التسهيلات وهي: كان التأثير ذا دلالة إحصائية معنوية، وقيم المعاملات كانت موجبة

بالنسبة للمتغيرين المستقلين نسبة السيولة القانونية، ومعدل نمو الناتج المحلي بأسعار السوق، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية وقيمة المعامل كانت سالبة بالنسبة لسعر إعادة الخصم، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية ضعيفة وقيمة المعامل كانت موجبة بالنسبة للمتغير الوهمي في كل نماذج المعادلات ما عدا قيمة واحدة كانت ثابتة وهي سعر إعادة الخصم، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات نسب السيولة في البنك العربي.

أما في الدراسة الحالية فقد تطرقت إلى أساليب تسعير القروض وأثرها على ربحية البنوك الأردنية وكونها أجريت في نفس البيئة التي أجرى دراسته فيها ولو كانت العينة مختلفة.

6. دراسة الطراونة (2001):

بعنوان "سياسة تسعير الفوائد المقبوضة من البنوك التجارية العاملة في الأردن (1996 – 2000)". هدفت الدراسة إلى تقييم سياسات تسعير الفوائد المقبوضة من القروض في البنوك التجارية الأردنية من خلال دراسة تأثير قطاعين في هذه السياسة، الأول هو قطاع إدارات البنوك وتم التعبير عن أدوات تأثيرها بالمصاريف الإدارية، ومعدلات الفوائد المدفوعة على الودائع والإيرادات الأخرى. أما القطاع الثاني فيتمثل بالحكومة، واشتملت أدوات تأثيرها على معدلات ضريبة الدخل، ونسبة الاحتياطي القانوني على الودائع. واستخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى بالمتغيرات الوهمية للبيانات المالية المأخوذة من 16 بنكاً تجارياً للفترة ما بين 1996 – 2000 لتحليل، وتفسير التغيرات التي طرأت على معدلات الفوائد المقبوضة في البنوك الأردنية العاملة. وبينت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية تقوم بتحميل العملاء تكاليف الفوائد المدفوعة، والمصاريف الإدارية من خلال رفع معدلات الفوائد المقبوضة، كما أشارت النتائج إلى فرض الحكومة لمعدلات ضريبة، ونسبة احتياطي يرفع من الفوائد حيث تقوم البنوك بتحميل جزء من تكاليف الضرائب ونسبة الاحتياطي للعملاء.

أما في الدراسة الحالية فقد تناولت أثر أساليب تسعير القروض على ربحية البنوك الأردنية من خلال اختبار العينة الواحدة (One- sample T- test).

7. دراسة الضحيان (2002):

بعنوان "العوائد على تمويل القروض مرتفعة ولكنها ليست مجحفة". هدفت إلى تحليل أسعار الفوائد المعلنة على القروض الشخصية في المملكة العربية السعودية، وطرق صياغتها،

ومقارنتها مع العوائد الفعلية لتلك القروض من خلال دراسة أسعار الفوائد على القروض الشخصية لمجموعة من البنوك التجارية السعودية بالأسعار المعلنة لتلك البنوك، وتحويل تلك الأسعار إلى قيم فعلية للوصول إلى الفائدة الحقيقية التي يتم استيفاؤها، وتناولت الدراسة المقارنة بين السعر التي تعرضه البنوك وهو ما يسمى بالسعر الثابت حسب القيمة الاسمية خلال فترة حياة القرض وهو مثلاً 7% مع السعر الفعلي المطبق حسب الرصيد المستغل منه في حالة كون مدة السداد متراوحة ما بين 3-4 سنوات وهو 13% في هذه الحالة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج وهي: أن البنوك تأخذ ربحاً من ذوي الدخل المحدود أضعاف ما تأخذ من الشركات، والمؤسسات الكبيرة في الداخل والخارج، وأنها تتعامل بسعر الفائدة الثابت لسهولة العرض، والشرح للعميل, وأن البنوك لا تفصح عن سعر الفائدة الحقيقي المتراوح مابين 13-14%، وأن الفرق بين هذه الأسعار يزيد بواقع 4-6% كصافي ربح للبنك، وأنها أيضاً تضع لنفسها هامش ربح تقوم بتحقيقه من خلال أسعار الفوائد على القروض بعد طرح تكلفة الأموال لديها من أجل أن تقوم بصياغة أسعارها حسب المحددات التالية: دورة حياة القرض، والحصة السوقية، وتكلفة الخدمة، وهامش الربح.

أما في الدراسة الحالية فقد تم توسيع الإطار المتعلق بأساليب تسعير القروض وأثرها على ربحية البنوك الأردنية، واستفاد الباحث من الدراسة في توضيح طرق صياغة أسعار الفائدة في السوق المصرفي.

8. دراسة الطراونة (2006):

بعنوان " أثر خدمة الائتمان المصرفي في ربحية المصارف الأردنية ". هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر خدمة القروض المصرفية في ربحية المصرف الأردنية بدراسة تأثير كل من محتوى السياسة الائتمانية، وتأهيل وتنظيم موظفي التسهيلات الائتمانية، ورقابة البنك المركزي على حجم الائتمان على ربحية المصارف مقاسة بالعائد على حقوق الملكية. واشتملت الدراسة على عينة طبقية عشوائية مختارة من سبعة عشر بنكاً تجارياً، حيث تم توزيع الاستبانات في هذه البنوك. وتوصلت الدراسة إلى نتائج وهي: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى السياسة الائتمانية والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل وتنظيم موظفي التسهيلات الائتمانية والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقابة البنك المركزي على حجم الائتمان والعائد على حقوق الملكية.

أما في الدراسة الحالية فقد تمت دراسة أثر أساليب تسعير القروض (كمتغيرات مستقلة) على ربحية البنوك لتشمل أيضاً العائد على الاستثمار والعائد على الأصول، وليس دراسة تأثير خدمة الائتمان المصرفي على الربحية.

2-2 الدراسات الأجنبية:

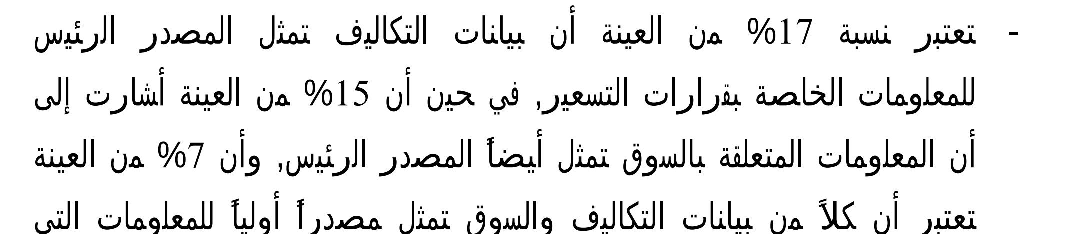
1. دراسة (1982) James:

بعنوان "An Analysis of Bank Loan Rate Indexation". هدفت الدراسة إلى فحص العقلانية الاقتصادية لاستخدام التزامات (تعهدات) القروض البنكية، وتحليل أثر مؤشر أسعار القروض المقدم من البنك على توزيع الائتمان ضمن معدل الفائدة الأساسي (أي الحد الأدنى لمعدلات الفائدة على قروض منظمات الأعمال الصناعية والتجارية)، حيث تم بناء نموذج بسيط لأسواق القروض لفحص أثر التغيرات التي تحدث في الطلب على القروض، وأثر التغيرات على كلفة أموال البنك على تخصيص الائتمان ضمن هذا المؤشر. وأظهرت نتائج الدراسة أن مؤشر أسعار القروض تضمن تغييرات في الكلفة النسبية لإقراض مجموعات معينة من عملاء البنك وهي العملاء المميزون، أما بالنسبة للمجموعات الأخرى من العملاء غير المميزين فقد أظهرت الدراسة أن أي زيادة في كلفة أموال البنك ناتجة عن انخفاض الكلفة النسبية للإقراض ضمن تعهدات معدل الفائدة الأساسي.

أما في الدراسة الحالية التي أجراها الباحث فقد تمت دراسة أسلوب التسعير المرجعي للقروض وأثره على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

2. دراسة (1988) Govindarjan & Anthony:

بعنوان"How Firm Use Cost Data in Pricing Decisions''. هدفت الدراسة إلى توضيح أثر بيانات التكاليف ومعلومات السوق على قرار تسعير القروض، وشملت الدراسة على عينة مؤلفة من 103 شركات أمريكية تعمل في مجال التمويل، والخدمات المالية، والوساطة. وقد قام الباحثان بدراسة العوامل المؤثرة في قرار التسعير من خلال استبانة تم توزيعها على هذه الشركات، وعلى عينة من عملائها، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية، وأوضحت الدراسة أن بيانات التكاليف تلعب دوراً هاماً في عملية اتخاذ قرارات تسعيرها، ويمكن تلخيص نتائج الدراسة كالتالي:



- تعتبر نسبة 17% من العينة أن بيانات التكاليف تمثل المصدر الرئيس للمعلومات الخاصة بقرارات التسعير, في حين أن 15% من العينة أشارت إلى أن المعلومات المتعلقة بالسوق تمثل أيضاً المصدر الرئيس, وأن 7% من العينة تعتبر أن كلاً من بيانات التكاليف والسوق تمثل مصدراً أولياً للمعلومات التي يحتاجها صانعو قرارات التسعير.

- أشارت إجابات 32% من العينة إلى أن بيانات السوق تمثل مصدراً ثانوياً للمعلومات الخاصة بقرارات التسعير في حين أن 29% أشارت إلى أن بيانات التكاليف تلعب دوراً ثانوياً في قرارات التسعير.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى طرق صياغة أسعار الخدمات المالية لتلك الشركات حسب التالي:

- اعتبرت نسبة 10% من العينة أن تحديد السعر يتم على أساس التكلفة + هامش ربح يحظى بأهمية متميزة ونادراً ما يتعرض للتغيير.

- اعتبرت نسبة 27% من العينة أن تحديد السعر يتم على أساس التكلفة + هامش ربح يحظى بأهمية معقولة ولكن هذه الأهمية تتغير في بعض الحالات.

- اعتبرت نسبة 63% من العينة أن تحديد السعر يتم على أساس التكلفة + هامش ربح يحظى ببعض الأهمية, إلا أنه يمثل متغيراً واحداً من بين المتغيرات النهائية التي تحدد السعر النهائي.

أما في الدراسة الحالية فتم توسيع إطار الدراسة إلى أساليب تسعير القروض، وأثرها على ربحية البنوك، وطرق صياغة تكاليف منح القروض.

3. دراسة (1994) Cabral & et al:

بعنوان "Monopoly Pricing Strategy With Network Externalities". هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى المعارضة للتغيير في سياسات، واستراتيجيات التسعير لدى البنوك الأمريكية، الأمر الذي يجعل عملية التغيير في غاية الصعوبة خلال الأجل القصير، وذلك من خلال استبانة تم إعدادها لهذه الغاية بالإضافة إلى المقابلات الشخصية، ودراسة البيانات المالية والتقارير لدى البنوك. وبينت نتائج الدراسة أنه من الصعب تقديم خدمات بطرق

إلكترونية حديثة ضمن أسعار ثابتة، وغير مرنة من البنوك التي لا تعتمد على الربط الشبكي، والتطور المهني. إذ إن المشكلة الرئيسة في تسعير هذه الخدمات هي ارتفاع أسعار تقديمها، وعدم لجوء البنوك إلى تعديلها نظراً لارتفاع تكاليفها، وصعوبة تغيير استراتيجيات التسعير لديها مما يؤدي إلى احتكار أسعارها، وأن البنوك التي تعتمد في تقديم خدماتها على الطرق التقليدية بشكل كبير غير قادرة على تسعير خدماتها حسب الأسعار في السوق لارتفاع تكاليف تقديمها، وحتى تستطيع الاستمرار والبقاء سوف تلجأ إلى تقديم خدماتها بأسعار مساوية للتكاليف، وسوف تتغير هذه الأسعار خلال الفترات الزمنية القصيرة الأجل معتمدةً على تكلفة تشغيل الأموال لديها. وفي حال لجوء البنوك إلى تقديم خدماتها حسب التطور المهني المصرفي سوف تتمكن من تجنب الخسائر المحتملة، وعدم احتكار الخدمات الأخرى, ويؤدي ذلك إلى تخفيض التكاليف وتغيير في أسعار خدماتها لما له من أثر واضح على أرباحها وإيراداتها.

أما في الدراسة الحالية فقد تطرقت إلى أساليب تسعير القروض وأثرها على ربحية البنوك, وتمت الإفادة من هذه الدراسة في بحث دور التكنولوجيا كأحد العوامل المؤثرة في تحديد سعر الفائدة.

4. **دراسة (1995) Hutchison**:

بعنوان "Retail Bank Loan Pricing: An Intertemporal Asset Pricing Approach". هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أسعار الفوائد المعطاة على القروض، ومقدار الطلب على السيولة من البنوك، وإبراز مدى إسهام صغار المودعين في عملية تخفيض التكاليف، وصنع قرارات التسعير. وقام الباحث بدراسة أسعار الفوائد لدى مجموعة من البنوك التجارية الأمريكية، وعلاقة أنواع القروض، وحسابات الودائع التي تطرحها بأسعار الفوائد المعطاة لها، وإسهام هذه الحسابات في تحديد تكلفة أموال البنوك. وقد تم إعداد استبانة إضافة إلى المقابلات الشخصية التي قام بها الباحث، وبينت نتيجة الدراسة أن زيادة الطلب من قبل البنوك على السيولة سيؤدي إلى رفع قيمتها السوقية، وبالتالي إلى رفع أسعار الفوائد على هذه الحسابات والقروض، ووجود تركيز هام على صغار المودعين واعتبارهم المصدر الهام لتمويل البنوك بالسيولة، وأن إيداعاتهم تتضمن تأثيراً كبيراً في صنع قرارات تسعير القروض نظراً لانخفاض تكاليف تشغيل أموال هذه الحسابات.

أما في الدراسة الحالية فقد تطرقت إلى أساليب تسعير القروض وأثرها على ربحية البنوك الأردنية حيث أسهمت بابراز علاقة سعر الفائدة بتكلفة أموال البنوك التجارية لتحديد تكلفة منح القروض للعملاء وأثرها على الربحية.

5. دراسة (1995) Roland:

بعنوان"Profit Persistence in Large U.S Bank Holding Companies". هدفت الدراسة إلى معرفة تواصل أرباح البنوك الأمريكية الكبرى بتطوير أسلوب ببعدين نظري وعملي لقياس، وتحديد مدى تواصل الربحية، والإيرادات، واستمرارها في الصناعة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأسباب هذا التواصل والاستمرار إن وجد، وقد اشتملت عينة الدراسة على 106 بنوك كشركات مساهمة عامة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أجل اختبار فرضية الدراسة التي قام بها الباحث فقد استخدم العائد على الموجودات مقياس الربحية، ووجد أن هذا العائد يتأثر بتركيبة 6 نشاطات رئيسة للبنك وهي: تسعير القروض، وتسعير الودائع، والسيطرة على التكاليف، وتحديد العمولات، والقدرة على إدارة عمليات الاكتتاب، وإدارة الموجودات أخرى، وإدارة الفائدة على بقية الالتزامات. وتوصل الباحث في الجانب النظري من الدراسة إن الكفاءة في إدارة الاكتتاب, والقدرة في السيطرة على التكاليف أكثر العوامل تأثيراً في تحديد العائد على الموجودات. أما في الجانب العملي من الدراسة فقد وجد الباحث أن البنوك ذات القيمة السوقية العالية، وذات الربحية المتواصلة تتمتع بقدرة على تسعير قروضها وودائعها، وسيطرة على تكاليفها الثابتة، وعلى إدارة استثماراتها المختلفة بكفاءة عالية.

أما في الدراسة الحالية فتم توسيع إطار الدراسة حيث تطرقت أيضاً إلى تأثير أساليب تسعير القروض على ربحية البنوك الأردنية مقاسة بالعائد على الموجودات للوقوف على حقيقة أرباحها.

6. دراسة (1999) Bexely & Joe:

بعنوان Risk Management in Pricing A Financial Product. هدفت الدراسة إلى التعرف على أسعار الفوائد على القروض التي تمنحها البنوك البريطانية، ومقدار الخطورة القائمة على هذا النوع من الائتمان، ومدى تأثيرها على أسعار الفوائد. وقد قام الباحثان بدراسة أسعار الفوائد على القروض الممنوحة من البنوك لمختلف القطاعات، ومقدار المخاطرة على كل منها، وإعداد إستبانة لهذه الغاية، كما قام الباحثان بتصنيف المخاطر إلى 4 أنواع وهي: مخاطر

السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان. وبينت نتائج الدراسة أن البنوك سابقاً كانت تضع أسعار الإقراض حسب الأسعار المعلنة في السوق، إلا أن هذه الطريقة أثبتت عدم فاعليتها، وعلى البنوك أن تدرس الأهداف التي من أجلها تم وضع الأسعار في ضوئها وهي العائد على الأصول, والعائد على حقوق المساهمين وهامش الفائدة. كما أن هذه الأهداف مجتمعة يتم على أساسها تحديد أسعار الائتمان لدى البنوك, إذ إن أسعار الائتمان السابقة كانت تعتمد على طرق تقليدية حسب الأسعار التي تضعها البنوك المركزية, بالإضافة إلى هامش بسيط للبنوك التجارية. وبينت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن الوقت قد حان لوضع أسعار الائتمان بناءً على المخاطرة التي تتحملها البنوك عند وضعها لهذه الأسعار.

أما في الدراسة الحالية فتم توسيع نطاق الدراسة لتشمل تأثير أساليب تسعير القروض متمثلة بالتسعير المستند للمخاطر على ربحية البنوك الأردنية.

7. دراسة (2005) Parasad & Harker:

بعنوان"Pricing Online Banking services Amid Network Externalities". فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على تسعير الخدمات المصرفية عبر شبكات الإنترنت، والربط الشبكي من خلال دراسة تأثير سياسات التسعير للخدمات المصرفية الحديثة المقدمة على مستويات الطلب على هذه الخدمات، وتأثير هذه الخدمات في تخفيض التكاليف مقارنة بالخدمات التقليدية المشابهة. وقام الباحثان بإجراء مقارنة بين الخدمات التقليدية، والخدمات الحديثة من حيث مدى إقبال العملاء على كل منها، ومدى إسهامها في تخفيض تكاليف تشغيل الأموال لدى البنوك، وذلك من خلال إستبانة تم إعدادها لهذا الغرض، وتوزيعها على عدد من البنوك الأمريكية، وعلى مجموعة معينة من عملاء هذه البنوك. وكانت نتائج الدراسة أن تقديم البنوك لهذه الخدمات المصرفية الحديثة بأسعار مناسبة له أثر كبير على مدى إقبال العملاء على التعامل معها، وأن البنوك تحتفظ بمعايير دقيقة لتسعير خدماتها، ودراسة مدى تأثير هذه الاستيراتيجية على قبول العملاء لهذه الخدمة بعد شرح المزايا والمنافع، وأنه ليس من السهل الاعتماد فقط على الخدمات الإلكترونية، والتقليل من شأن الخدمات التقليدية بسبب اختلاف أذواق العملاء وتفضيلاتهم.

أما في الدراسة الحالية التي أجراها الباحث فقد تناولت أثر أساليب تسعير القروض على الربحية، وتناولت أيضاً عامل التكنولوجيا الذي يسهم في تخفيض كلفة منح القروض والخدمات المصرفية مقارنة بتقديمها وفق الطرق التقليدية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة في بحث المتغيرات التي تساعد البنوك الأردنية في التخطيط والرقابة على عملية تسعير قروضها، بما في ذلك التعرف على ربحية البنوك من الأساليب المختلفة لتسعيرها بهدف الوصول إلى أسعار ملائمة لتقديمها، وذلك بالإعتماد على قيام البنوك باتخاذ القرارات المتعلقة بتوسيع الخدمة، أو إضافة المزايا والمنافع، أو إلغاء تلك الخدمة، حيث إن تحديد البنوك لمعدلات أسعار الفوائد على القروض، وتكاليف منحها يمثل حقيقة حول مدى قدرتها على تحمل تكاليف هذه الخدمة من أجل الوصول إلى كلف تقديم مربحة تحقق رضا العميل بدفع السعر المقدر للبنوك، وهذا مرتبط بعامل الإيرادات والعوائد من الفوائد والعمولات التي تحصل عليها نتيجة ممارستها للنشاط الائتماني. كما أن سيطرة البنوك على الحجم الأكبر من ودائع العملاء وقياسها بمنح القروض يعطيها مركزاً رئيساً ودوراً بارزاً في النشاط المصرفي وذلك من خلال تعاملها مع مختلف القطاعات، والأنشطة الاقتصادية واستخدامها لأموال الغير بهدف تحقيق التوازن الأمثل ما بين هدف البنوك في الحصول على أموال الغير, وتشغيل تلك الأموال في أنشطة ائتمانية تعود عليها بالربحية المرجوة, وعليه يمكن إجراء مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (2-8)

مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية

المتغير	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
البيئة	**أجريت غالبية الدراسات في بيئة غير أردنية في المصارف التجارية**	**تنطبق هذه الدراسة في الأردن وبشكل خاص في البنوك التجارية**
أدوات الدراسة	**الإستبانات والمقابلات الشخصية وطريقة المربعات الصغرى بالمتغيرات الوهمية**	**ركزت على المسح الميداني بالمقابلات الشخصية واجراء دراسة استطلاعية من خلال توزيع الاستبانة على البنوك عينة الدراسة لبيان تأثير أساليب تسعير القروض على الربحية**

الوحدة المبحوثة	البنوك التجارية والعملاء المقترضون وشركات التمويل والوساطة المالية والموظفون العاملون في قسم الائتمان في البنوك التجارية	إن الوحدة المبحوثة هي المديرون والموظفون العاملون في دوائر الائتمان والتسهيلات في البنوك عينة الدراسة
المجتمع	أغلب الدراسات أجريت في مصارف تجارية أمريكية ومصرية وبريطانية	المصارف التجارية في الأردن
الموضوع	بيان وقياس وحـل مـشاكل تحديـد تكلفـة الائتمان وطرق صياغته أسعار الفوائد عليـه والعوائد المتحققة منه, وتحليل أثر الـسيولة ومؤشر سعر الفائدة وهامش الفائـدة علـى حجم القروض والأموال في البنوك, وتقيـيم سياسة واسـتيراتيجية تـسعير القـروض, واستخدام بيانـات التكـاليف فـي قـرارات التسعير, وتسعير الخدمات المصرفية بالطرق الالكترونية.	ركزت على طرائق تحديد أسعار الفوائد على القروض في البنوك الأردنية وتأثيرها على ربحيتها

الفصل الثالث:

الطريقة والإجراءات

3-1 مجتمع الدراسة والعينة.

3-2 أدوات الدراسة (أساليب جمع البيانات).

3-3 ثبات ومصداقية أداة القياس.

3-4 إجراءات وتصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية.

3-5 تحليل خصائص عينة الدراسة.

مقدمة:

بعد أن تم تناول موضوع أثر أساليب تسعير القروض على ربحية البنوك التجارية الأردنية من الناحية النظرية واستعراض الدراسات ذات الصلة في الفصل الثاني، سيتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، حيث تم تحديد متغيرات الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وخصائص عينة الدراسة، وأساليب جمع المعلومات، ويشمل هذا الفصل أيضاً طريقة تطوير الإستبانة، وإجراءات توزيعها، إضافة إلى اختبارات صدق أداة الدراسة وثباتها، والأساليب الإحصائية التي تمَ استخدامها لاختبار فرضيات.

1-3 مجتمع الدراسة والعينة: (Study population & Sample)

1-3-1 مجتمع الدراسة: (Study population)

يتكون عدد البنوك العاملة في الأردن من ثلاثة وعشرين بنكاً منها أربعة عشر بنكاً تجارياً أردنياً، وبنكين إسلاميين، وسبعة بنوك أجنبية خلال الفترة (2001 – 2006)، وعليه ينحصر مجتمع الدراسة في جميع البنوك التجارية الأردنية العاملة، والمدرجة في السوق المالي، والبالغ عددها 14 بنكاً تجارياً.

1-3-2 وحدة المعاينة (التحليل): (Sample Unit)

وهي التي تكونت من إدارة التسهيلات الائتمانية، وما يتبعها من الأقسام الإدارية المتعلقة بها كإدارة المخاطر، وتمويل الشركات والأفراد، وأقسام معالجة، ومراجعة طلبات القروض كوحدات معاينة لأنه على مستوى هذه الأقسام تتم عمليتا التحليل، ومنح القروض إضافة إلى موظفين ذوي خبرة عملية بالتسعير في كل من لجنة التسعير، ودوائر الائتمان فيما يتعلق بعملية تسعير القروض التي تمَ شرحها في الإطار النظري للدراسة.

1-3-3 عينة الدراسة: (Study Sample)

وتتضمن اختيار عينة عمديه / قصدية مكونة من سبعة بنوك تجارية أردنية التي تتوافر لديها بيانات منشورة حول متغيرات الدراسة خلال الفترة (2001 – 2006) وهي: البنك العربي، والبنك الأهلي الأردني، وبنك الأردن، وبنك القاهرة عمان، والبنك الأردني الكويتي، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، والبنك التجاري الأردني، وتشكل العينة ما نسبته 50% من إجمالي

مجتمع الدراسة، والمنحصرة في البنوك التجارية الأردنية البالغ عددها أربعة عشر بنكاً تجارياً. وتعزى أسباب اختيارها إلى مايلي:

- إنها مدرجة في قائمة البنوك التجارية العشرة المفوضة لاحتساب أسعار الفائدة المرجعية على الإقراض في سوق ما بين البنوك وفقاً لأسلوب التسعير المرجعي بحيث إن الأسعار المستخرجة منها تكون محتسبة ضمن كافة الآجال, بحيث تلتزم جميع البنوك العاملة سواء أكانت أردنية أم غير أردنية بأحجامها الكبيرة والصغيرة بسعر الفائدة المرجعي الصادر من قبل تلك البنوك المفوضة بالتسعير كمدخل أساسي لتسعير قروضها، ومشتقاتها المتعلقة بمبادلات أسعار الفائدة حسب تكلفة الأموال المتوافرة لديها لغرض إقراض بعضها بعضاً وفق حاجاتها من السيولة حسب حدود الإلتزامات المتعلقة بالإيداع أو الإقتراض لإقراضها للعملاء المقترضين حسب مخاطرهم.

- مدى اهتمام هذه البنوك باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وخاصة المتعلقة بالأنظمة المعنية بتقييم وتسعير مخاطر العملاء المقترضين لتحديد أسعار الفائدة استناداً إلى درجة خطورتهم والتي عادة ما يعرف بأسلوب التسعير المستند للمخاطر لتميزها بسرعة التغير والتطور، ومدى اهتمام تلك البنوك بالإنفاق على هذه الأنظمة والتي عادة ما يعرف بالرفع التشغيلي, وحسب ما فرضته المعايير الدولية للجنة بازل 2 المتعلقة باحتساب كفاية رأس المال التي قامت بتضمين مخاطر التشغيل إلى جانبي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق فإن هذه المخاطر الثلاثة وبالتحديد المخاطر التشغيلية تكشف مدى قدرة البنوك السبعة على مواجهة المخاطر الناتجة عن استخدام الأنظمة المعنية بتقييم وتصنيف مخاطر العملاء المقترضين كمعيار للكشف على مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر التشغيلية في ظل حساسية أرباحها التشغيلية تبعاً للتغيرات التي طرأت على أسعار الفوائد المحددة على القروض الممنوحة، وآجال استحقاقها، والتي قد تؤثر محصلتها في النهاية على المقدرة المالية للعميل المقترض على سداد التزاماته تجاه البنك المقرض، كما أن المخاطر التشغيلية تتضمن مواجهة الخطط المتعلقة بإجراءات الرقابة على منح القروض لأن التفاوت بين إجراءات الرقابة على طرق احتساب أسعار الفائدة على القروض وتقييم مخاطر العملاء المقترضين بالطرق التقليدية، وإجراءات الرقابة على الأنظمة الحديثة المعنية بتصنيف العملاء المقترضين حسب مخاطرهم يؤثر

على جودة محفظة القروض في البنك مما يؤثر على عوائد المساهمين، وربحية البنك. ويمكن عرض السنوات التي استخدمت فيها البنوك أنظمة التسعير المستند للمخاطر كالتالي:

- البنك العربي: عام 1998
- بنك الإسكان، والبنك الأردني الكويتي: عام 1999
- البنك الأهلي، وبنك الأردن، وبنك القاهرة عمان: عام 2004
- البنك التجاري الأردني: عام 2006

2-3 أدوات الدراسة (أساليب جمع البيانات): (Data Collection Methods)

تتمثل الوسائل المعتمدة في جمع المعلومات المتعلقة بهذه الدراسة من المصادر التالية:

أ- **المصادر الثانوية: (Secondary Sources)** وشملت الكتب، والمقالات، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة من أجل توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بأساليب تسعير القروض البنكية، ومحاولة الإلمام بمختلف جوانبه، وقد تم الحصول على هذه البيانات من المكتبات، وشبكات الإنترنت.

ب- **المعلومات الأولية: (Primary Sources)** وهي البيانات التي تم الحصول عليها من واقع النشرات المالية التي تغطي متغيرات الدراسة خلال الفترة من 2001 - 2006 للبنوك عينة الدراسة بهدف استخدامها وهي التقارير السنوية، والنشرات الشهرية للبنك المركزي الأردني إضافة إلى البيانات التي تم الحصول عليها من واقع المقابلات الشخصية مع مديري الائتمان، ومسؤولي التسليف، ورؤساء أقسام إدارة المخاطر والامتثال في البنوك التي شملتها عينة الدراسة حول أساليب تسعير الائتمان المصرفي وأثرها على ربحية البنوك، كما تم تصميم استبانة موزعة على موظفي إدارة التسهيلات بكافة أقسامها في المراكز الرئيسة للبنوك عينة الدراسة، ودوائر الائتمان باعتبارها الوسيلة الأنسب والأفضل لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة لأنه لا يمكن التعرف على أثر أساليب تسعير القروض على ربحية البنك إلا من خلال هذه الاستبانة، حيث يصعب استعمال إحصائيات تتعلق بتسعير القروض، وربطها مباشرة بالربحية.

3-3 ثبات ومصداقية أداة القياس: (Reliability & Validity)

3-3-1 صدق أداة القياس: (Validity)

تهدف هذه العملية إلى التأكد من أن أداة القياس التي تم استخدامها في هذه الدراسة تقيس فعلاً ما ينبغي قياسه، حيث قام الباحث بعد انتهائه من عمل الاستبانة بعرضها على عدد من الأساتذة المحكمين للتأكد من مدى ملاءمة فقراتها، وصلاحيتها لجمع البيانات، والمعلومات المطلوبة في ظل متغيرات الدراسة، وإجراء بعض التعديلات والمقترحات التي أبداها الأساتذة المحكمون للخروج بها في صورتها النهائية. وبعدها تم توزيع 10 نماذج منها على عينة مختارة من مجتمع الدراسة تمثلت في 10 ضباط ائتمان رئيسين، ومديري تسهيلات في 6 بنوك تجارية أردنية وهي: البنك الأردني الكويتي، وبنك القاهرة عمان، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، والبنك العربي، وبنك الأردن، والبنك التجاري الأردني على مستوى الفروع المتواجدة في ضواحي محافظة العاصمة، والمحافظات القريبة منها وذلك للتعرف على مدى فهمهم للعبارات، والمصطلحات المستخدمة، ودرجة وضوحها، وسهولتها.

3-3-2 ثبات أداة القياس: (Reliability)

تم استخراج معامل كرونباخ ألفا لقياس مدى ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة، وتبين من النتائج أن قيمة ألفا تعادل (85.76%) للعينة الأولية بينما كانت قيمة معامل ألفا للاستبانة النهائية (90.38%) تزيد على النسبة المقبولة إحصائياً التي قدرها 60%، وهذا يعني أنه إذا وزعت الاستبانة على عينة أخرى غير عينة الدراسة في أوقات مختلفة سيكون هناك احتمال قدره (90%) أو أكثر للحصول على نفس النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة لأن الهدف من إجراء اختبار المصداقية هو معرفة درجة الثبات، والاتساق الداخلي لردود المستجيبين على الاستبيان.

4-3 إجراءات وتصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية: (Study Procedures, Study Model, and Statistical Processing)

4-3-1 إجراءات الدراسة: (Study Procedures)

تم إجراء الدراسة بتصميم استبانة بعد إجراء التعديلات عليها، والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وصلاحيتها لأغراض الدراسة، حيث قسمت الاستبانة إلى جزأين، الأول يتمثل في

المعلومات العامة، والمتعلقة بأهمية استخدام أساليب تسعير القروض، وتطبيقها في البنوك التجارية الأردنية بحيث تضمن هذا الجزء (131) سؤالاً تهدف إلى قياس، ومعرفة أهمية تطبيق أساليب التسعير في تحديد أسعار الفائدة على القروض بتحديد درجة الموافقة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وتضمنت أسئلة الجزء الأول من الاستبانة المحاور الخمسة التالية:

- مجموعة الفقرات المتعلقة بالتسعير المرجعي، وتمثلت في الفقرات ذوات الأرقام (1- 18).
- مجموعة الفقرات المتعلقة بالتسعير التحكمي، وتمثلت في الفقرات ذوات الأرقام (19- 34).
- مجموعة الفقرات المتعلقة بالتسعير على أساس السوق، وتمثلت في الفقرات ذوات الأرقام (35- 73).
- مجموعة الفقرات المتعلقة بالتسعير بالتكلفة، وتمثلت في الفقرات ذوات الأرقام (74- 107).
- مجموعة الفقرات المتعلقة بالتسعير المستند للمخاطر، وتمثلت في الفقرات ذوات الأرقام (108- 131).

أما الجزء الثاني من الإستبانة، فقد تضمن (39) فقرة تمثلت في أثر أساليب تسعير القروض على ربحية البنوك التجارية الأردنية بحسب وجهة نظر الباحث، وذلك بتحديد تأثير كل طريقة متبعة بالتسعير بإعطاء كل عنصر علامات من (5 - 1) تتدرج تنازلياً في درجة التأثير الناجمة عن إتباع طرق تسعير القروض على ربحية البنك المسعر، وتضمنت أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة أيضاً المحاور الخمسة التالية لقياس أثر طريقة التسعير على الربحية:

- مجموعة الفقرات المتعلقة بأثر التسعير المرجعي على الربحية، وتمثلت في الفقرات ذوات الأرقام (1- 7).
- مجموعة الفقرات المتعلقة بأثر التسعير التحكمي على الربحية، وتمثلت في الفقرات ذوات الأرقام (8- 11).

- مجموعة الفقرات المتعلقة بأثر التسعير على أساس السوق على الربحية، وتمثلت في الفقرات ذوات الأرقام (12- 22).
- مجموعة الفقرات المتعلقة بأثر التسعير بالتكلفة على الربحية، وتمثلت في الفقرات ذوات الأرقام (23- 32).
- مجموعة الفقرات المتعلقة بأثر التسعير المستند للمخاطر على الربحية، وتمثلت في الفقرات ذوات الأرقام (33- 39).

وقام الباحث بعد زيارته للمصارف بقصد الحصول على الموافقات اللازمة بعد مراجعات متعددة لتوزيع أداة الدراسة بتوزيع (128) استبياناً على عينة الدراسة التي تمثلت في جميع موظفي دوائر التسهيلات والقروض، ومراجعة الائتمان، والمخاطر في المراكز الرئيسة، والإدارات العامة للبنوك عينة الدراسة في محافظة العاصمة، وتحديد عدد الاستبانات التي يمكن قبول استلامها بموافقة المدير العام للتسهيلات، وموظف العلاقات العامة المكاف بمهمة استلام، وتوزيع، وجمع الاستبيانات في كل بنك. واستغرقت عملية توزيع الاستبانات، ومتابعتها وتجميعها ما يقارب 9 أسابيع، واسترجعت جميع الاستبانات المجاب عنها من جميع البنوك محل الدراسة، حيث بلغ عدد الاستبانات المستردة والمجاب عنها (100) بواقع (78%). ويوضح الجدول أدناه عدد الاستبيانات الموزعة والمجاب عنها من البنوك عينة الدراسة:

جدول (3-1)

عدد الاستبيانات الموزعة والمجاب عنها من قبل عينة الدراسة

إسم البنك	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المجاب عنها
البنك العربي	25	10
البنك الأهلي الأردني	20	20
بنك الأردن	19	16
بنك القاهرة عمان	13	11
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	23	9
البنك الأردني الكويتي	12	23
البنك التجاري الأردني	16	11
المجموع	128	100

4-3-2 متغيرات الدراسة: (Study Variables)

تشتمل الدراسة على المتغيرات المستقلة الخمسة المتمثلة بأساليب تسعير القروض (التسعير المرجعي، والتسعير التحكمي، والتسعير على أساس السوق، والتسعير بالتكلفة، والتسعير المستند للمخاطر). أما المتغيرات التابعة فتمثلت بمتغير واحد وهو ربحية البنوك التجارية والذي يتفرع منه (العائد على الاستثمار، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).

4-3-3 نموذج الدراسة: (Study Model)

الشكل (3-1)

نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة

أساليب تسعير القروض

- **التسعير المرجعي**
- **التسعير التحكمي**
- **التسعير على أساس السوق**
- **التسعير بالتكلفة**
- **التسعير المستند للمخاطر**

المتغير التابع

ربحية البنوك التجارية في الأردن:

- **العائد على الاستثمار**
- **العائد على حقوق الملكية**
- **العائد على الأصول**

الشكل من تصميم الباحث

4-3-4 أساليب المعالجة الإحصائية: (Statistical Processing Methods)

سيتم استخدام الأدوات والمقاييس الإحصائية لمعالجة البيانات، واختبار الفرضيات كما يلي:

1. الإحصاء الوصفي حيث سيتم حساب مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في الوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، والتكرار، والنسب المئوية.
2. اختبار (One Sample t-Test) للعينة الواحدة.
3. قياس الثبات باستخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار صدق أداة الدراسة.

5-3 تحليل خصائص عينة الدراسة: (Analysis of Sample Specifications)

لقد تم استخدام استخراج التكرارات، والنسب المئوية لوصف إجابات العينة كالتالي:

1. العمر:

جدول (3-2)

التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب العمر

فئة العمر	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	**15**	**%15**
52- 32 سنة	**40**	**%40**
33 – 40 سنة	**26**	**%26**
أكثر من 40 سنة	**19**	**%19**
المجموع	**100**	**%100**

يلاحظ أن 15% من العينة تقل أعمارهم عن 25 سنة، و40% من العينة تتراوح أعماهم بين (25 – 32) سنة، و26% من العينة تتراوح أعمارهم بين (33 – 40) سنة، و19% من العينة تزيد أعمارهم على 40 سنة، مما يدل على أن الفئة الثانية من أعمار موظفي إدارات التسهيلات والقروض في البنوك محل الدراسة قد احتلت النسبة الأكبر من العينة من إجمالي الموظفين في تلك الإدارات.

2. المؤهل العلمي:

يلاحظ أن 16% من العينة التي تضمنت موظفي إدارات التسهيلات والقروض من حملة درجة الدبلوم، بينما كانت 45% من العينة من حملة درجة البكالوريوس، أما بالنسبة للموظفين من حملة الدراسات العليا فقد بلغت 39% من العينة، وبالتالي فإن النسبة الأكبر من العينة كانت من الموظفين الذين يحملون درجة البكالوريوس. والجدول يبين توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول (3-3)

التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة
دبلوم	16	%16
بكالوريوس	45	%45
دراسات عليا	39	%39
المجموع	100	%100

3. عدد سنوات الخبرة في مجال القروض:

فيلاحظ أن 34% من العينة تتراوح خبرتهم بين (1 – أقل من 5) سنوات، و27% من العينة تتراوح خبرتهم بين (5 – أقل من 10) سنوات، و21% من العينة تتراوح خبرتهم بين (10 – أقل من 15) سنة، و18% من العينة تزيد خبرتهم على 15 سنة, فالنسبة الأكبر من الموظفين كانت من ذوي الفئة الأولى من سنوات الخبرة في مجال القروض. والجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في مجال القروض:

جدول (3-4)

التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في مجال القروض

فئة سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
من 1 – أقل من 5 سنوات	34	%34
من 5 – أقل من 10 سنوات	27	%27
من 10 – أقل من 15 سنوات	21	%21
أكثر من 15 سنة	18	%18
المجموع	100	%100

4. المركز الوظيفي:

جدول (3-5)

التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

فئة المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
إدارة دنيا (ضابط ائتمان)	**35**	**%35**
إدارة وسطى	**38**	**%38**
إدارة عليا (مدير قسم فأعلى)	**27**	**%27**
المجموع	**100**	**%100**

فيلاحظ بأن 35% من المراكز الوظيفية كانت من ضمن الإدارة الدنيا، بينما كانت 38% من المراكز الوظيفية من ضمن الإدارة الوسطى، أما نسبة 27% من هؤلاء الموظفين فكانت من المراكز الوظيفية ضمن الإدارة العليا، فالنسبة الأكبر من المراكز الوظيفية لجميع موظفي إدارات التسهيلات والقروض كانت من فئة الإدارة الوسطى.

الفصل الرابع:

النتائج والتوصيات

4-1 نتائج التحليل الإحصائي ومناقشتها.

1-4-1 نتائج تحليل إجابات الإستبانة (الفقرات الواقعة في الجزء الأولى من الاستبانة):

(1) النتائج المتعلقة بأهمية تطبيق التسعير المرجعي للقروض في البنوك التجارية الأردنية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية التي تم ترتيبها تنازلياً كما هو مبين أدناه:

جدول (4-1)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المرتبة تنازلياً لأهمية تطبيق التسعير المرجعي للقروض في البنوك التجارية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
9-	ينعكس توفر البيانات والمعلومات عن البنك المشارك في التسعير على عملية احتساب سعر الفائدة المرجعي ليعكس التكلفة الحقيقية للأموال المتوفرة لديه في سوق ما بين البنوك.	4.15	1.1579	1	مرتفعة
11-	إن عملية استثناء أعلى سعر وأدنى سعر تعكس الصورة الحقيقية لفائدة الإقراض وتكاليف الأموال لدى البنك.	4.11	1.2382	2	مرتفعة
10-	يشكل وجود عدد كبير من البنوك المحلية والأجنبية ضاغطاً وحافزاً للاهتمام بعملية وضع سعر الفائدة المرجعي على القروض.	4.10	0.8703	3	مرتفعة
4-	يعتبر التسعير المرجعي من أهم الطرق التي يستخدمها البنك في تسعير القروض وتحديد تكاليف الأموال ما بينه وبين البنوك الأخرى.	4.08	1.0605	4	مرتفعة
1-	يعتمد البنك على الأسس العلمية والموضوعية في تسعير القروض التي يمنحها للعملاء.	4.07	0.9455	5	مرتفعة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
15-	يقوم البنك بتحديث جدول أسعار الفائدة المرجعية بشكل دوري ومنتظم لتلافي أخطاء التسعير.	4.03	0.9791	6	مرتفعة
5-	يعتبر التسعير المرجعي لدى البنك مـن إحـدى الطرق المبررة لتسعير القروض لعدم استخدامه من قبل.	3.96	0.9092	7	مرتفعة
3-	توجد هناك آليات دقيقة في عملية تحديد أسـعار الفوائد على القروض في البنك.	3.94	0.9828	8	مرتفعة
8-	تعتمد كفاءة التسعير المرجعي على توافر البيانات اللازمة عن البنك المشارك في التسعير من أجل أن يتم إضافته إلى قائمة البنوك النشطة أو استبعاده في حال كونه غير نشط.	3.77	0.9519	9	مرتفعة
13-	عدم رغبة الإدارة لسبب أو لآخر بتوفير التفاصيل الكاملة عن عمل البنك المشارك في التسعير يحول دون تطبيق احتساب سعر الفائدة المرجعي.	3.64	1.0965	10	متوسطة
7-	يعكس مؤشر سعر الفائدة المرجعي للقروض والتسهيلات تطورات السوق الاقراضية من حيث حاجة البنك للسيولة لكافة الآجال.	3.62	1.2373	11	متوسطة
14-	في حال وجود تداول واسع وملحوظ لهذا المؤشر بكافة استحقاق آجاله فإن مؤشرات التسعير المرجعي تعتبر فعالة.	3.45	1.2663	12	متوسطة
2-	يتم تسعير القروض والتسهيلات بسهولة ويسر	3.29	1.2168	13	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
12-	يمكن استخدام مؤشر سعر الفائدة المرجعي كأداة لتسعير القروض والأدوات المالية ذات الفائدة المتغيرة والتي تزيد آجالها عن سنة.	3.28	1.3564	14	متوسطة
16-	يعتبر سعر الفائدة المرجعي مؤشراً:	1.86	0.3487	15	منخفضة
17-	هــل تعكــس أســعار الفائــدة المرجعيــة (الجوديبور) المعلنة الوضع الحقيقـي العـام لأسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك ؟	1.45	0.5000	16	منخفضة
18-	إذ تم اتخاذ قرار بزيادة عدد البنوك المشاركة في التسعير, فهل يترتب على ذلك تغيير الطريقة المتبعة في احتساب مؤشر سعر الفائدة المرجعي (الجوديبور) ؟	1.39	0.4902	17	منخفضة

ويشير الجدول (4 -1) أن الفقرات التي حصلت على درجات متفاوتة من حيث الموافقة التي تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (3.28 – 4.15) قد كانت ما بين مرتفعة ومتوسطة، بينما حصلت 17% من الفقرات على إجابات ذات دلالة منخفضة والتي تراوح المتوسط الحسابي لها ما بين (1.39 – 1.86). إذ جاءت الفقرة رقم (9) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.15)، ثم تلتها الفقرة رقم (11) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.11)، وجاءت الفقرة رقم (10) بالمرتبة الثالثة بوسط حسابي (4.10)، في حين جاءت الفقرة رقم (4) بالمرتبة الرابعة، إذ حصلت على متوسط حسابي (4.08)، ثم تلتها الفقرة رقم (1) والفقرة رقم (6) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.07)، وجاءت الفقرة رقم (15) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (4.03)، وجاءت الفقرة رقم (5) بالمرتبة السابعة بمتوسط حساب (3.96)، وجاءت الفقرة رقم (3) بالمرتبة الثامنة بوسط حسابي (3.94)، وجاءت الفقرة رقم (8) بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.77)، ثم جاءت الفقرة رقم (13) بالمرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.64)، وتلتها الفقرة رقم (7) بالمرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابي (3.62)، وجاءت الفقرة رقم (14) بالمرتبة الثانية عشرة بمتوسط حسابي (3.45)، وجاءت الفقرة رقم (2) بالمرتبة الثالثة عشرة بمتوسط حسابي (3.29)، وتلتها الفقرة رقم (12) بالمرتبة الرابعة عشرة بمتوسط حسابي (3.28). وحصلت الفقرة رقم

(16) بالمرتبة الخامسة عشرة بمتوسط حسابي بلغ (1.86)، ثم جاءت الفقرة رقم (17) بالمرتبة السادسة عشرة بمتوسط حسابي (1.45)، واحتلت الفقرة رقم (18) بالمرتبة السابعة عشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.39).

(2) النتائج المتعلقة بأهمية تطبيق التسعير التحكمي للقروض في البنوك التجارية الأردنية:

جدول (4-2)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المرتبة تنازلياً لأهمية تطبيق التسعير التحكمي للقروض في البنوك التجارية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
27-	يؤثر التسعير التحكمي على حساسية العملاء تجاه أسعار الفائدة بما يتناسب وقوتهم الشرائية لخدمة الائتمان المصرفي.	4.25	0.9987	1	مرتفعة
25-	للملامح المادية وغير المادية دور في تحديد أسعار الفائدة على القروض المراد منحها للعملاء.	3.94	0.9516	2	مرتفعة
28-	يقوم البنك بتحديد أسعار الفائدة على القروض بناءً على مبدأ التدرج في المنح المستند إلى التجربة الفعلية للعميل.	3.88	1.0568	3	مرتفعة
31-	يتحقق لدى البنك منافع متعددة عند تشجيع العميل على استخدام أكثر من حساب أو خدمة من أجل منحه قروض بأسعار فائدة تفضيلية.	3.85	1.1315	4	مرتفعة
30-	تزداد فعالية القرارات التسعيرية في حال قيام البنك باتخاذ قرار بخصوص منح قروض بسعر فائدة عال للعملاء ذات الحساسية الضعيفة للتغيرات في أسعار الفائدة.	3.83	1.0156	5	مرتفعة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
29-	يأخذ البنك بعين الاعتبار الكيفية التي يدرك بها عملائه لسعر الفائدة على القروض.	3.62	1.1440	6	متوسطة
26-	يعمل التسعير التحكمي على حث العملاء على اتخاذ موقف معين ينتج عنه تقليل تكلفة منح القروض أو زيادة المزايا والمنافع لهذه الخدمة.	3.51	1.2988	7	متوسطة
23-	ينطوي التسعير التحكمي للقروض على أبعاد إدراكية بالنسبة للعميل بغية الوصول إلى القيمة المدركة لهذه الخدمة.	3.5	1.2832	8	متوسطة
19-	يتم تحديد أسعار الفائدة على القروض في البنك بطريقة تحكمية.	3.45	1.2663	9	متوسطة
21-	يتم وضع أسعار الفائدة على القروض حسب خبرة الموظفين القائمين بالتسعير في البنك.	3.23	1.3170	10	متوسطة
22-	تعكس عملية التسعير التحكمي للقروض تحديد أسعار الفائدة المستند إلى قرار العميل الشرائي نتيجة لكونه مبني على معطيات أكثر عقلانية.	3.2	1.6878	11	متوسطة
20-	يتم وضع أسعار الفائدة على القروض بطريقة تحكمية وفقاً لمساومات عملاء البنك.	3.06	1.3090	12	متوسطة
24-	يتم النظر إلى سعر الفائدة المراد فرضه على القرض الممنوح من وجهة نظر العميل المقترض وليس من وجهة نظر البنك.	2.45	1.4659	13	متوسطة
33-	هل يترتب على إرضاء العملاء ذات الطبيعة الصعبة بسعر الفائدة المقرر فرضه على القروض تكبد تكاليف الفرصة الضائعة وضياع فرص استثمارية للبنك ؟	1.37	0.4852	14	منخفضة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
32-	هل يعمل البنك على الحد من رفع أسعار الفائدة على القروض في حال تعامل عميل مقترض في أكثر من حساب أو خدمة مصرفية ؟	1.34	0.4761	15	منخفضة
34-	هل توحي العلاقات القائمة ما بين البنك والعملاء بأن هؤلاء العملاء مربحين ومرغوبين لديه باستمرار ؟	1.33	0.4726	16	منخفضة

فيشير الجدول (4-2) إلى أن الفقرات التي حصلت على درجات متفاوتة من حيث الموافقة التي تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (2.45 – 4.25) قد كانت ما بين مرتفعة ومتوسطة، بينما حصلت 19% من الفقرات على إجابات ذات دلالة منخفضة والتي تراوح المتوسط الحسابي لها ما بين (1.33 – 1.37). إذ جاءت الفقرة رقم (27) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.25)، ثم تلتها الفقرة رقم (25) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.94)، وجاءت الفقرة رقم (28) بالمرتبة الثالثة بوسط حسابي (3.88)، في حين جاءت الفقرة رقم (31) بالمرتبة الرابعة، إذ حصلت على متوسط حسابي (3.85)، ثم تلتها الفقرة رقم (30) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.83)، وجاءت الفقرة رقم (29) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.62)، وجاءت الفقرة رقم (26) بالمرتبة السابعة بمتوسط حسابي (3.51)، وجاءت الفقرة رقم (23) بالمرتبة الثامنة بوسط حسابي (3.5)، ثم جاءت الفقرة رقم (19) بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.45)، ثم جاءت الفقرة رقم (21) بالمرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.23)، وتلتها الفقرة رقم (22) بالمرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابي (3.2)، وجاءت الفقرة رقم (20) بالمرتبة الثانية عشرة بمتوسط حسابي (3.06)، وجاءت الفقرة رقم (24) بالمرتبة الثالثة عشرة بمتوسط حسابي (2.45)، ثم تلتها الفقرة رقم (33) بالمرتبة الرابعة عشرة بمتوسط حسابي (1.37). وحصلت الفقرة رقم (32) بالمرتبة الخامسة عشرة بمتوسط حسابي بلغ (1.34)، واحتلت الفقرة رقم (34) بالمرتبة السادسة عشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.33).

(3) النتائج المتعلقة بأهمية تطبيق التسعير وفق فائدة السوق للقروض في البنوك التجارية الأردنية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية التي تم ترتبها تنازلياً كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول (4-3)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المرتبة تنازلياً لأهمية تطبيق التسعير وفق فائدة السوق للقروض في البنوك التجارية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
44-	يقوم البنك بدراسة التعديلات التي أجراها على أسعار الفوائد لضمان توافقها مع حاجاته طويلة الأجل.	4.47	0.8582	1	مرتفعة
57-	يقوم البنك بدراسة مدى إقبال العملاء على القروض عند تحديد أسعار الفائدة عليها.	4.26	0.9059	2	مرتفعة
35-	يراعي البنك القوانين المصرفية بخصوص تحديد أسعار الفوائد على القروض في السوق المصرفي.	4.24	1.0162	3	مرتفعة
38-	تكون عملية وضع أسعار الفائدة على الائتمان حسب درجة نمو السوق النقدي.	4.19	1.2366	4	مرتفعة
36-	يحدد البنك أسعار الفائدة على القروض التي يقوم بمنحها للعملاء لينافس بها غيره من البنوك الأخرى.	4.14	0.9214	5	مرتفعة
51-	يمثل سعر الفائدة المعيار الأساسي في اختيار العميل لخدمة القروض أو الودائع.	4.08	1.1072	6	مرتفعة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
47-	يقوم البنك برفع سعر الفائدة في حال عدم توفر أرصدة نقدية كافية لمواجهة الطلب على القروض.	4.01	1.02	7	مرتفعة
60-	يعتمد تحديد أسعار الفائدة على القروض في السوق المصرفي على السيولة المشتراة والثقة التي يتمتع بها البنك لدى بائعي السيولة في السوق.	4.01	0.9374	7	مرتفعة
59-	يعتمد تحديد أسعار الفائدة على الكفاءة السعرية لكل من أدوات الدين الحكومي وقيمتها الحقيقية.	3.96	0.8867	8	مرتفعة
56-	يلعب حجم البنك دور في تحديد أسعار الفائدة في السوق المصرفي.	3.95	1.0088	9	مرتفعة
41-	يتوخى البنك الدقة في احتساب تكاليف منح القروض لتقديمها بأسعار فائدة تناسب ردود فعل البنوك المنافسة وتلبي حاجات وتوقعات العملاء.	3.91	0.9438	10	مرتفعة
55-	يستطيع البنك أن يقرر اتجاه السوق ومستويات أسعار الفائدة ومنح قروض بكلف متدنية في حال عدم وجود فعالية لقوى السوق.	3.9	1.1146	11	مرتفعة
37-	يحدد البنك أسعار الفائدة على القروض بشكل يتوافق والبرنامج التسويقي لدائرة التسهيلات.	3.86	1.1283	12	مرتفعة
49-	يطلب عملاء البنك المودعين سعر فائدة معادل للتضخم أو أعلى منه على مدخراتهم بغرض التعويض عن التدني في قيمتها الشرائية.	3.79	0.9671	13	مرتفعة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
55-	يستطيع البنك أن يقرر اتجاه السوق ومستويات أسعار الفائدة ومنح قروض بكلاف متدنية في حال عدم وجود فعالية لقوى السوق.	3.9	1.1146	11	مرتفعة
37-	يحدد البنك أسعار الفائدة على القروض بشكل يتوافق والبرنامج التسويقي لدائرة التسهيلات.	3.86	1.1283	12	مرتفعة
49-	يطلب عملاء البنك المودعين سعر فائدة معادل للتضخم أو أعلى منه على مدخراتهم بغرض التعويض عن التدني في قيمتها الشرائية.	3.79	0.9671	13	مرتفعة
61-	يأخذ البنك بعين الاعتبار الحالة المتوقعة للمناطق الجغرافية التي يعمل بها فروعه مع إعطاء أهمية خاصة للتغيرات السكانية باعتبار ذلك عامل مهم في تحديد سعر الفائدة.	3.76	1.2880	14	مرتفعة
39-	يحدد البنك أسعار الفائدة على نوع معين من القروض بدراسة الأسعار لمجموعة من البنوك الأخرى وتحويلها إلى قيم فعلية للوصول إلى سعر فائدة يستوفى من العميل طالب القرض.	3.75	1.1924	15	مرتفعة
63-	يتأثر معدل الفائدة السوقية المدفوع على الودائع بالمتغيرات المحلية والعالمية بشكل أكثر من معدلات الفائدة على القروض.	3.72	1.1641	16	مرتفعة
50-	يتوافر لدى البنك حرية تعديل أسعار الفائدة حسب فترة سعر الفائدة المتفق عليه خلال مدة حياة القرض في ضوء تجنب تعقيدات احتساب أسعار الفوائد لفترة احتساب معينة.	3.68	1.1360	17	مرتفعة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
45-	يقتفي البنك أثر تعديل فائدة الخـصم أو فائـدة أذونات الخزينة أو شهادات الإيـداع بغـرض تحديد أسعار الفائدة على القروض.	3.67	1.1725	18	مرتفعة
64-	في حال انتظام وزيادة قيمة إصدارات أدوات السوق النقدي فإن سعر الفائدة عليها وعلى القروض يصبح أكثر تمثيلاً للسوق.	3.58	1.2242	19	متوسطة
54-	تقل مقدرة البنك على رفع مستوى الإقراض لديه في حال مواجهته لمنافسة حادة من قبل البنوك الأخرى.	3.38	1.2695	20	متوسطة
46-	يقوم البنك بوضع أسعار فائدة عائمة على جميع أنواع القروض التي يقدمها للعملاء.	3.28	1.4431	21	متوسطة
52-	إذا تغيرت أسعار فوائد البنوك المنافسة فإن البنك يعدل سعر الفائدة على نفس نمط التغيير.	3.27	1.3622	22	متوسطة
58-	يلتزم البنك بالحد الأدنى لسعر الفائدة المطبـق على جميع أنواع القروض.	3.15	1.5267	23	متوسطة
43-	تحد رقابة البنك المركزي على تسعير القروض من ربحية البنك.	3.01	1.4390	24	متوسطة
40-	يضع البنك أسعار الفائدة على القروض بشكل قد يتعارض مع الأسعار السائدة في السوق وأسعار البنوك الأخرى المنافسة.	2.89	1.3846	25	متوسطة
62-	يقوم البنك بوضع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لإحدى القطاعات الإنتاجية بشكل مماثل لسعر الفائدة الذي يفرضه بنك آخر لنفس القطاع.	2.84	1.5487	26	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
42-	في حال عدم قدرة البنك على تحديد أسعار الفائدة على القروض التي يمنحها فأنه يترك المبادرة إلى البنوك الأخرى بحيث هي التي تحدد الأسعار.	2.7	1.2673	27	متوسطة
48-	يتقاضى البنك فوائد على بعض أنواع القروض الممنوحة للعملاء بشكل محدد بسقف من البنك المركزي.	2.5	1.3817	28	متوسطة
53-	يقتفي البنك أثر انخفاض أسعار الفائدة على شهادات الإيداع بغية منح قروض بسعر فائدة منخفض.	2.49	1.5923	29	متوسطة
67-	تصب تقلبات أسعار صرف الدينار والعملات الأجنبية في مصلحة البنك عند تحديد أسعار الفائدة على القروض في السوق بدرجة:	1.91	0.6681	30	منخفضة
69-	هل يقوم البنك بالإفصاح عن سعر الفائدة الحقيقي على جميع أنواع القروض المقدمة للعملاء ؟	1.81	0.3943	31	منخفضة
65-	تمثل بيانات السوق والتي تعتبر من إحدى العناصر الداخلة في تسعير القروض نظراً لاحتوائها على بيانات داخلة في قرارات التسعير حسب قوى واتجاهات السوق بأنها مصدر:	1.62	0.7355	32	منخفضة
72-	هل تتصف حرية البنك في تحديد أسعار الفائـدة على القروض التي يمنحها بالمطلقة ؟	1.6	0.4924	33	منخفضة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
66-	يقوم البنك بدراسة حجم التغيرات في أسعار الفائدة على القروض في السوق بغرض تحديد تكلفة الأموال والسيولة المتوفرة لديه لمنحها بدرجة:	1.55	0.6093	34	منخفضة
68-	هل يقوم البنك بوضع سعر فائدة ثابت على بعض أنواع القروض التي يمنحها ؟	1.44	0.4989	35	منخفضة
71-	هل يواجه البنك قيوداً على ما يمكن شراؤه أو إصداره من شهادات الإيداع والسندات الحكومية أو أذونات الخزينة بغية تحديد سعر الفائدة على القروض التي يمنحها لعملائه في السوق ؟	1.4	0.4927	36	منخفضة
70-	هل يتم تسعير القروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية المختلفة على أساس كفاءتها التشغيلية, ونوعية منتجاتها وخدماتها, ومقدرة الصناعة التنافسية لديها ؟	1.32	0.4688	37	منخفضة
73-	هل هناك مبرر فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة على القروض في السوق ؟	1.25	0.4352	38	منخفضة

فيشير الجدول (4-3) أن أغلب الفقرات التي حصلت على درجات متفاوتة من حيث الموافقة والتي تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (2.49 – 4.47) قد كانت ما بين مرتفعة ومتوسطة، بينما حصلت 23% من الفقرات على إجابات ذات دلالة منخفضة والتي تراوح المتوسط الحسابي لها ما بين (1.25 – 1.91). إذ جاءت الفقرة رقم (44) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.47)، ثم تلتها الفقرة رقم (57) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.26)، وجاءت الفقرة رقم (35) بالمرتبة الثالثة بوسط حسابي (4.24)، في حين جاءت الفقرة رقم (38) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.19)، وجاءت الفقرة رقم (36) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.14)، وجاءت الفقرة رقم (51) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (4.08)، وجاءت الفقرة رقم (47) والفقرة رقم (60) بالمرتبة السابعة بمتوسط حسابي (4.01)، كما جاءت الفقرة رقم (59) بالمرتبة الثامنة بوسط حسابي

(3.96)، ثم جاءت الفقرة رقم (56) بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.95)، تلتها الفقرة رقم (41) بالمرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.91)، واحتلت الفقرة رقم (55) بالمرتبـة الحادية عشرة بمتوسط حسابي (3.9)، وجاءت الفقرة رقم (37) بالمرتبـة الثانيـة عـشرة بمتوسط حسابي (3.86)، وجاءت الفقرة رقم (49) بالمرتبة الثالثة عشرة بمتوسط حـسابي (3.79)، ثم تلتها الفقرة رقم (61) بالمرتبة الرابعة عـشرة بمتوسـط حـسابي (3.76). وحصلت الفقرة رقم (39) على المرتبة الخامسة عشرة بمتوسـط حـسابي بلـغ (3.75)، واحتلت الفقرة رقم (63) بالمرتبة السادسة عشر بمتوسط حسابي (3.72)، وجاءت الفقـرة رقم (50) بالمرتبة السابعة عشرة بمتوسط حسابي (3.68)، ثم تلتها الفقـرة رقـم (45) بالمرتبة الثامنة عشرة بمتوسط حسابي (3.67)، وجاءت الفقرة رقم (64) بالمرتبة التاسـعة عشرة بمتوسط حسابي (3.58)، وجاءت الفقرة رقم (54) بالمرتبة العشرين بمتوسط حسابي (3.38)، وجاءت الفقرة رقم (46) بالمرتبة الحادية والعشرين بمتوسط حسابي (3.28)، ثم احتلت الفقرة رقم (52) بالمرتبة الثانية والعشرين بمتوسط حسابي (3.27)، وجاءت الفقـرة رقم (58) بالمرتبة الثالثة والعشرين بمتوسط حسابي (3.15)، وجاءت الفقرة رقـم (43) بالمرتبة الرابعة والعشرين بمتوسط حسابي (3.01)، وتلتها الفقـرة رقـم (40) بالمرتبـة الخامسة والعشرين ذو وسط حسابي (2.89)، ثم جاءت الفقرة رقم (62) بالمرتبة الـسادسة والعشرين بمتوسط حسابي (2.84)، وجاءت الفقرة رقم (42) بالمرتبة السابعة والعـشرين بمتوسط حسابي (2.7)، تلتها الفقرة رقم (48) بالمرتبة الثامنة والعشرين بمتوسط حـسابي (2.5)، وحصلت الفقرة رقم (53) على المرتبة التاسعة والعشرين بمتوسـط حـسابي بلـغ (2.49)، ثم حصلت الفقرة رقم (67) على المرتبة الثلاثـين بمتوسـط حـسابي (1.91)، وجاءت الفقرة رقم (69) بالمرتبة الحادية والثلاثين بمتوسط حسابي (1.81)، وجاءت الفقرة رقم (65) بالمرتبة الثانية والثلاثين بمتوسط حسابي (1.62)، وجاءت الفقـرة رقـم (72) بالمرتبة الثالثة والثلاثين بمتوسط حسابي (1.6)، وحصلت الفقرة رقم (66) علـى المرتبـة الرابعة والثلاثين بمتوسط حسابي (1.55). وجاءت الفقرة رقـم (68) بالمرتبـة الخامـسة والثلاثين بمتوسط حسابي (1.44)، ثم جاءت الفقرة رقم (71) بالمرتبة السادسة والثلاثـين بمتوسط حسابي (1.4)، كما جاءت الفقرة رقم (70) بالمرتبة السابعة والثلاثـين بمتوسـط حسابي (1.32)، وحصلت الفقرة رقم (73) على المرتبة الثامنة والثلاثين والأخيرة بمتوسط حسابي (1.25).

(4) النتائج المتعلقة بأهمية تطبيق التسعير بالتكلفة للقروض في البنوك التجارية الأردنية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بأهمية تطبيق التسعير بالتكلفة التي تم ترتيبها تنازلياً كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول (4-4)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المرتبة تنازلياً لأهمية تطبيق التسعير بالتكلفة للقروض في البنوك التجارية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
86-	توجد هناك رغبة كبيرة لدى إدارة التسهيلات في البنك لتلقي معلومات تفصيلية عن التكاليف التشغيلية المتعلقة بدراسة ومراجعة ومتابعة طلبات القروض.	4.33	0.8768	1	مرتفعة
74-	يتم تسعير القروض على أساس تكلفتها ومدى الحاجة إليها.	4.15	0.8572	2	مرتفعة
83-	يقوم البنك بتسعير القروض على أساس تكلفتها بتحديد تكاليف الودائع ما بين المركز الرئيسي وفروعه ومراقبة مردودها شهرياً.	4.11	1.1798	3	مرتفعة
95-	يحدد البنك أسعار الفائدة بمعرفة التغيرات التي تطرأ عليه من حيث تقلبات أسعار الفوائد والعمولات وأسعار العملات لإعطاء إمكانية التوقع بشأن الأوضاع المستقبلية وما يجب أن تكون عليه التكاليف التشغيلية والإدارية لمنح القروض.	4.04	1.2054	4	مرتفعة
75-	تشارك الأقسام الداخلية في البنك بتحديد التكاليف الإدارية والتشغيلية بشكل فعال للوصول إلى سعر فائدة يتم استيفائه من العميل.	3.99	1.2593	5	مرتفعة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
84-	يستطيع البنك استخدام عدة بدائل مختلفة لتسعير القروض على أساس كلفتها ووضع أسعار الفائدة عليها حسب خطط موارده واستخداماتها.	3.97	0.9996	6	مرتفعة
81-	يعتمد البنك على النـواحي الإداريـة والفنيـة لتحديد تكاليف منح القروض.	3.95	0.9679	7	مرتفعة
97-	يتم استخدام بيانات التكاليف المتعلقة بمنح القروض لاتخاذ قرارات تتعلق بإضافة قرض جديد أو التوسع في نوع قرض قائم أو إلغائه.	3.94	1.1085	8	مرتفعة
80-	يقوم البنك بوضع أسعار الفائدة على أساس التكلفة باحتساب تكلفة العملاء.	3.83	1.3488	9	مرتفعة
92-	تتغير أسعار الفائدة المحددة على أساس تكلفة منحها بتغير حجم مبيعات ونشاط الإقراض.	3.82	0.9253	10	مرتفعة
96-	يتطلب من البنك توفير بيانات عن ربحية أنواع القروض وربحية عملاء معينين أو مجموعة من العملاء وربحية أقسام وإدارات معينة غير إدارة التسهيلات لوضع سعر الفائدة وتحديد تكلفة المنح.	3.81	1.2035	11	مرتفعة
79-	في حال كبر حجم موجودات البنك يتحتم عليه استخدام طريقة التسعير بالتكلفة بشكل أكثر لوضع أسعار الفائدة على القروض.	3.8	1.2792	12	مرتفعة
100-	تتغير أسعار الفوائد على القروض وتكاليف منحها حسب تكاليف تشغيل الأموال لدى البنك خلال فترات زمنية قصيرة الأجل.	3.65	1.1834	13	متوسطة
76-	يشكل وجود المنافسة في منح القروض عائق أمام البنك لتسعيرها على أساس تكلفتها.	3.6	1.2633	14	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
-101	لا يقوم البنك باحتساب تكلفة الودائع الجارية لما ينطوي عليها من وقت وجهد طويلين.	3.1	1.5667	21	متوسطة
-103	يقوم البنك بخفض معدل الأرصدة النقدية لديه لإتاحة المزيد من أموال الودائع وتوظيفها على شكل قروض دون المساس بمقتضيات تكاليف السيولة المطلوبة.	2.85	1.4933	22	متوسطة
-78	إن غياب تشريع واضح من قبل البنك المركزي بخصوص تسعير القروض بالتكلفة هو فقدان لتطبيق هذا التسعير.	2.73	1.4829	23	متوسطة
-87	يتم فصل التكاليف الثابتة عن التكاليف المتغيرة في ضوء عملية دراسة ومتابعة طلبات منح القروض والتدقيق عليها لتحديد أسعار الفائدة.	2.6	1.6269	24	متوسطة
-98	تتأثر عملية تسعير القرض بالتكلفة في حال قيام البنك بكسر الوديعة الآجلة عند قيام العميل بسحبها بدرجة:	2.02	0.6664	25	منخفضة
-99	تؤثر عملية كسر الودائع الآجلة عند سحبها على استقرار الودائع لدى البنك بدرجة:	1.91	0.6681	26	منخفضة
-91	تحظى عملية تحديد أسعار الفائدة على القروض على أساس تكلفتها + هامش الربح الذي يمثـل العائد على رأسمال البنك بدرجة:	1.72	0.6209	27	منخفضة
-89	توجد هنالك إحصائيات تشغيلية مفـصلة علـى أساس التكاليف التشغيلية مثل عـدد الحـسابات والإعتمادات والكفالات والكمبيالات والبـوالص والحوالات وما شابه بغـرض تحديـد أسـعار الفائدة على القروض بدرجة:	1.71	0.6403	28	منخفضة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
90-	يوجد لدى البنك أنظمة معلوماتية تساعده علـى الوصول إلى معلومات حقيقيـة حـول حجـم الودائع الأقل تكلفة بدرجة:	1.59	0.6528	29	منخفضة
88-	توجد هنالك إحصائيات بحجم الودائع المكلفة التي تدفع عنها الفوائد وحجم الودائع الإجمالية للبنك بدرجة:	1.53	0.5983	30	منخفضة
106-	هل يمكن اعتبار كفاءة العاملين بقسم الحسابات والميزانية كافية لتطبيق طريقة تحديد أسعار الفائدة بناءً على تكلفة منح القروض ؟	1.38	0.4878	31	منخفضة
107-	هل ينوي البنك في المستقبل فيما يتعلـق بقيـام العميل بسحب وديعته الآجلة بأن يـتم إعطائـه إمكانية الاستلاف لقاء هذه الوديعة بـدلاً مـن سحبها وكسرها ؟	1.32	0.4688	32	منخفضة
105-	هل يوجد دليل حسابات واضح يتم فيه تدوين وتوثيق كافة المعلومات والأنشطة اللازمة المتعلقة بالتكاليف الإدارية والتشغيلية لمنح القروض ؟	1.27	0.4462	33	منخفضة
104-	هل يقدر البنك تكاليف الودائع مسبقاً ؟	1.26	0.4408	34	منخفضة

ويشير الجدول (4-4) أن أغلب الفقرات التي حصلت على درجات متفاوتة من حيث الموافقـة التي تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (2.6 – 4.33) قد كانـت مـا بـين مرتفعـة ومتوسطة، بينما حصلت 29% من الفقرات على إجابات ذات دلالة منخفـضة التـي تـراوح المتوسط الحسابي لها ما بين (1.26 – 2.02). إذ جاءت الفقرة رقم (86) بالمرتبة الأولـى بمتوسط حسابي (4.33)، تلتها الفقرة رقم (74) فـي المرتبـة الثانيـة بمتوسـط حـسابي (4.15)، وجاءت الفقرة رقم (83) بالمرتبة الثالثة بوسط حسابي (4.11)، في حين جاءت الفقرة رقم (95) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.04)، وجاءت الفقرة رقم (75) فـي

المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.99)، وجاءت الفقرة رقـم (84) بالمرتبـة الـسادسة بمتوسط حسابي (3.97)، وجاءت الفقرة رقم (81) بالمرتبة السابعة بمتوسط حسابي (3.95)، وجاءت الفقرة رقم (97) بالمرتبة الثامنة بوسط حسابي (3.94)، ثم جـاءت الفقـرة رقـم (80) بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.83)، تلتها الفقرة رقم (92) بالمرتبة العاشـرة بمتوسط حسابي (3.82)، واحتلت الفقرة رقم (96) بالمرتبة الحادية عشرة بمتوسط حـسابي (3.81)، وجاءت الفقرة رقم (79) بالمرتبة الثانية عشرة بمتوسط حسابي (3.8)، وجاءت الفقرة رقم (100) بالمرتبة الثالثة عشرة بمتوسط حسابي (3.65)، ثم تلتهـا الفقـرة رقـم (76) بالمرتبة الرابعة عشرة بمتوسط حسابي (3.6). وحصلت الفقرة رقـم (82) علـى المرتبة الخامسة عشرة بمتوسط حسابي بلغ (3.57)، واحتلت الفقرة رقـم (85) بالمرتبـة السادسة عشرة بمتوسط حسابي (3.55)، وجاءت الفقرة رقم (102) بالمرتبة السابعة عشرة بمتوسط حسابي (3.5)، ثم تلتها الفقرة رقم (77) بالمرتبة الثامنة عشرة بمتوسـط حـسابي (3.46)، وجاءت الفقرة رقم (94) بالمرتبة التاسعة عـشرة بمتوسـط حـسابي (3.23)، وجاءت الفقرة رقم (93) بالمرتبة العشرين بمتوسط حسابي (3.19)، كما جاءت الفقرة رقم (101) بالمرتبة الحادية والعشرين بمتوسط حسابي (3.1)، ثم احتلت الفقرة رقـم (103) بالمرتبة الثانية والعشرين بمتوسط حسابي (2.85)، وجاءت الفقرة رقم (78) بالمرتبة الثالثة والعشرين بمتوسط حسابي (2.73)، وجاءت الفقرة رقم (87) بالمرتبة الرابعـة والعـشرين بمتوسط حسابي (2.6)، وتلتها الفقرة رقم (98) بالمرتبة الخامـسة والعـشرين ذو وسـط حسابي (2.02)، ثم جاءت الفقرة رقم (99) بالمرتبة السادسة والعشرين بمتوسـط حـسابي (1.91)، وجاءت الفقرة رقم (91) بالمرتبة السابعة والعشرين متوسـط حـسابي (1.72)، تلتها الفقرة رقم (89) بالمرتبة الثامنة والعشرين بمتوسط حسابي (1.71)، وحصلت الفقـرة رقم (90) على المرتبة التاسعة والعشرين بمتوسط حسابي بلغ (1.59)، ثـم الفقـرة رقـم (88) على المرتبة الثلاثين بمتوسط حسابي (1.53)، وجاءت الفقرة رقم (106) بالمرتبـة الحادية والثلاثين بمتوسط حسابي (1.38)، في حين جاءت الفقرة رقم (107) بالمرتبة الثانية والثلاثين بمتوسط حسابي (1.32)، وجاءت الفقرة رقم (105) بالمرتبة الثالثـة والثلاثـين بمتوسط حسابي (1.27)، وحصلت الفقرة رقم (104) بالمرتبة الرابعة والثلاثين والأخيـرة بمتوسط حسابي (1.26).

(5) النتائج المتعلقة بأهمية تطبيق التسعير المستند للمخاطر للقروض في البنوك التجارية الأردنية:

جدول (4-5)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المرتبة تنازلياً لأهمية تطبيق التسعير المستند للمخاطر في البنوك التجارية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
116-	ينظر البنك إلى الضمانات المقدمة من العميل على أنها مصدر احتياطي وليس مصدر للسداد.	4.28	0.9329	1	مرتفعة
114-	يسعى البنك إلى التقليل من درجة مخاطر الائتمان من خلال عدم تركيز توظيفاته في عدد محدود من العملاء.	4.24	0.9653	2	مرتفعة
119-	يقوم البنك بالتعرف على نقاط الضعف أو الأخطاء التي وقعت بها في عمليات المنح السابقة وتحديد مصدر هذه المخاطر بغية معالجة وتصويب الوضع.	4.2	0.9101	3	مرتفعة
122-	يؤثر الوضع المالي للبنك على معطيات القرض من حيث مؤشرات المخاطر المتعلقة بالعميل المقترض, وتكلفة المعلومات, ومدى تأثير خصائص المقترض وخصائص البنك على أسعار الفائدة وتكلفة الاقتراض.	4.2	0.9744	3	مرتفعة
108-	شهدت السنوات الأخيرة زيادة في حجم مخاطر منح القروض للعملاء.	4.13	1.2115	4	مرتفعة
118-	تعتبر تكلفة المخاطر أحد العناصـر الأساسـية التي تحدد تكاليف منح الائتمان حسب مخـاطر منحها.	4.1	0.8103	5	مرتفعة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
112-	يقوم البنك بدراسة تنبؤية للأوضاع المستقبلية لطالبي القروض ووضع أسعار الفائدة بناءً على مخاطرهم الحالية والمستقبلية.	4.05	0.9783	6	مرتفعة
109-	يحدد البنك أسعار الفائدة حسب درجة مخاطر العملاء.	4.04	1.1714	7	مرتفعة
121-	يسعر البنك قروضه بالمفاضلة ما بين عملائه حسب درجات مخاطرهم بما يتناسب وربحية كل واحد منهم من خلال الصلاحيات المعطاة لكل فروعه بغية تنويع محفظة البنك الائتمانية.	3.88	0.9669	8	مرتفعة
124-	يتم تحديد أسعار الفائدة على القروض بالربط ما بين مخاطر العميل المالية ومخاطر البنك التشغيلية.	3.82	1.1924	9	مرتفعة
125-	يستخدم البنك بيانات التصنيف الائتماني للعميل لتحليل أسعار الفائدة المراد تحديدها على القروض بحيث تتراوح من حساب تكلفة الأموال إلى تخصيص مخاطر خاصة بكل درجات التصنيف والتقييم.	3.72	0.9958	10	مرتفعة
113-	يفرض البنك سعر فائدة أعلى على القروض المتوسطة وطويلة الأجل من القروض قصيرة الأجل.	3.72	1.1728	10	مرتفعة
126-	يقوم البنك بإهلاك الديون المتعثرة في كل نهاية عام بعد التيقن من عدم إمكانية تحصيلها.	3.6	1.1976	11	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدلالة
120-	يواجه البنك صعوبة في تقدير تكاليف مخاطر المنح عند وضع أسعار الفائدة حسب درجة خطورة العميل.	3.36	1.3297	12	متوسطة
127-	كلما زادت نسبة القروض التجارية والصناعية إلى مجموع القروض كلما زادت المخاطر.	3.28	1.3339	13	متوسطة
123-	يقوم البنك بجذب واستهداف قطاعات عالية المخاطر لمنحها قروضاً عند مستوى معقول من الثقة باستخدام برامج إحصائية.	3.08	1.3460	14	متوسطة
117-	يطلب البنك ضمانات إضافية من العملاء ذات الجدارة الائتمانية العالية عند منحهم قروض بأسعار فائدة منخفضة بغية التعويض عن مقدار الانخفاض في سعر الفائدة.	2.76	1.5117	15	متوسطة
115-	لا يمنح البنك العملاء الجيدين قروضاً بأسعار فائدة أقل من الأسعار الممنوحة للآخرين.	2.64	1.5144	16	متوسطة
110-	تم استخدام وتطبيق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى البنك:	2.52	1.1145	17	متوسطة
111-	إن نسبة الاسترشاد/ الاعتمادية على نتائج نظام تقييم وتسعير خطورة العميل في بناء القرار الائتماني لدى البنك:	2.23	1.0036	18	منخفضة
128-	هل يتم تسعير القرض حسب درجة المخاطر بتحديد سواء كانت هذه مخاطر العميل قابلة للتحكم أو غير قابلة للتحكم فيها ؟	1.38	0.4878	19	منخفضة
131-	هل يوحي ارتفاع نسبة كفاية رأس المال عن الحد المقرر من البنك المركزي بأن البنوك فعلياً تتمتع بوضع أفضل ؟	1.37	0.4852	20	منخفضة

ويشير الجدول (4-5) أن أغلب الفقرات التي حصلت على درجات متفاوتة من حيث الموافقة والتي تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (2.23 – 4.28) قد كانت ما بين مرتفعة ومتوسطة، بينما حصلت 17% من الفقرات على إجابات ذات دلالة منخفضة التي تراوح المتوسط الحسابي لها ما بين (1.23 – 1.38). إذ جاءت الفقرة رقم (116) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.28)، ثم تلتها الفقرة رقم (114) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.24)، وجاءت الفقرة رقم (119) والفقرة رقم (122) بالمرتبة الثالثة بوسط حسابي (4.2)، في حين جاءت الفقرة رقم (108) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.13)، وجاءت الفقرة رقم (118) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.10)، وجاءت الفقرة رقم (112) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (4.05)، وجاءت الفقرة رقم (109) بالمرتبة السابعة بمتوسط حسابي (4.04)، وجاءت الفقرة رقم (121) بالمرتبة الثامنة بوسط حسابي (3.88)، ثم جاءت الفقرة رقم (124) بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.82)، تلتها الفقرة رقم (125) والفقرة رقم (113) بالمرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.72)، واحتلت الفقرة رقم (126) بالمرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابي (3.6)، وجاءت الفقرة رقم (120) بالمرتبة الثانية عشرة بمتوسط حسابي (3.36)، وجاءت الفقرة رقم (127) بالمرتبة الثالثة عشرة بمتوسط حسابي (3.28)، ثم تلتها الفقرة رقم (123) بالمرتبة الرابعة عشرة بمتوسط حسابي (3.08). وحصلت الفقرة رقم (117) بالمرتبة الخامسة عشرة بمتوسط حسابي بلغ (2.76)، واحتلت الفقرة رقم (115) بالمرتبة السادسة عشرة بمتوسط حسابي (2.64)، وجاءت الفقرة رقم (110) بالمرتبة السابعة عشرة بمتوسط حسابي (2.52)، ثم تلتها الفقرة رقم (111) بالمرتبة الثامنة عشرة بمتوسط حسابي (2.23). وجاءت الفقرة رقم (128) بالمرتبة التاسعة عشرة بمتوسط حسابي (1.38)، كما جاءت الفقرة رقم (131) بالمرتبة العشرين بمتوسط حسابي (1.37)، وجاءت الفقرة رقم (129) بالمرتبة الحادية والعشرين بمتوسط حسابي (1.31)، ثم احتلت الفقرة رقم (130) بالمرتبة الثانية والعشرين والأخيرة بمتوسط حسابي (1.23).

وبعد ما تم استخراج المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لأهمية تطبيق أساليب تسعير القروض في البنوك التجارية الأردنية, فإن الجدول أدناه يبين ترتيب كل من أهمية تطبيق أساليب تسعير القروض حسب أهميتها النسبية كما يلي:

جدول (4-6)

المتوسطات الحسابية الإجمالية لأساليب تسعير القروض مع ترتيب قوة أهمية تطبيقها في البنوك حسب أهميتها النسبية

الرقم	المعيار	المتوسط الحسابي الإجمالي	الترتيب
1-	التسعير المرجعي	3.4589	الأول
2-	التسعير المستند للمخاطر	3.2141	الثاني
3-	التسعير وفق السوق النقدي	3.1369	الثالث
4-	التسعير التحكمي	3.1131	الرابع
5-	التسعير بالتكلفة	3.0141	الخامس

2-4-1 مناقشة نتائج الدراسة:

1. إن كون أهمية التسعير المرجعي في المرتبة الأولى من حيث تطبيقه البنوك الأردنية يعكس حاجة البنوك لإقراض بعضها بعضاً عند الحاجة ضمن مؤشر أسعار فوائد الإقراض، والذي يعد من أحد أوجه التوظيف لدى تلك البنوك, حيث تبين أن:

   - 80% - 86% من البنوك التجارية أبدت موافقتها حيال ذلك الأمر مما انعكـس ذلك على الترتيبات الحالية من حيث التأثير على عملاء البنـوك، والمؤسـسات المالية من مقرضين ومقترضين، وأن توافر المعلومات والبيانات التـي يـنعكس على عملية احتساب السعر المرجعي لأن عدم توفر البيانـات حـول النـشاطات الفعلية للبنوك المشاركة يربك اتخاذ القرارات المرتبطـة بالإيـداع، والإقـراض ضمن الأسعار المعلن عنها حتى لا تتأثر القرارات التمويلية والاستثمارية للبنوك والعملاء في حال نقصان تلك البيانات من جهة، والوصول إلـى معـدل فائـدة مرجعي يعكس التكلفة الحقيقية للأموال المتوافرة في سوق ما بين البنـوك. كمـا تقوم بتحديث جداول أسعار الفائدة المرجعية حتى لا تفقد قيمتها، ولتلافي الأخطاء التسعير لجعل الانحرافات الحاصلة في الأسعار أقل ما يمكن حتى لا تكون هنالك خسائر سواء في الإيداع أو الإقتراض، وحدود الإلتزامـات المتعلقـة بكلاهمـا. وترى أيضاً أن مؤشر السعر المرجعي مؤشر للعرض وليس مؤشراً فعلياً والسبب في ذلك نتيجة حداثة مفهومه وتطبيقه في الأردن بصورة مبدئية.

- 55% - 77% من البنوك التجارية ترى أن مؤشر سعر الفائدة المرجعي يعكس الوضع الحقيقي العام لأسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك، وتطورات السوق الإقراضية من حيث حاجتها إلى السيولة لكافة الآجال بسبب عدم كونه خاضعاً لهيكل أسعار الفائدة المعلن من قبل البنك المركزي الأردني، وإنما محدد بالعرض والطلب على الأموال ما بين البنوك في ظل سوق مفتوحة وعدم التدخل مباشرة لتحديد أسعار الفائدة. كما أن استثناء أعلى سعر، وأدنى سعر يعكس كلفة الإقتراض والإيداع الحقيقيتين بشكل سليم.

- 61%- 64% من البنوك ترى أن أسعار الفائدة المرجعية فعالة حال وجود تداول واسع لكافة لآجال وهذا من الناحية لنظرية لكن عملياً قصدت تلك البنوك بحسب علم الباحث أن هذا المؤشر فعال فعليا عند استحقاق الليلة الواحدة فقط. وترى تلك الفئة أن أي زيادة في عدد البنوك المشاركة في التسعير سوف يطرأ تغيير في آلية احتساب مؤشر سعر الفائدة المرجعي لأن المشاركة تتطلب توافر بيانات منتظمة عن حجم الأنشطة في سوق ما بين البنوك بغية التمييز بين البنوك المشاركة، وغير المشاركة مما يعكس أهمية نشر تلك البيانات بشكل مرتب لأغراض احتساب السعر.

- 56% من البنوك ترى أن هنالك استخداماً لمؤشر السعر المرجعي لتسعير القروض، والأدوات المالية ذات الفائدة المتغيرة التي تزيد آجالها على سنة وهذا نظرياً صحيح لأن مؤشرات أسعار الفوائد المرجعية في بقية دول العالم تشهد تداولاً واسعاً لكافة آجال استحقاق مؤشراتها مما يمكنها من تسعير قروضها وأدواتها المالية وخاصة ضمن الآجال الطويلة الأجل، لكن يختلف عن واقع السوق المصرفي الأردني نتيجة كون أدواته وتداولاته ضمن مديات قصيرة الأجل.

.2 إن ما نسبته 52% - 82% من البنوك التجارية ترى بشأن طريقة التسعير التحكمي أنها لا تنظر إلى سعر الفائدة المراد فرضه على القروض من وجهة نظر عملائها لأنها هي الأقدر على المساومة، وتحديد سعر الفائدة بما يتناسب وهدف تحقيق الربحية لديها، فالقوة التفاوضية بشأن سعر الفائدة تعود بالدرجة الأولى إلى تلك البنوك بشأن كلف المنح، وشروط الاقتراض، وسداد الدفعات استناداً على العلاقات القائمة ما بينها وبين العملاء من أرصدتهم النقدية وتشكيلة الخدمات التي يستخدمونها بغية تحديد حاجاتهم الحالية والمستقبلية من

القروض حسب سعر فائدة المحدد بناءً على اجتهاد وخبرات موظفي القروض لإلمامهم التام بالمضامين والمعلومات المتعلقة بتكلفة الاقتراض على العملاء، وتلتزم بالمعايير التي تشمل الملامح المادية وغير المادية والأبعاد المتعلقة بالجودة الفعلية والجودة المدركة من قبل العملاء المقترضين وحساسية العملاء تجاه التغيرات في سعر الفائدة بما يتناسب مع قوتهم الشرائية وقرار تحملهم للسعر المفروض لتحديد سعر الفائدة على القرض, كما تبين أن العلاقات القائمة ما بينها وبين العملاء مربحة لكونهم ذوي طابع تجاري أو مؤسسي كشركات، كما تحققت لديها منافع عند تشجيع عملائها على استخدام أكثر من منتج أو خدمة مصرفية لمنح هؤلاء قروضاً بأسعار فائدة تفضيلية بشكل يعمل على الحد من رفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لهم حتى لا تتأثر حجم العلاقة الكلية ما بينها وبين عملائها.

3. فيما يتعلق بطريقة تسعير القروض على أساس السوق, اتضح مايلي:

- إن ما نسبته 55% - 92% من البنوك عينة الدراسة تحدد أسعار الفوائد على القروض في السوق ضمن الأسس والتي تشمل القوانين والتشريعات التي تنظم السوق المصرفي، وظروف العرض والطلب على الأموال، ونمو السوق النقدي، وحجم تلك البنوك، وتغيرات أسعار أدوات الدين الحكومية، ومدى المنافسة القائمة ما بينها وبين البنوك الأخرى وردود فعل منافسيها، وتطورات القطاعات الإقتصادية، والأهداف المرسومة بما يتواءم مع الخطط القصيرة الأجل والطويلة الأجل، ومدى إقبال عملائها على خدمات الائتمان، والحالة المتوقعة للمناطق الجغرافية التي تعمل بها فروعها، والبرامج التسويقية لدوائر التسهيلات التابعة لها. حيث ثبت لها القدرة على تقرير اتجاهات السوق بتحديد أسعار الفائدة على القروض ضمن تكاليف منح متدنية لكسب أكبر حصة سوقية ممكنة، وأنها تقوم تعديل أسعار الفائدة على قروضها خلال فترة حياة القرض، كما تبين أيضاً أن معدلات أسعار الفائدة على ودائعها تتأثر بالمتغيرات المحلية والعالمية بشكل أكثر من أسعار فوائد الإقراض نتيجة انفتاح السوق الأردني عليها، وسياسة التحرر بما ينعكس على الاستثمار الأجنبي المباشر، واستقرار سعر الصرف.

- أن 60% - 81% من البنوك ترى مبررات فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة على القروض في السوق المصرفي بسبب ارتفاع المخاطر، وارتفاع التكلفة الفعلية للأموال، وتواجه قيوداً على إصدار شهادات الإيداع أو شراء أدوات الدين حتى لا

تتساوى مع كمية السيولة المتوافرة لديها من جهة ولمنع تدهور أسعار الفائدة من جهة أخرى، ولا تفصح عن سعر الفائدة الحقيقي للعمـلاء علـى جميـع أنـواع القروض المقدمة لهم بسبب صعوبة شرح مفهومها للعملاء.

- أن 56% من البنوك تقوم بوضع أسعار فائدة ثابتة على بعض أنـواع القـروض التي تمنحها.

- أن 32% - 55% من البنوك تعتبر بيانات السوق المصدر الأولي لتحديد سـعر الفائدة على القروض التي تمنحها، وتصب تقلبات أسعار الصرف عنـد تحديـد أسعار الفائدة عليها في مصلحتها بدرجة متوسطة مما يعكس استيعابها للمعلومات عند المستوى المتوسط من كفاءة السوق المصرفي.

- أن 27% - 53% من البنوك تعتبر بيانات السوق المصدر الرئيس لتحديد سـعر الفائدة على القروض التي تمنحها، وتصب تقلبات أسعار الصرف عنـد تحديـد أسعار الفائدة عليها في مصلحتها بدرجة كبيرة مما يعكس استيعابها للمعلومـات عند مستوى الكفاءة القوي للسوق حيث أن سعر الفائدة فـي الـسوق المـصرفي يعكس كل المعلومات الحالية، والمستقبلية المتاحة لها عند هـذا المـستوى مـن الكفاءة.

- أن 15% - 18% من البنوك تعتبر بيانات السوق المصدر الثانوي لتحديد سـعر الفائدة على القروض التي تمنحها، وتصب تقلبات أسعار الصرف في مـصلحتها بدرجة قليلة لتحديد سعر الفائدة مما يعكس استيعابها للمعلومـات عنـد مـستوى الكفاءة الضعيف للسوق بسبب عدم توافر المعلومات المتعلقة لتحديد سعر الفائدة.

4. فيما يتعلق بتسعير القروض على أساس التكلفة، تبين من النتائج أن جميـع البنـوك تتبـع تكاليف الخدمة الائتمانية لحصرها، وقياسها بغرض تسعيرها وذلـك بتحليـل موجوداتهـا، وقياس كلفة الودائع الداخلة في تكوين هذه الخدمة، ومراقبتها بصورة يومية بهدف تحـديف حجم الفوائد التي تدفع عنها شهرياً مقارنة بمردودها، وتقديرها مسبقاً مـروراً بالعمليـات الإنتاجية وبالتنسيق مع الأقسام والإدارات لتحديد التكاليف الإدارية والتشغيلية ضمن تقـارير واحصائيات على أساس حجم الودائع والبنود الخارج الميزانية، وتدوينها في دليل حـسابات مخصص لذلك للوقوف على التفاصيل المتعلقة بها، ومقارنتها بربحية أنـواع أخـرى مـن

القروض والخدمات المصرفية بهدف تغطية خسائر الأقسام غير المربحة. لكن هنالك بعض التفاوتات التي حصلت من حيث:

- وجود تفاوت في عملية تسعير القروض بالتكلفة + هامش الربح كعائد على رأس مال البنوك, حيث حظيت تلك العملية بأهمية متميزة لـدى 37% - 43% مـن البنوك محل الدراسة بأهمية متميزة، وتتوافر لديها احصائات عن حجـم الودائـع المدفوع عنها فوائد بدرجة متوسطة وتمتلك أنظمة معلوماتية للوقوف على حقيقة الودائع الأقل تكلفة أيضاً بدرجة متوسطة، بينما حظيت عملية التسعير لدى 51% - 54% من البنوك بأهمية معقولة ولكن قد تتغير، حيث توجـد لـديها أنظمـة معلوماتية للوقوف على الودائع الأقل تكلفة بدرجة كبيـرة، كـذلك تتـوفر لهـا احصائيات عن حجم الودائع المدفوع فوائد بدرجة كبيرة، وعن التكاليف التشغيلية المفصلة بدرجة متوسطة. فيعود هذا التفـاوت الحاصـل إلـى تنـوع الأوعيـة الإدخارية الذي يؤثر على التنبؤ بحقيقة حجمها، وعلى تكاليف إدارتها وتـشغيليها مقارنة بالعائد المتحقق منها، كما أن تفاوت تلك الأوعية يحدث تفاوتاً في توظيفها على شكل قروض تبعاً للقرارات المتعلقـة بـالرفع المـالي المرتبطـة بوجـود استثمارات ذات تكلفة فرص بديلة، وتأثيرها على تكلفة التمويل بالدين، والعائـد المتحقق منه.

- وجود تفاوت في قيام البنوك باحتساب أوعدم احتساب تكلفة الودائع الجارية الذي يتطلب جهداً ووقتاً طويلين لأنه يعتمد على حاجة البنوك إلى الأمـوال ضـمن فترات قصيرة الأجل، وعلى قدرتها في تحمل الفوائد المراد دفعها عـن تلـك الحسابات.

- تقوم 52% من البنوك بتكليف فروعها على منح قروض بأسعار وتكاليف أقـل لقطاع وعملاء معينين، بينما تعمل بقية فروعها على مـنح قـروض بأسـعار وتكاليف أعلى من الأسعار التي تقوم بتحديدها كمعيار لتحديد إيـرادات فوائـد الفروع. في حين أن 41% من البنوك لا تقوم بـذلك وذلـك تبعـاً للتغيـرات الحاصلة سواء أكانت في قيم الودائع أو قيم القروض في جميع الفـروع بمـا يتوقف على ظروف العمل بكل فرع واحتياجاته من حيث طبيعة النشاط، وحجم المعاملات بين الفروع، والتنظيم الإداري.

- وجود تفاوت في تأثر عملية تسعير القرض واستقرار الودائع بالتكلفة في حـال كسرها وسحبها لدى 21% - 27% من البنوك بدرجة كبيرة، و55% - 56% من البنوك بدرجة متوسطة، و18% - 23% بدرجة قليلة لأن هـذا التفـاوت معتمد بالدرجة الأولى على الدورانية أو الموسمية لتلك الودائع.

- إن 58% من البنوك لا تقوم بفصل التكاليف الثابتة عن التكاليف المتغيرة بهدف تحديد سعر الفائدة، في حين أن 34% من البنوك تقوم بذلك لكونه مطبقاً علـى مستوى فروع البنوك ككل أو على مستوى الإدارة العامة حسب سياسـة كـل بنك.

- تعتبر 62% من البنوك أن كفاءة العاملين بقسم الحـسابات والميزانيـة كافيـة لتحديد أسعار الفائدة على القروض لأن حجم العنصر البشري يلعب دوراً فـي تحديد تكلفة منحها حسب حجم المعاملات الائتمانية ما بين البنك والعميل بهدف التخلص من طاقات غير مستغلة.

- أن 68% من العينة ستقوم بإقراض عملائها لقاء ودائعهم الآجلة بدلا من سحبها وكسرها مقابل 32% من البنوك، وذلك للحفاظ على استقرارها.

5. إن إعتماد البنوك على الطرق التقنية في تقييم وتسعير مخاطر العملاء المقترضين يجعلهـا أقدر على تسعير مخاطر عملائها من البنوك التي تعتمد على الطرق التقليديـة فـي تقيـيم مخاطر العملاء، كما أنها تأخذ بعين الإعتبار كافة أنواع المخاطر بغرض تقيـيم مخـاطر العملاء وتنويعها، وتحدد كلفة رأس المال التنظيمي حسب مخاطره النسبية. واتضح من أهم النتائج كما يلي:

- أن 57% العينة طبقت هذه الطريقة في الفترة ما بين سنة إلى ثـلاث سـنوات بالتزامن مع معيار بازل 2 والمتضمن احتساب كفايـة رأس المـال بتـضمين مخاطر التشغيل إلى جانبي مخاطر الائتمان والسوق ضمن الأصول المرجحـة بالمخاطر, كما تبين أن 77% من البنوك أن معايير بـازل 2 وضـعت حـداً لإقراض المساهمين والأطراف ذات العلاقة بالبنك.

- وجود تفاوت في درجة الإعتمادية على تلك الأنظمة, حيث تعتمد 29% من البنوك بدرجة عالية جداً على تلك الأنظمة، و31% منها بدرجة عالية، و28% بدرجة متوسطة، و12% بدرجة قليلة نسبياً، فيعزى هذا التفاوت إلى احتمال وجود تقادم هذه الأنظمة والذي قد يترتب عليه سوء اتخاذ القرار الائتماني، ووجود متغيرات نوعية لا تدخل في نطاق هذه الأنظمة التي قد تشكك في مدى انتاج قرارات ائتمانية سليمة عند استخدام تلك الأنظمة لتحديد أهلية العميل في الحصول على قرض. وتبين أيضاً بحسب إجابات 63% من العينة أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال عن الحد المقرر من قبل البنك المركزي يجعلها متمعة فعلياً بوضع أفضل بسبب ارتفاع موجوداتها مقارنة برأس المال المدفوع.

2-4 اختبار الفرضيات (الفقرات الواقعة في الجزء الثاني من الإستبانة):

الفرضية الاولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التسعير المرجعي وربحية البنوك التجارية الأردنية.

جدول (4-7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المرتبة تنازلياً لتقديرات أفراد العينة لأثر التسعير المرجعي على ربحية البنك

رقم الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة *	الرتبة
4-	3.99	0.9692	10.215	الأولى
2-	3.72	0.8538	8.433	الثانية
1-	3.67	0.9434	7.102	الثالثة
3-	3.55	0.7834	7.021	الرابعة
6-	3.37	1.0314	3.587	الخامسة
5-	3.33	1.0038	3.188	السادسة
7-	3.32	0.9627	3.324	السابعة

*** كافة قيم –t المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%.**

يبين الجدول الموضح أعلاه أن الفقرة الرابعة احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.99) وانحراف معياري (0.9692)، بينما احتلت الفقرة الثانية بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي

(3.72) وانحراف معياري (0.8583)، وجاءت الفقرة الأولى بالمرتبـة الثالثـة بمتوسـط حسابي (3.67) وانحراف معياري (0.9434)، كما احتلت الفقرة الثالثة بالمرتبـة الرابعـة بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (0.7834)، وجاءت الفقرة السادسة في المرتبة الخامسة تليها الفقرة الخامسة في المرتبة السادسة، بينما جاءت الفقـرة الـسابعة فـي المرتبـة الأخيرة, ويلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه لأن متوسطاتها الحسابية أكبـر من متوسط أداة القياس، وبمقارنة المتوسط العام مع أداة القياس بلغ المتوسط العام 3.56 وهـي تزيد على القيمة (3) ذات التأثير المتوسط على الربحية في حين بلـغ الانحـراف المعيـاري للإجابات (0.9354) مما يشير إلى أن البنوك التجارية اتفقت على أن هناك تـأثيراً للتـسعير المرجعي على الربحية. ولما كانت كل من القيم (3) و (4) تعبر عن مدى أفراد العينة فـي أثر التسعير المرجعي على الربحية فإن غالبية نتائج هذه الفقرات دلت على أن التأثير الإيجـابي للتسعير المرجعي على ربحية البنك قد تراوح ما بين 19% - 41% ذو تأثير إيجابي كبير على الربحية، و33% - 48% ذو تأثير إيجابي متوسط على الربحية، بينما التأثير السلبي للتـسعير المرجعي على ربحية البنك قد تراوح ما بين 28% - 34% ذو تأثير سلبي كبير على الربحية، و35% - 43% ذو تأثير سلبي متوسط على الربحية. وفيما يلي نتائج اختبار هذه الفرضية:

جدول (4-8)

نتائج اختبار الفرضية الأولى

t المحسوبة	t الجدولية	Sig.(2-tailed)	نتيجة الفرضية	الوسط الحسابي	الإنحراف
6.294	1.97	0.020	رفض	3.5629	0.894

النتيجة محسوبة عند مستوى ثقة 95% ودرجات حرية 99 وكانت قيمة t الجدولية بالنسبة لكافة الاختبـارات 1.97.

لقد تم استخدام اختبار (One sample t-test) ووفقاً لهذا الاختبار فإن قيمة t المحسوبة التي تساوي 6.294 أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 1.97، وبما أن قاعدة القرار التـي تـنص على قبول الفرضية في حال إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمـة الجدوليـة فـإن نتيجـة الفرضية العدمية هي الرفض بسبب كون القيمة المحسوبة أعلى من القيمة الجدوليـة كمـا هـو موضح في الجدول المذكور أعلاه مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التـسعير المرجعي وربحية البنوك التجارية في الأردن.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التسعير التحكمي وربحية البنـوك التجارية الأردنية.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أثر التـسعير التحكمـي علـى الربحية كما هو موضح أدناه:

جدول (4-9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المرتبة تنازلياً لتقديرات أفراد العينة لأثر التسعير التحكمي على ربحية البنك

رقم الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t * المحسوبة	الرتبة
9-	3.8	0.82878	6.653	الأولى
10-	3.72	0.81749	8.807	الثانية
8-	3.35	1.04809	3.339	الثالثة
11-	3.12	1.04717	1.146	الرابعة

*** كافة قيم –t المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%.**

ويبين الجدول الموضح أعلاه أن الفقرة التاسعة احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.8288)، بينما جاءت الفقرة العاشرة بالمرتبة الثانية بمتوسـط حـسابي (3.72) وانحراف معياري (0.8175)، وجاءت الفقرة الثامنة بالمرتبـة الثالثـة بمتوسـط حسابي (3.35) وانحراف معياري (1.048)، واحتلت الفقرة الأخيـرة بالمرتبـة الرابعـة والأخيرة كما هو مبين أعلاه، ويلاحظ أن اتجاهات العينة أيضاً إيجابية نحو الفقرات أعـلاه لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس حيث بلغ المتوسط العام للإجابات 3.5 في حين بلغ الانحراف العياري للإجابات (0.9354) مما يشير إلى وجود أثر للتسعير التحكمي علـى الربحية. ودلت غالبية نتائج هذه الفقرات على أن التأثير الإيجابي للتسعير التحكمي على ربحيـة البنك قد تراوح ما بين 41% - 43% ذو تأثير إيجابي كبير على الربحية، و31% - 36% ذو تأثير إيجابي متوسط على الربحية، بينما التأثير السلبي للتسعير التحكمي على ربحية البنك قـد تراوح ما بين 30% - 34% ذو تأثير سلبي كبير على الربحيـة، و29% - 39% ذو تـأثير سلبي متوسط على الربحية. وفيما يلي نتائج اختبار هذه الفرضية:

جدول (4-10)

نتائج اختبار الفرضية الثانية

t المحسوبة	t الجدولية	Sig.(2-tailed)	نتيجة الفرضية	الوسط الحسابي	الإنحراف
5.537	1.97	0.000	رفض	3.4975	0.89858

النتيجة محسوبة عند مستوى ثقة 95% ودرجات حرية 99 وكانت قيمة t الجدولية بالنسبة لكافة الاختبـارات 1.97.

ولقد تبين من النتائج المعروضة على شاشة الحاسوب أن قيمة t المحسوبة أكبـر مـن قيمتهـا الجدولية حيث بلغت هذه القيمة 5.537 وبالتالي تكون نتيجة الفرضية العدمية الرفض مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التسعير التحكمي وربحية البنوك التجارية في الأردن.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التـسعير علـى أسـاس الـسوق وربحية البنوك التجارية الأردنية.

جدول (4-11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المرتبة تنازلياً لتقديرات أفراد العينة لأثر التسعير على أساس السوق على ربحية البنك

رقم الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة *	الرتبة
16-	3.99	1.02981	9.613	الأولى
21-	3.87	0.87219	9.975	الثانية
14-	3.85	1.01876	8.343	الثالثة
20-	3.84	1.01225	8.298	الرابعة
22-	3.73	0.94125	7.756	الخامسة
13-	3.65	0.82112	7.916	السادسة
18-	3.594	1.07398	5.494	السابعة
15-	3.59	0.88871	6.639	الثامنة
17-	3.571	0.89052	6.401	التاسعة
12-	3.57	0.98734	5.773	العاشرة
19-	3.29	1.04731	2.769	الحادية عشر

*** كافة قيم –t المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%.**

ويلاحظ تفاوت رتب العبارات تبعاً للتفاوتات الحاصلة في المتوسطات الحسابية لتقديرات أفـراد العينة حول أثر التسعير وفق فائدة السوق النقدي على ربحية البنك، حيث احتلت الفقرة السادسة عشرة بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.99) وانحراف معيـاري (1.02981)، والفقـرة التاسعة عشرة بالمرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.29) وانحـراف معيـاري (1.04731)، وكانت أكثر الفقرات تشتتاً الفقرة الثامنة عشرة، وأقلها تشتتاً كانت للفقرة الثالثة عـشرة، وبلـغ المتوسط العام لإجابات أفراد العينة (3.69) وهي أكبر من متوسط أداة القياس في حـين بلـغ الانحراف المعياري للإجابات (0.9621) مما يشير إلى وجود أثر للتـسعير التحكمـي علـى الربحية. ودلت غالبية نتائج هذه الفقرات على أن التأثير الإيجابي للتسعير وفق فائـدة الـسوق النقدي على ربحية البنك قد تراوح ما بين 15% - 39% ذو تأثير إيجابي كبيـر جـداً علـى الربحية، و22% - 39% ذو تأثير إيجابي كبير على الربحية، و14% - 34% ذو تأثير إيجابي متوسط على الربحية. بينما التأثير السلبي للتسعير وفق فائدة السوق النقدي على ربحية البنك قد تراوح ما بين 31% - 38% ذو تأثير سلبي كبير على الربحيـة، و26% - 44% ذو تـأثير سلبي متوسط على الربحية. وفيما يلي نتائج اختبار هذه الفرضية:

جدول (4-12)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

t المحسوبة	t الجدولية	Sig.(2-tailed)	نتيجة الفرضية	الوسط الحسابي	الإنحراف
7.455	1.97	0.010	رفض	3.6855	0.91945

النتيجة محسوبة عند مستوى ثقة 95% ودرجات حرية 99 وكانت قيمة t الجدولية بالنسبة لكافة الاختبـارات 1.97.

وبالنسبة للفرضية فإن نتيجة اختبارها هي أيضاً الرفض حيث تبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية حيث بلغت هذه القيمة 7.455 وهي أعلى من قيمتها الجدولية التي تساوي 1.97 مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التسعير على أساس السوق وربحيـة البنـوك التجارية في الأردن.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التسعير علـى أسـاس التكلفـة وربحية البنوك التجارية الأردنية.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أثر التسعير على أساس التكلفة على الربحية كما هو موضح أدناه:

جدول (4-13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المرتبة تنازلياً لتقديرات

أفراد العينة لأثر التسعير بالتكلفة على ربحية البنك

رقم الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة *	الرتبة
23-	4.19	0.8372	14.214	الأولى
29-	3.92	0.76118	12.087	الثانية
24-	3.8	0.8165	9.798	الثالثة
30-	3.75	0.84537	8.872	الرابعة
25-	3.64	0.87062	7.351	الخامسة
32-	3.57	0.92392	6.169	السادسة
31-	3.54	0.93657	5.766	السابعة
26-	3.51	0.93738	5.441	الثامنة
27-	3.41	0.86568	4.736	التاسعة
28-	3.29	1.03763	2.795	العاشرة

*** كافة قيم –t المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%.**

ووفقاً لهذا الجدول احتلت الفقرة الثالثة والعشرون المرتبة الأولى بأعلى وسط حسابي (4.19) وانحراف معياري (0.8372)، تلتها الفقرة التاسعة والعشرون بالمرتبة الثانية بوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.76118) وهي الأقل تشتتاً من بين هذه العبارات إلى أن جاءت الفقرة الثامنة والعشرون بالمرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.29) وانحراف معياري الذي يعد الأعلى والبالغ (1.3763)، وبلغت متوسط جميع إجابات أفراد العينة حول تقدير أثر التسعير التكلفة على ربحية البنك (3.662) في حين أن الانحراف المعياري للإجابات بالغ (0.8832)، وعليه فإن المتوسط العام للإجابات أيضاً أعلى من متوسط أداة القياس بحيث يؤكد ذلك على وجود أثر للتسعير بالتكلفة على الربحية، وكانت غالبية نتائج هذه الفقرات أن التأثير الإيجابي للتسعير بالتكلفة على ربحية البنك قد بلغ 46% ذو تأثير إيجابي كبير جداً على الربحية، و27% - 39% ذو تأثير إيجابي كبير على الربحية، و27% - 36% ذو تأثير إيجابي متوسط على الربحية، بينما كان التأثير السلبي للتسعير بالتكلفة على ربحية البنك متراوحاً ما بين 25% - 42% ذو تأثير سلبي كبير على الربحية، و34% - 45% ذو تأثير سلبي متوسط على الربحية. وفيما يلي نتائج اختبار هذه الفرضية:

جدول (4-14)

نتائج اختبار الفرضية الرابعة

T المحسوبة	t الجدولية	Sig.(2-tailed)	نتيجة الفرضية	الوسط الحسابي	الإنحراف
7.909	1.97	0.010	رفض	3.662	0.837

النتيجة محسوبة عند مستوى ثقة 95% ودرجات حرية 99 وكانت قيمة t الجدولية بالنسبة لكافة الاختبـارات 1.97.

فيلاحظ بأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية حيث بلغت هذه القيمة 7.909 وهي أعلى من قيمتها الجدولية التي تساوي 1.97، وبالتالي تكون نتيجة اختبار هذه الفرضية هي الـ رفض، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية ما بين التسعير على أساس التكلفة وربحية البنـوك التجارية في الأردن.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بـين التـسعير المـستند للمخـاطر وربحية البنوك التجارية الأردنية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أثر التسعير على أساس التكلفة على الربحية كما هو موضح أدناه:

جدول (4-15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المرتبة تنازلياً لتقديرات

أفراد العينة لأثر التسعير المستند للمخاطر على ربحية البنك

رقم الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة *	الرتبة
33-	4.13	0.84871	13.314	الأولى
39-	4.03	0.82211	12.529	الثانية
35-	4.01	0.8226	12.278	الثالثة
34-	3.95	0.90314	10.519	الرابعة
37-	3.79	0.87957	8.982	الخامسة
38-	3.69	0.861	8.014	السادسة
36-	3.54	0.881	6.129	السابعة

*** كافة قيم –t المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%.**

احتلت الفقرة الثالثة والثلاثون المرتبة الأولى بأعلى وسط حسابي (4.13) وانحراف معيـاري (0.8487)، تليها الفقرة الأخيرة بالمرتبة الثانية بوسط حسابي (4.03) وانحراف معيـاري (0.82211) التي تعد الأقل تشتتاً من بين الفقرات الخاصة بهذه الفرضية، كما جاءت الفقـرة الخامسة والثلاثون بالمرتبة الثالثة بوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.8226)، ثم الفقرة الرابعة والثلاثون في المرتبة الرابعة بوسـط حـسابي (3.95) وانحـراف معيـاري (0.90314)، والتي تعد الأعلى تشتتاً من بين الفقرات الخاصة بهذه الفرضـية، فـيلاحظ أن اتجاهات أفراد العينة إيجابية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة (3.877) وهذا أعلى مـن متوسط أداة القياس (3) في حين أن الانحراف المعياري بلغ (0.8597) بحيث يؤكـد ذلـك على وجود أثر للتسعير المستند للمخاطر على الربحية، وكانت غالبية نتائج هـذه الفقـرات أن التأثير الإيجابي للتسعير المستند للمخاطر على ربحية البنك قد تراوح ما بين 35% - 43% ذو تأثير إيجابي كبير جداً على الربحية، و27% - 48% ذو تأثير إيجابي كبيـر علـى الربحيـة، و18% - 32% ذو تأثير إيجابي متوسط على الربحية، بينما كان التأثير السلبي للتسعير بالتكلفة على ربحية البنك متراوحاً ما بين 35% - 38% ذو تأثير سلبي كبير على الربحية، و33% - 39% ذو تأثير سلبي متوسط على الربحية. وفيما يلي نتائج اختبار هذه الفرضية:

جدول (4-16)

نتائج اختبار الفرضية الخامسة

T المحسوبة	t الجدولية	Sig.(2-tailed)	نتيجة الفرضية	الوسط الحسابي	الإنحراف
10.803	1.97	0.009	رفض	3.8771	0.81194

النتيجة محسوبة عند مستوى ثقة 95% ودرجات حرية 99 وكانت قيمة t الجدولية بالنسبة لكافة الاختبـارات 1.97.

فيلاحظ أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية حيث بلغت هذه القيمة 10.803 وهي أعلى من القيمة الجدولية التي تساوي 1.97، وبما أن قاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية في حال إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإن نتيجة الفرضية هي الـرفض بـسبب كون القيمة المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية كما هو موضح في الجدول المذكور أعلاه، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية ما بين التسعير المستند للمخاطر وربحية البنوك التجارية في الأردن. وبعد ما تم اختبار الفرضيات المذكورة أعلاه فإن الجدول التالي يوضح ترتيب كـل من أثر أساليب تسعير القروض على ربحية البنوك حسب الأهمية النسبية كما يلي:

جدول (4-17)

المتوسطات الحسابية الإجمالية لأساليب تسعير القروض مع ترتيب قوة تأثيرها على الربحية حسب أهميتها النسبية

الرقم	المعيار	المتوسط الحسابي الإجمالي	الترتيب
1-	أثر التسعير المستند للمخاطر على الربحية	3.8771	الأول
2-	أثر التسعير وفق السوق النقدي على الربحية	3.6855	الثاني
3-	أثر التسعير بالتكلفة على الربحية	3.662	الثالث
4-	أثر التسعير المرجعي على الربحية	3.5629	الرابع
5-	أثر التسعير التحكمي على الربحية	3.4975	الخامس

ويستنتج من الجدول أن أكثر الأساليب المستخدمة في تسعير القروض تأثيراً على ربحية البنوك هو التسعير المستند للمخاطر.

3-4 التوصيات:

* ضرورة إجراء دراسة مشابهة لهذه الدراسة تتناول طرائق أخرى لتسعير القروض بقصد تحديد أثرها على ربحية البنوك التجارية.

* وضع أسعار فوائد منافسة على القروض لزيادة الحصة السوقية للبنوك في القطاع المـصرفي، والوصول إلى عدد من البدائل السعرية مما يساعد على كسب أسواق منافسة بهـدف تحقيـق عوائد مجزية، وتحقيق أسعار فائدة عادلة للمدخرين والمقترضين.

* تطوير أساليب الرقابة على تحديد أسعار الفوائد وتكاليف مـنح القـروض بتطـوير دوائـر المحاسبة، والمسؤولية، وأساليب مراجعة طلبات القروض، إضافة إلى فرض رقابة فعالة على عملية منح القرض بدءاً من الأنظمة المعنية بتقييم وتسعير مخاطر العملاء، وانتهاءاً بالرقابـة على عملية التوثيق القانوني للقروض مع الأخذ بعين الاعتبار تقادم الأنظمة المـستخدمة فـي تقييم مخاطر القروض وتحصيلها.

* يتطلب تسعير القروض، وتحديد تكاليف منحها معلومات، وقواعد بيانات كمية متعلقة بـالتواريخ الائتمانية للعملاء المقترضين لأغراض تحديد سعر الفائدة على القروض الممنوحة لهم لتمويـل مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة ضمن منظومة معلوماتية ائتمانية كما هو مطبق فـي الـدول

المتقدمة. وهذا يعني أن قانون معلومات الائتمان في الأردن غير فعال منذ صدوره عام 2003، وبالتالي يوصي الباحث بضرورة وضع تشريع فعال لقانون المعلومات الائتمانية لما له أثر في تحسين جودة القرار الائتماني، وتشجيع العملاء المقترضين على تسديد التزاماتهم المالية تجـاه البنوك التجارية، وشركات التمويل المقرضة، وشركات التأجير التمويلي لتقليص نسبة المخاطر لأن تحديد سعر الفائدة على القروض، وتكاليف منحها للعملاء المقترضين يكمن فـي ضـمان جودة المعلومات الائتمانية المتعلقة بهم، والمعلومات الكمية عن أوضاعهم بحيث تكـون هـذه المعلومات موثقة بشكل كامل حتى يعكس سعر الفائدة الوضعية الحقيقية لهم ويراعـي بـشكل صارم حقوق المقرضين والمقترضين.

مراجع الدراسة

أولاً: قائمة المراجع العربية:

أ. الكتب العربية:

إرشيد، عبد المعطي وجودة، أحمد (1999)، " **إدارة الائتمان** " .عمـان: دار وائـل للنـشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

البكري، ثامر والرحومي، أحمد (2008)، " **تسويق الخدمات المالية** " .عمـان: دار إثـراء للنشر، الطبعة الأولى.

الجياش، علي (2006)، " **التسعير: مدخل تسويقي** " .عمان: دار الـوراق للنـشر، الطبعـة الثانية.

الحاج، طارق وآخرون (1996)، " **مبادئ التسويق** " .عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيـع، الطبعة الثانية.

الحداد, عوض بدير (1999)، " **تسويق الخدمات المصرفية** " .القاهرة: دار البيـان للطباعـة والنشر.

حداد، أكرم وبربور، مشهور (2005)، " **النقود والمصارف: مدخل تحليلي نظري** " .عمـان: دار وائل للنشر والتوزيع.

حشاد، نبيل (2007)، " **دليلك إلى التـصنيف الائتمـاني الخـارجي والتـصنيف الائتمـاني الداخلي** " .بيروت: الجزء الثالث, اتحاد المصارف العربية.

خليل، سامي (2006), " **النظرية الإقتصادية** " .الكويت، مطابع جامعة الكويت، الطبعة الثالثة.

الزبيدي، حمزة محمود (2002)، " **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتمـاني** " . عمـان: دار الوراق للنشر التوزيع.

الزدجالي، حمود بن صنجور (2003)، " **بحوث في مقررات لجنة بازل الجديـدة وأبعادهـا بالنسبة للصناعة المصرفية العربية** " . بيروت: اتحاد المصارف العربية.

سليمان، عبد الواحد حسن (1981)، " **الائتمان التجاري والتسهيلات المصرفية** " .القـاهرة: مكتبة الشباب.

السيد علي، عبد المنعم والعيسى، نزار (2004)، " **النقود والمصارف والأسـواق الماليـة** " .عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

مقـررات لجنـة بـازل (2004)، **BIS International Convergence of Capital Mesurement and Standard**، ترجمة (الشماع، خليل محمد)، (1988).

الشماع، خليل محمد (2003)، " **قرارات تسعير الخـدمات المـصرفية** " .بيـروت: اتحـاد المصارف العربية، الطبعة الثانية.

الصميدعي، محمود (2001)، " **استيراتيجيات التـسويق** " .عمـان: دار المنـاهج للنـشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

عبد الهادي، محمد سعيد (2004)، " **الإدارة المالية** " .عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

عبد ا ، خالد أمين (1989)، " **المحاسبة الإدارية في المصارف** " .عمان: مطبعـة الجامعـة الأردنية، الطبعة الثالثة.

عبد ربه، عماد (2000)، " **دراسات في محاسبة التكاليف: قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية** " .القاهرة: مكتبة الدار الجامعية.

عبد الرحيم، علي محمود (2000)، " **التكاليف المباشرة: مدخل تطبيقي** "، (بدون ناشر).

عبد الحميد، طلعت أسعد (2005)، " **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك التجارية** " .المنـصورة: مكتبة مؤسسة الأهرام.

العجارمة، تيسير (2005)، " **التسويق المصرفي** " .عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

عقل، مفلح محمد (2000)، " **وجهات نظر مصرفية** " .عمان: الجزء الأول, مطـابع البنـك العربي.

عقل، مفلح محمد (2000)، " **وجهات نظر مصرفية** .عمان: الجزء الثـاني، مطـابع البنـك العربي.

عقل، مفلح محمد (2006)، " **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المـالي** " .عمـان: مكتبـة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

العريضي، عدنان (1988)، " **الوسيط في إدارة المصارف** " .بيروت: دار المستشار للنـشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

العمار، رضوان (1996)، " **مبادئ في الإدارة المالية** " .عمان: مؤسسة آلاء للنشر والتوزيع.

محمود، محمود عبد العزيز (2003)، " **الإطار الجديد لحـساب معيـار كفايـة رأس المـال المقترح**" .بيروت, اتحاد المصارف العربية.

معلا، ناجي (2007)، " **الأصول العلمية للتسويق المصرفي** " .عمـان: المؤسـسة العالميـة للطباعة والتجليد، الطبعة الثالثة.

الناشد، محمد (1990)، " **التخطيط المالي والمصرفي** " . حلب: مديرية الكتب والمطبوعـات الجامعية، جامعة حلب.

ياسين، فؤاد توفيق (1996)، " **المحاسبة المصرفية في المصارف التجاريـة والإسـلامية** " .عمان: دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع.

ب. الرسائل الجامعية:

بخيت، محمد نظمي عبد النبي (1988)، " مشاكل قياس تكلفة الائتمان المصرفي في البنـوك التجارية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شـمس : القـاهرة، مصر.

بدوي، طارق محمد (1995)، " محاسبة التكاليف في المصارف المدرجة في سـوق عمـان المالي "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية : عمان، الأردن.

بربور، مشهور هذلول (2003)، " تحليل مصادر إيرادات البنوك التجارية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت : المفرق، الأردن.

برقاوي، وفاء أحمد (2005)، " أثر استخدام نظم المعلومات الإدارية على فاعلية أعمال التسهيلات الائتمانية المباشرة في البنوك التجارية العاملة في الأردن "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت : المفرق، الأردن.

تركي، محمد عبد الفتاح (2006)، " بناء نظام مقترح لتقييم مخاطر الائتمان الشخصي خاص بالمصارف التجارية الأردنية "، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.

الحاج صالح، شمس الدين محمود (1993)، " تقييم سياسات الإقراض والتمويل بالمشاركة في البنوك الأردنية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس: القاهرة، مصر.

حسين، أحمد متولي (1975)، " قياس تكلفة الخدمات الرئيسية في البنوك التجارية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس: القاهرة، مصر.

الحلو، برهان (2001) ، " أثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك التجارية الأردنية من منظور القيادات المصرفية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت : المفرق، الأردن.

خطيب، منال (2003)، " تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة حلب : حلب، سوريا.

الشطي، علي سليمان (1996)، " تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية : عمان، الأردن.

عكنان, حاتم مصطفى (2002)، " السيولة في البنوك التجارية وأثرها على الربحية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت : المفرق، الأردن.

العمري، محمد بكر (2003)، " دور محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية في البنوك التجارية الأردنية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك : إربد، الأردن.

العواودة، وليد (1998)، تحليل العلاقة بين محددات مستوى السيولة وبين حجم التسهيلات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنك العربي "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت : المفرق، الأردن.

غانم، مروان (2000)، " تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت : المفرق، الأردن.

الغندور، حافظ كامل (1988)، " دور التكاليف في تسعير الائتمان المصرفي في البنوك التجارية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، مكتبة كلية التجارة، جامعة القاهرة : القاهرة، مصر.

اللوزي، بسمة محمد (1995)، " تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية : عمان، الأردن.

ج. النشرات والتقارير والمذكرات:

البنك المركزي الأردني (2001-2006). " **التقرير السنوي** ". عمان : البنك المركزي الأردني.

البنك المركزي الأردني (2001-2006). " **النشرة الإحصائية** "، أعداد مختلفة. عمان : دائرة أبحاث البنك المركزي الأردني.

البنك المركزي الأردني، " **الحدود الدنيا والعليا لأسعار الفوائد على التسهيلات** "، قسم مراقبة البنوك والإحصاءات المصرفية. عمان : دائرة أبحاث البنك المركزي الأردني.

البنك المركزي الأردني (2002)، " **تعليمات الفوائد على الودائع والتسهيلات** "، مذكرة رقم 2002/14، تاريخ 2002/12/15. عمان : البنك المركزي الأردني.

البنك العربي (2001-2006). " **التقرير السنوي** ". عمان : البنك العربي.

البنك الأهلي الأردني (2001-2006). " **التقرير السنوي** ". عمان : البنك الأهلي الأردني.

بنك الأردن (2001-2006). " **التقرير السنوي** ". عمان : بنك الأردن.

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (2001-2006). " **التقرير السنوي** ". عمان : بنك الإسكان للتجارة والتمويل.

البنك الأردني الكويتي (2001-2006). " **التقرير السنوي** ". البنك الأردني الكويتي.

البنك التجاري الأردني (2001-2006). " **التقرير السنوي** ". البنك التجاري الأردني.

بنك القاهرة عمان (2001-2006). " **التقرير السنوي** ". بنك القاهرة عمان.

جمعية البنوك في الأردن (2006)، " **ميثاق الشرف الخاص بتطبيق نظام أسعار فائدة الإقراض بين البنوك الأردنية** "، المادة التاسعة. عمان : جمعية البنوك في الأردن.

د. الدوريات والمقالات العربية:

الشرع، مجيد (2007)، " **التسهيلات والمخاطر في العمل المصرفي** "، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، عمان، العدد الثالث، المجلد الخامس عشر، أيلول, ص 45-46.

شلاش، سليمان إبراهيم (2007)، " **أسعار الفائدة وأثرها على التسهيلات الائتمانية في الأردن** "، **مجلة جامعة الملك سعود,** الرياض، العلوم الإدارية، العدد الثاني، المجلد التاسع عشر، ص.ص 127-166.

الضحيان، محمد (2002)، " **العوائد على تمويل القروض مرتفعة ولكنها ليست مجحفة** "، **مجلة الوطن**، الرياض، العدد 631، المجلد الأربعون، ص.ص 18-28.

الطراونة، سعيد (2001)، " **سياسة تسعير الفوائد المقبوضة من القروض في البنوك التجارية العاملة في الأردن**: دراسة قياسية "، **مجلة المنارة**، جامعة آل البيت، العدد 39، المجلد الثاني، ص.ص 36-55.

الطراونة، مدحت (2006)، " **أثر خدمة الائتمان المصرفي في ربحية المصارف الأردنية "، مجلة البحوث الإقتصادية**، طرابلس، العددان الأول والثاني، مجلد 17، الأكاديمية العربية.

عقل، مفلح محمد (1983) ، " **السياسة الائتمانية للمصرف التجاري: محدداتها وأهدافها** "، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد الثالث، المجلد الثاني، ص.ص 43-54.

مجلة البنوك في الأردن (2005، 2006)، " **إستحداث مؤشر مرجعي لأسعار الفائدة بين البنوك الأردنية العاملة** "، العددان الخامس، ص. 29، ص. 41، والثامن، ص. 73، مجلد 24–25، تشرين الثاني – تموز، عمان، الأردن.

مجلة الدراسات المالية والمصرفية (2004)، " **التسعير المستند للمخاطر: الإقراض والائتمان التجاري** "، العدد الثاني، المجلد الثاني، ص. 30-31، عمان، الأردن.

مطر، محمد (1989)، " **كيف تستخدم التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية** "، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد الثاني، المجلد الثامن، ص. 772-773.

معلا، ناجي (1999)، " **قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية العاملة في الأردن** "، **مجلة المصارف**، العدد الثالث والعشرون، المجلد التاسع، ص.ص 157-178.

هـ. منشورات المؤسسات:

البنك المركزي الأردني (1989)، " **البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرين عاماً** "، عدد خاص، تشرين الأول. عمان : البنك المركزي الأردني.

الجعفري، محمد والحمصي، جمال (1993)، " **هامش الفائدة في السوق المصرفي** ". عمان : البنك المركزي الأردني.

و. الندوات والمؤتمرات:

شاهين، علي عبد ا (2005). " **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين** ". بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول, الجامعة الإسلامية، غزة، (8-9) مايو 2005.

الشيخ حسن، ماهر (2004). " **دور المعايير الجديدة للجنة بازل 2 وتطبيقها في المصارف الأردنية** ". ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول برعاية البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، جمعية البنوك في الأردن، عمان، (23-26) شباط 2004.

ثانياً: قائمة المراجع الإنجليزية:

أ. الكتب الإنجليزية:

Blanchfield, Oser.J and Willaim.C (1975) "**The Evolution of Economic Thought** ", Florida: Harcourt Brace Jovanovich., Inc. U.S.A.

Bluhm, Christain (2002) " **An Introduction to Credit Risk Modeling**", CRC Press., Inc, U.S.A. 1st ed.

Brigham, Eugene.F and Ehrhardt, Micheal.C (2005) "**Financial Management** ", Florida: Harcourt Brace Jovanovich., Inc, U.S.A, 11th ed

Cochran, John (2004) "**Money, Banking and The Economy** ", New York: The Macmillan Co., Inc. U.S.A, 8th ed.

Cole, Leonard (1998) " **Management Accounting in Banks** ", Rolling Meadows: Bank Administration Institute, U.S.A

Fabozzi, F and Modiglani, F (1994) "**Capital Market Institutions and Instruments** ", Prentice Hall, Pearson Education International, U.S.A., 2nd ed.

Hampthon, John (2007) "**Financial Decision Making, Concepts, Problems and Cases** ", New York: Prentice Hall International Inc, U.S.A.

Haskins, Joe and Sells, lely (1974) "**Bank Costs for Planning and Pricing Control** ", Illinois: Bank Administration Institute, U.S.A

John, G, Blocker. W and Weltney, Keith (2005) "**Cost Accounting"**, New York: The Macmillan Co.,Inc, U.S.A. 3rd ed.

Koch, Tmothy and Macdonald.S. Scott (2003) "**Bank Management** ", Thomson Publishing, Inc. U.S.A. 5th ed.

Matten, Christopher (1996) "**Managing Bank Capital**", New York: John Wiley and Sons Ltd., Inc, U.S.A.

Mayer, Thomas, Dnesenberry, J.S and Aliber, K.Z (2004) " **Money, Banking and Economy** ", New York: Norton Publishing Co. U.S.A.

Mays, Elizabeth (2003) " **Credit Scoring for Risk Managers** ", South Westren Educational Publishing, U.S.A. 3rd ed.

Miller, Roger and Pulsinelli, Robert (1989) " **Modern Money and Banking** ", New York: Mc Graw-Hill., U.S.A. 2nd ed.

Reed, Edward.W and Gill, Edward.K (1989) " **Commercial Banking ",** New Jersey, Prentice Hall, Inc. U.S.A. 4th ed.

Reilly, Frank and Brown, Keith.C (2006) " **Investment Analysis and Portfolio Management** ", Thomson Publishing, Inc. U.S.A. 8th ed.

Rose, Peter.S and Hudgins, Sylvia (2008) " **Bank Management and Financial services ",** New York: Mc Graw-Hill., U.S.A. 7nth ed.

Saunders, Anthony and Cornett, Marcia Millon (2006) " **Financial Institutions Management: A Risk Management Approach ",** New York: Mc Graw-Hill., U.S.A. 5th ed.

Scott, J.A (1998) " **Budgeting Control and Standard Costs** ", London: Issac Pitmen and Sons, Inc.U.K. 5th ed.

Taylor, Allia Ultrich (2002) " **Management Accounting: The Financial Planning Implications of Bank Loan Pricing** ", New Jersey: Mc Graw-Hill., U.S.A. 6th ed.

Walker, John.R (1975) " **Bank Costs for Decision Making: Costing Procedures for Pricing Bank Services** ", Boston: Bankers Publishing, Inc. USA.

Wayne, Keller (2006) " **Management Accounting Control** ", New York: Mc Graw-Hill., U.S.A. 6th ed.

Wilson, T (1997) " **Credit Risk Modeling: A New Approach** ", New York: Mackinsey Inc, Mimeo. U.SA.

ب. الرسائل الجامعية:

Cyree, Kendall Brain (1996) " Determinations and Effects of Growth Strategies in Banking ", **Unpublished P.H.D Dissertation**, University of Tennessy, Tennessy.U.S.A.

Komorad, Karel (2003) " On Credit Scoring Estimation ", **Unpublished Master's Thesis From Institute for Statistics and Econometrics**, Humboldt University, Berlin. Germany.

Roland, Karin Grey (1995) " Profit Persistence in Large U.S Bank Holding Companies ", **Unpublished P.H.D Dissertation**, University of Florida, Miami. U.S.A.

ج. الدوريات والمقالات الإنجليزية:

Allen, Berger.A and Hannan, H.Timothy (1989) "The Price Concentration Relationship in Banking ", **Review of Economic and Credit Journal**, Vol.24, pp. 291-299.

Bexely, James and Joe, James (1999) " Risk Management in Pricing a Financial Product ", **Journal of Banking and Finance**, Vol.19, pp. 159-192.

Browne, Andrew (2001) " The Banks and Personal Credit ", **World Banking Magazine**, Vol.9, No.1, January, pp. 78-82.

Cabral.L, D.Salant and G.Woroth (1994) " Monopoly Pricing With Network Externalities ", **American Economic Review**, Vol.77, pp. 647-666.

Diette, Matthew.D (2007) " How Lenders Set Interest Rates on Loans?", Banking Supervision Department, **Federal Reserve Bank of Minneopolis Magazine**, pp.5-14.

Dine, Is (2000) " Bank Reputation, Bank Commitment and Effects of Competition in Credit Markets ", **The Review of Financial Studies Journal**, Vol.13, pp. 781-812.

Edwards, Sebastian and Kahn, Mohsin.S (1985) " Interest Rate Determinations in Developing Countries ", **IMF Staff Papers**, Vol.32, No.3, September, pp. 397-421.

Guiltinan, Joseph (2005) " Pricing Bank Services: A Planning Approach ", **American Bankers Association Magazine**, pp. 99-118.

Govidarjan, Micheal and Anthony John (1988) " How Firms use Cost Data in Pricing Decisions ", **Journal of Money and Banking**, Vol.8, pp.59-66.

Hannagan, Thomas.A (2002) " 8000 Institutions Can Be Wrong: Loan Pricing in The 21st Century ", **RMA Journal**, pp.60-66.

Hutchison, E.David (1995) " Retail Bank Loan Pricing: An Intertemporal Asset Pricing Approach ", **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol.27, pp. 201-212.

James, Christopher (1982) " An Analysis of Bank loan Rate Indexation ", **Journal of Finance,** Vol.22, No.3, pp. 809-825.

Jarrow, Robert and Deventer, Donald.R.Van (1998) " The Arbitrage-Fee Valuation and hedging of Demand Deposits and Credit Card Loans ", **Journal of Banking and Finance,** Vol.22, No.3, pp. 249-262.

Liebich, Kim (1995) " How to Value A Loan ", **ABA Banking Journal**, August, pp. 44-56.

Mcdonald, Jay and Mckinley, John (2007) " Corporate Banking: A Practical Approach to Lending ", **ABA Banking Journal**, U.S.A, pp. 248-266.

Mester, L and Saunders.A (1995) " Why Does The Prime Rate Change ? ", **Journal of Banking and Finance,** Vol.19, pp.743-764.

Parasad, Baba and Hurker.K.Patrick (2005) " Pricing Online Banking Services Amid Network Externalities ", **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol.15, pp.35-58.

Paresis, Jell (2003) " Building An ROI for Credit Automation: The Four Steps to Justifying The Purchase of An Automated Credit Pricing and Collection systems ", **Business Ctredit Journal,** January, pp. 9-12.

Quintana, Richard (2004) " Risk Based Pricing-Commaercial Lending and Trade Credit ", **Business Ctredit Journal**, p 32-33.

Sparrish, Selina (2006) " Loan Pricing and Profitability Solutions ", Financial Services Industry, **Kentucky Banker Magazine**, October.

د. الندوات والمؤتمرات:

Berlin, M and L.J Mester (2007) "**Why is The Banking Sector Shrinking: Core Deposit and Relationship Lending**", Working Paper No.96-18/R, Federal Reserve Bank of Philadelphia, U.S.A.

Caire, Dean and Kossman, Robert (2003) " **Credit Soring: Is It Right for Your Bank ?** ", Research Prepared for Bannock Consulting, February, London, U.K.

Edelberg, Wendy (2003) "**Risk-Based Pricing of Interest Rates in Consumer loan Markets**", Research Prepared for University of Chicago, Department of Economics, July, U.S.A.

Marto, Michel (1988) "**Interest Rate Deregulation: Remarks for Possibilities in Jordan** ", Interest Rate Liberalization Seminar, May 4-5, Amman, Jordan.

Milbowrne, R. and Cumberworth, M (1991) "**Australian Banking Performance in Era of Deregulation**", Australian Economic papers, December, Australia.

Repullo, Rafael and Suarez, Javier (2004) "**Loan Pricing Under Basel Capital Requirements**", Reseach Prepared for Meeting of Econometrics Society, July, Madrid, Spain.

Scheiner, Mark (2002) "**Benefits and Pitfalls of Statistical Credit Scoring For Microfinance**", Research Prepared for Center for Social Development, September, Universirty of St. Louis, Washington, U.S.A.

Watanabe, Wako (2005) "**How Are loans By their Main banks Priced: Bank effects, Information and Non-Price Term of Contracts**", Discussion Paper Series, December, Tohokn University, Kawanchi, Japan.

هـ. المراجع الألكترونية:

Basel Committee on Bank Supervision. (2006, June) " **International Convergence of Capital Measurement and Standard: A Revised Frame Work** ", http:// www.Questia.com.

Britting, Bobbie. (2006, August) " **Profit-Based Pricing: Time to Stop Leaving Money on The Table** ", http:// www.Towergroup.com.

Calomiris, Cherles.W and Pornrojnangkool, Thanaunt. (2005) "**Relation Banking and The Pricing of Financial Services**", http:// www.Ebscohost.com.

Davidson, Steve. (2001, October) " **Setting Financial Benchmark as An Investment Evaluation Tool** " Community Banker Magazine, http:// www.bnet.com/Findarticles.

Dermine, J. (1996) " **Loan Valuation** ", A Modern Finance Perspective, http:// www.Questia.com.

International Convergence of Capital Measurement and Standard (BIS), http:// www.Bis.com.

Owens, John. (2005) " **The Price is Right: Beat Competition by Pricing Loans for Customers and Shareholders**", http:// www.rsmmcgladery.com/Banknotes.

الملاحق

ملحق (1): استبيان الدراسة

جامعة عمان العربية للدراسات العليا
كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا
قسم التمويل

السيد / السادة .... المحترمين.

تحية طيبة وبعد ،

يقوم الباحث بإعداد **رسالة الماجستير** في تخصص **التمويل** / بعنوان **"أثر أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية في الأردن"**، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم إعداد هذه الإستبانة للوقوف على أثر أساليب تسعير القروض على ربحية البنوك التجارية.

وقد تم تصميم هذه الإستبانة لجمع المعلومات اللازمة عن واقع أهمية وأثر طرق تسعير القروض على الربحية في ضوء العوامل والمتغيرات التي تؤثر على عملية تحديد أسعار الفائدة على قروض البنوك التجارية.

راجياً التكرم بالإجابة على فقرات وأسئلة الإستبانة مؤكدين لكم بأن كل ما يرد فيها ومن خلالها سوف يحاط بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط لأن الغاية منها موضوع الرسالة فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحث: عماد عدلي فطاير
هاتف المحمول: 0788119861

ملاحظة: تم تصميم هذه الإستبانة للإجابة على الفقرات والأسئلة الواردة فيها من قبل مدراء وموظفي الائتمان في البنوك.

* مكونات الإستبانة:

تتألف هذه الإستنبانة من قسمين كما يلي:

1- **القسم الأول**: يقيس أهمية استخدام أساليب تسعير القروض وتطبيقها في البنوك التجاريـة الأردنية.

2- **القسم الثاني**: يقيس أثر أساليب تسعير القروض على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

* معلومات عامة عن مالىء الإستبانة:

اسم البنك..

اسم معبأ الاستبيان...

مركز الوظيفة الحالي: ☐ إدارة عليا (مدير قسم فأعلى). ☐ إدارة وسطى. ☐ إدارة دنيا (ضابط ائتمان).

المؤهل العلمي..

العمر...

عدد سنوات الخبرة في مجال القروض......................................

القسم الأول:

أهمية استخدام أساليب تسعير القروض وتطبيقها في البنوك التجارية الأردنية.

يرجى المراعاة باختيار الإجابة المطلوبة وذلك بوضع علامة **(×)** على الإجابة المناسبة حيث أن عدد الفقرات 131 فقرة، علماً بأن كل خيار مرتبط بنسبة من النسب التالية والتي تمثل مدى تحليلكم للفقرة أو العبارة المتعلقة بأهمية استخدام طرق تسعير القروض، وتطبيقها في البنوك الأردنية.

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-	يعتمد البنك على الأسس العلمية والموضـوعية فـي تسعير القروض التي يمنحها للعملاء.					
2-	يتم تسعير القروض والقروض بسهولة ويسر.					
3-	توجد هناك آليات دقيقة في عملية تحديد أسعار الفوائد على القروض في البنك.					
4-	يعتبر التسعير المرجعي مـن أهـم الطـرق التـي يستخدمها البنك في تسعير القروض وتحديد تكـاليف الأموال ما بينه وبين البنوك الأخرى.					
5-	يعتبر التسعير المرجعي لدى البنك من إحدى الطـرق المبررة لتسعير القروض لعدم استخدامه من قبل.					
6-	يتم مراقبة مؤشر سعر الفائدة المرجعي على نطاق واسع من قبل البنوك والعملاء والمؤسسات المالية.					
7-	يعكس مؤشر سعر الفائدة المرجعي للقروض تطورات السوق الإقراضية من حيث حاجة البنك للسيولة لكافة الآجال.					

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
8-	تعتمد كفاءة التسعير المرجعي على توافر البيانات اللازمة عن البنك المشارك في التسعير من أجل أن يتم إضافته إلى قائمة البنوك النشطة أو استبعاده في حال كونه غير نشط.					
9-	ينعكس توفر البيانات والمعلومات عن البنك المشارك في التسعير على عملية احتساب سعر الفائدة المرجعي ليعكس التكلفة الحقيقية للأموال المتوفرة لديه في سوق ما بين البنوك.					
10-	يشكل وجود عدد كبير من البنوك المحلية والأجنبية ضاغطاً وحافزاً للاهتمام بعملية وضع سعر الفائدة المرجعي على القروض.					
11-	إن عملية استثناء أعلى سعر وأدنى سعر تعكس الصورة الحقيقية لفائدة الإقراض وتكاليف الأموال لدى البنك.					
12-	يمكن استخدام مؤشر سعر الفائدة المرجعي كأداة لتسعير القروض والأدوات المالية ذات الفائدة المتغيرة والتي تزيد آجالها عن سنة.					
13-	عدم رغبة الإدارة لسبب أو لآخر بتوفير التفاصيل الكاملة عن عمل البنك المشارك في التسعير يحول دون تطبيق احتساب سعر الفائدة المرجعي.					
14-	في حال وجود تداول واسع وملحوظ لهذا المؤشر بكافة استحقاق آجاله فإن مؤشرات التسعير المرجعي تعتبر فعالة.					
15-	يقوم البنك بتحديث جدول أسعار الفائدة المرجعية بشكل دوري ومنتظم لتلافي أخطاء التسعير.					

16- يعتبر سعر الفائدة المرجعي مؤشراً:

☐ فعلياً. ☐ للعرض أو الإعلان.

17- هل تعكس أسعار الفائدة المرجعية (الجوديبور) المعلنة الوضع الحقيقي العام لأسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك ؟

☐ نعم. ☐ لا.

18- إذا تم اتخاذ قرار بزيادة عدد البنوك المشاركة في التسعير, فهل يترتب على ذلك تغيير الطريقة المتبعة في احتساب مؤشر سعر الفائدة المرجعي (الجوديبور) ؟

☐ نعم. ☐ لا.

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
19-	يتم تحديد أسعار الفائدة على القروض في البنك بطريقة تحكمية.					
20-	يتم وضع أسعار الفائدة على القروض بطريقة تحكمية وفقاً لمساومات عملاء البنك.					
21-	يتم وضع أسعار الفائدة على القروض حسب خبرة الموظفين القائمين بالتسعير في البنك.					
22-	تعكس عملية التسعير التحكمي للقروض تحديد أسعار الفائدة المستند إلى قرار العميل الشرائي نتيجة لكونه مبني على معطيات أكثر عقلانية.					
23-	ينطوي التسعير التحكمي للقروض على أبعاد إدراكية بالنسبة للعميل بغية الوصول إلى القيمة المدركة لهذه الخدمة.					

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
-24	يتم النظر إلى سعر الفائدة المراد فرضه على القرض الممنوح من وجهة نظر العميل المقترض وليس من وجهة نظر البنك.					
-25	للملامح المادية وغير المادية دور في تحديد أسعار الفائدة على القروض المراد منحها للعملاء.					
-26	يعمل التسعير التحكمي على حث العملاء على اتخاذ موقف معين ينتج عنه تقليل تكلفة منح القروض أو زيادة المزايا والمنافع لهذه الخدمة.					
-27	يؤثر التسعير التحكمي على حساسية العملاء تجاه أسعار الفائدة بما يتناسب وقوتهم الشرائية لخدمة الائتمان المصرفي.					
-28	يقوم البنك بتحديد أسعار الفائدة على القروض بناءً على مبدأ التدرج في المنح المستند إلى التجربة الفعلية للعميل.					
-29	يأخذ البنك بعين الاعتبار الكيفية التي يدرك بها عملائه لسعر الفائدة على القروض.					
-30	تزداد فعالية القرارات التسعيرية في حال قيام البنك باتخاذ قرار بخصوص منح قروض بسعر فائدة عال للعملاء ذات الحساسية الضعيفة للتغيرات في أسعار الفائدة.					
-31	يتحقق لدى البنك منافع متعددة عند تشجيع العميل على استخدام أكثر من حساب أو خدمة من أجل منحه قروض بأسعار فائدة تفضيلية.					

32- هل يعمل البنك على الحد من رفع أسعار الفائدة على القروض في حال تعامل عميل مقترض في أكثر من حساب أو خدمة مصرفية ؟

□ نعم.　　　　□ لا.

33- هل يترتب على إرضاء العملاء ذات الطبيعة الصعبة بسعر الفائدة المقرر فرضه على القروض تكبد تكاليف الفرصة الضائعة وضياع فرص استثمارية للبنك ؟

□ نعم.　　　　□ لا.

34- هل توحي العلاقات القائمة ما بين البنك والعملاء بأن هؤلاء العملاء مربحين ومرغوبين لديه باستمرار ؟

□ نعم.　　　　□ لا.

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
-35	يراعي البنك القوانين المصرفية بخصوص تحديد أسعار الفوائد على القروض في السوق المصرفي.					
-36	يحدد البنك أسعار الفائدة على القروض التي يقوم بمنحها للعملاء لينافس بها غيره من البنوك الأخرى.					
-37	يحدد البنك أسعار الفائدة على القروض بشكل يتوافق والبرنامج التسويقي لدائرة التسهيلات.					
-38	تكون عملية وضع أسعار الفائدة على الائتمان حسب درجة نمو السوق النقدي.					

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	التسلسل
					يحدد البنك أسعار الفائدة على نوع معين من القروض بدراسة الأسعار لمجموعة من البنوك الأخرى وتحويلها إلى قيم فعلية للوصول إلى سعر فائدة يستوفى من العميل طالب القرض.	-39
					يضع البنك أسعار الفائدة على القروض بشكل قد يتعارض مع الأسعار السائدة في السوق وأسعار البنوك الأخرى المنافسة.	-40
					يتوخى البنك الدقة في احتساب تكاليف منح القروض لتقديمها بأسعار فائدة تناسب ردود فعل البنوك المنافسة وتلبي حاجات وتوقعات العملاء.	-41
					في حال عدم قدرة البنك على تحديد أسعار الفائدة على القروض التي يمنحها فأنه يترك المبادرة إلى البنوك الأخرى بحيث هي التي تحدد الأسعار.	-42
					تحد رقابة البنك المركزي على تسعير القروض من ربحية البنك.	-43
					يقوم البنك بدراسة التعديلات التي أجراها على أسعار الفوائد لضمان توافقها مع حاجاته طويلة الأجل.	-44
					يقتفي البنك أثر تعديل فائدة الخصم أو فائدة أذونات الخزينة أو شهادات الإيداع بغرض تحديد أسعار الفائدة على القروض.	-45
					يقوم البنك بوضع أسعار فائدة عائمة على جميع أنواع القروض التي يقدمها للعملاء.	-46

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
47-	يقوم البنك برفع سعر الفائدة في حال عدم توفر أرصدة نقدية كافية لمواجهة الطلب على القروض.					
48-	يتقاضى البنك فوائد على بعض أنواع القروض الممنوحة للعملاء بشكل محدد بسقف من البنك المركزي.					
49-	يطلب عملاء البنك المودعين سعر فائدة معادل للتضخم أو أعلى منه على مدخراتهم بغرض التعويض عن التدني في قيمتها الشرائية.					
50-	يتوافر لدى البنك حرية تعديل أسعار الفائدة حسب فترة سعر الفائدة المتفق عليه خلال مدة حياة القرض في ضوء تجنب تعقيدات احتساب أسعار الفوائد لفترة احتساب معينة.					
51-	يمثل سعر الفائدة المعيار الأساسي في اختيار العميل لخدمة القروض أو الودائع.					
52-	إذا تغيرت أسعار فوائد البنوك المنافسة فإن البنك يعدل سعر الفائدة على نفس نمط التغيير.					
53-	يقتفي البنك أثر انخفاض أسعار الفائدة على شهادات الإيداع بغية منح قروض بسعر فائدة منخفض.					
54-	تقل مقدرة البنك على رفع مستوى الإقراض لديه في حال مواجهته لمنافسة حادة من قبل البنوك الأخرى.					

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
55-	يستطيع البنك أن يقرر اتجاه السوق ومستويات أسعار الفائدة ومنح قروض بكاف متدنية في حال عدم وجود فعالية لقوى السوق.					
56-	يلعب حجم البنك دور في تحديد أسعار الفائدة في السوق المصرفي.					
57-	يقوم البنك بدراسة مدى إقبال العملاء على القروض عند تحديد أسعار الفائدة عليها.					
58-	يلتزم البنك بالحد الأدنى لسعر الفائدة المطبق على جميع أنواع القروض.					
59-	يعتمد تحديد أسعار الفائدة على الكفاءة السعرية لكل من أدوات الدين الحكومي وقيمتها الحقيقية.					
60-	يعتمد تحديد أسعار الفائدة على القروض في السوق المصرفي على السيولة المشتراة والثقة التي يتمتع بها البنك لدى بائعي السيولة في السوق.					
61-	يأخذ البنك بعين الاعتبار الحالة المتوقعة للمناطق الجغرافية التي يعمل بها فروعه مع إعطاء أهمية خاصة للتغيرات السكانية باعتبار ذلك عامل مهم في تحديد سعر الفائدة.					
62-	يقوم البنك بوضع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لإحدى القطاعات الإنتاجية بشكل مماثل لسعر الفائدة الذي يفرضه بنك آخر لنفس القطاع.					

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
63-	يتأثر معدل الفائدة السوقية المدفوع على الودائع بالمتغيرات المحلية والعالمية بشكل أكثر من معدلات الفائدة على القروض.					
64-	في حال انتظام وزيادة قيمة إصدارات أدوات السوق النقدي فإن سعر الفائدة عليها وعلى القروض يصبح أكثر تمثيلاً للسوق.					

65- تمثل بيانات السوق والتي تعتبر من إحدى العناصر الداخلة في تسعير القروض نظراً لاحتوائها على بيانات داخلة في قرارات التسعير حسب قوى واتجاهات السوق بأنها مصدر:

☐رئيسي. ☐أولي. ☐ثانوي.

66- يقوم البنك بدراسة حجم التغيرات في أسعار الفائدة على القروض في السوق بغرض تحديد تكلفة الأموال والسيولة المتوفرة لديه لمنحها:

☐ بدرجة كبيرة. ☐بدرجة متوسطة. ☐بدرجة قليلة.

67- تصب تقلبات أسعار صرف الدينار والعملات الأجنبية في مصلحة البنك عند تحديد أسعار الفائدة على القروض في السوق:

☐ بدرجة كبيرة. ☐بدرجة متوسطة. ☐بدرجة قليلة.

68- هل يقوم البنك بوضع سعر فائدة ثابت على بعض أنواع القروض التي يمنحها ؟

☐ نعم. ☐ لا.

69- هل يقوم البنك بالإفصاح عن سعر الفائدة الحقيقي على جميع أنواع القروض المقدمة للعملاء ؟

☐ نعم. ☐ لا.

70- هل يتم تسعير القروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية المختلفة على أساس كفاءتها التشغيلية, ونوعية منتجاتها وخدماتها, ومقدرة الصناعة التنافسية لديها ؟

☐ نعم. ☐ لا.

71- هل يواجه البنك قيوداً على ما يمكن شراؤه أو إصداره من شهادات الإيداع والسندات الحكومية أو أذونات الخزينة بغية تحديد سعر الفائدة على القروض التي يمنحها لعملائه في السوق ؟

☐ نعم. ☐ لا.

72- هل تتصف حرية البنك في تحديد أسعار الفائدة على القروض التي يمنحها بالمطلقة ؟

☐ نعم. ☐ لا.

73- هل هناك مبرر فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة على القروض في السوق ؟

☐ نعم. ☐ لا.

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	التسلسل
					يتم تسعير القروض على أساس تكلفتها ومدى الحاجة إليها.	-74
					تشارك الأقسام الداخلية في البنك بتحديد التكاليف الإدارية والتشغيلية بشكل فعال للوصول إلى سعر فائدة يتم استيفائه من العميل.	-75
					يشكل وجود المنافسة في منح القروض عائق أمام البنك لتسعيرها على أساس تكلفتها.	-76
					يعتبر تحديد عناصر التكاليف المتعلقة بمنح القروض بما فيها الفوائد والعمولات المحددة سلفاً من البنك المركزي أحد العوائق التي تحول دون تطبيق التسعير على أساس التكلفة.	-77
					إن غياب تشريع واضح من قبل البنك المركزي بخصوص تسعير القروض بالتكلفة هو فقدان لتطبيق هذا التسعير.	-78
					في حال كبر حجم موجودات البنك يتحتم عليه استخدام طريقة التسعير بالتكلفة بشكل أكثر لوضع أسعار الفائدة على القروض.	-79
					يقوم البنك بوضع أسعار الفائدة على أساس التكلفة باحتساب تكلفة العملاء.	-80

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
81-	يعتمد البنك على النواحي الإدارية والفنية لتحديد تكاليف منح القروض.					
82-	يوجد تحديد لنوعيـة ومواعيـد تقـارير تكاليف منح القروض.					
83-	يقوم البنك بتسعير القروض على أساس تكلفتها بتحديد تكاليف الودائع ما بين المركز الرئيسي وفروعه ومراقبة مردودها شهرياً.					
84-	يستطيع البنك استخدام عدة بدائل مختلفة لتسعير القروض على أساس كلفتها ووضع أسعار الفائدة عليها حسب خطط موارده واستخداماتها.					
85-	يتم استخدام بيانات التكاليف في تسعير وتقدير تكلفة منح القروض بشكل مسبق ومقارنتها بالتكاليف الحالية والمستقبلية لمنحها للعميل بسعر فائدة مناسب.					
86-	توجد هناك رغبة كبيرة لدى إدارة التسهيلات في البنك لتلقي معلومات تفصيلية عن التكاليف التشغيلية المتعلقة بدراسة ومراجعة ومتابعة طلبات القروض.					
87-	يتم فصل التكاليف الثابتة عن التكاليف المتغيرة في ضوء عملية دراسة ومتابعة طلبات منح القروض والتدقيق عليها لتحديد أسعار الفائدة.					

88- هنالك إحصائيات بحجم الودائع المكلفة التي تدفع عنها الفوائد وحجم الودائع الإجمالية للبنك:

☐ بدرجة كبيرة. ☐بدرجة متوسطة. ☐بدرجة قليلة.

89- توجد هنالك إحصائيات تشغيلية مفصلة على أساس التكاليف التشغيلية مثل عدد الحسابات والإعتمادات والكفالات والكمبيالات والبوالص والحوالات وما شابه بغرض تحديد أسعار الفائدة على القروض:

☐بدرجة كبيرة. ☐بدرجة متوسطة. ☐بدرجة قليلة.

90- يوجد لدى البنك أنظمة معلوماتية تساعده على الوصول إلى معلومات حقيقية حول حجم الودائع الأقل تكلفة:

☐بدرجة كبيرة. ☐بدرجة متوسطة. ☐بدرجة قليلة.

91- تحظى عملية تحديد أسعار الفائدة على القروض على أساس تكلفتها + هامش الربح الذي يمثل العائد على رأسمال البنك:

☐بأهمية متميزة ولا تتعرض للتغيير. ☐بأهمية معقولة ولكن قد تتغير. ☐ببعض الأهمية

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
-92	تتغير أسعار الفائدة المحددة على أساس تكلفة منحها بتغير حجم مبيعات ونشاط الإقراض.					
-93	يؤدي التوسع في منح القروض إلى تخفيض تكلفة تقديمها وتشغيلها مقارنة بالخدمات الأخرى.					

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
94-	يقوم البنك بتكليف فروعه لتحديد أسعار الفائدة على القروض وتكاليف منحها بحيث تعمل فروع على منح قروض بأسعار فائدة وتكاليف أقل لقطاع وعملاء معينين بينما تعمل بقية فروعه على منح قروض بأسعار وتكاليف أعلى من الأسعار المحددة من قبل هذا البنك.					
95-	يحدد البنك أسعار الفائدة بمعرفة التغيرات التي تطرأ عليه من حيث تقلبات أسعار الفوائد والعمولات وأسعار العملات لإعطاء إمكانية التوقع بشأن الأوضاع المستقبلية وما يجب أن تكون عليه التكاليف التشغيلية والإدارية لمنح القروض.					
96-	يتطلب من البنك توفير بيانات عن ربحية أنواع القروض وربحية عملاء معينين أو مجموعة من العملاء وربحية أقسام وإدارات معينة غير إدارة التسهيلات لوضع سعر الفائدة وتحديد تكلفة المنح.					
97-	يتم استخدام بيانات التكاليف المتعلقة بمنح القروض لاتخاذ قرارات تتعلق بإضافة قرض جديد أو التوسع في نوع قرض قائم أو إلغائه.					

98- تتأثر عملية تسعير القرض بالتكلفة في حال قيام البنك بكسر الوديعة الآجلة عند قيام العميل بسحبها:

☐بدرجة كبيرة. ☐بدرجة متوسطة. ☐بدرجة قليلة.

99- تؤثر عملية كسر الودائع الآجلة عند سحبها على استقرار الودائع لدى البنك:

☐بدرجة كبيرة. ☐بدرجة متوسطة. ☐بدرجة قليلة.

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
100-	تتغير أسعار الفوائد على القروض وتكاليف منحها حسب تكاليف تشغيل الأموال لدى البنك خلال فترات زمنية قصيرة الأجل.					
101-	لا يقوم البنك باحتساب تكلفة الودائع الجارية لما ينطوي عليها من وقت وجهد طويلين.					
102-	يقوم البنك بإجراء مقاصة بين متوسطات أرصدة الأموال والأصول المقابلة لها وإظهار قيمتها ليعكس تكلفة منح القروض					
103-	يقوم البنك بخفض معدل الأرصدة النقدية لديه لإتاحة المزيد من أموال الودائع وتوظيفها على شكل قروض دون المساس بمقتضيات تكاليف السيولة المطلوبة.					

104- هل يقدر البنك تكاليف الودائع مسبقاً ؟

☐ نعم. ☐ لا.

105- هل يوجد دليل حسابات واضح يتم فيه تدوين وتوثيق كافة المعلومات والأنشطة اللازمة المتعلقة بالتكاليف الإدارية والتشغيلية لمنح القروض ؟

☐ نعم. ☐ لا.

106- هل يمكن اعتبار كفاءة العاملين بقسم الحسابات والميزانية كافية لتطبيق طريقة تحديد أسعار الفائدة بناءً على تكلفة منح القروض ؟

☐ نعم. ☐ لا.

107- هل ينوي البنك في المستقبل فيما يتعلق بقيام العميل بسحب وديعته الآجلة بأن يتم إعطائه إمكانية الاستلاف لقاء هذه الوديعة بدلاً من سحبها وكسرها ؟

☐ نعم. ☐ لا.

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
108-	شهدت السنوات الأخيرة زيادة في حجم مخاطر منح القروض للعملاء.					
109-	يحدد البنك أسعار الفائدة حسب درجة مخاطر العملاء.					

110- تم استخدام وتطبيق نظام تقييم المخاطر العملاء لدى البنك:

☐ أقل من سنة. ☐ سنة-3 سنوات. ☐ 3-5 سنوات. ☐ أكثر من 5 سنوات.

111- إن نسبة الاسترشاد/ الاعتمادية على نتائج نظام تقييم وتسعير خطورة العميل في بناء القرار الائتماني لدى البنك:

☐بدرجة عالية جداً (85%-100%).

☐بدرجة عالية (70%-85%).

☐بدرجة متوسطة (55%-70%).

☐بدرجة قليلة نسبياً (40%-55%).

☐بدرجة قليلة جداً (أقل من 40%).

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
112-	يقوم البنك بدراسة تنبؤية للأوضاع المستقبلية لطالبي القروض ووضع أسعار الفائدة بناءً على مخاطرهم الحالية والمستقبلية.					
113-	يفرض البنك سعر فائدة أعلى على القروض المتوسطة وطويلة الأجل من القروض قصيرة الأجل.					
114-	يسعى البنك إلى التقليل من درجة مخاطر الائتمان من خلال عدم تركيز توظيفاته في عدد محدود من العملاء.					
115-	لا يمنح البنك العملاء الجيدين قروضاً بأسعار فائدة أقل من الأسعار الممنوحة للآخرين.					
116-	ينظر البنك إلى الضمانات المقدمة من العميل على أنها مصدر احتياطي وليس مصدر للسداد.					
117-	يطلب البنك ضمانات إضافية من العملاء ذات الجدارة الائتمانية العالية عند منحهم قروض بأسعار فائدة منخفضة بغية التعويض عن مقدار الانخفاض في سعر الفائدة.					

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	التسلسل
					تعتبر تكلفة المخاطر أحد العناصر الأساسية التي تحدد تكاليف منح الائتمان حسب مخاطر منحها.	118-
					يقوم البنك بالتعرف على نقاط الضعف أو الأخطاء التي وقعت بها في عمليات المنح السابقة وتحديد مصدر هذه المخاطر بغية معالجة وتصويب الوضع.	119-
					يواجه البنك صعوبة في تقدير تكاليف مخاطر المنح عند وضع أسعار الفائدة حسب درجة خطورة العميل.	120-
					يسعر البنك قروضه بالمفاضلة ما بين عملائه حسب درجات مخاطرهم بما يتناسب وربحية كل واحد منهم من خلال الصلاحيات المعطاة لكل فروعه بغية تنويع محفظة البنك الائتمانية.	121-
					يؤثر الوضع المالي للبنك على معطيات القرض من حيث مؤشرات المخاطر المتعلقة بالعميل المقترض, وتكلفة المعلومات, ومدى تأثير خصائص المقترض وخصائص البنك على أسعار الفائدة وتكلفة الاقتراض.	122-
					يقوم البنك بجذب واستهداف قطاعات عالية المخاطر لمنحها قروضاً عند مستوى معقول من الثقة باستخدام برامج إحصائية.	123-
					يتم تحديد أسعار الفائدة على القروض بالربط ما بين مخاطر العميل المالية ومخاطر البنك التشغيلية.	124-

التسلسل	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
-125	يستخدم البنك بيانات التصنيف الائتماني للعميل لتحليل أسعار الفائدة المراد تحديدها على القروض بحيث تتراوح من حساب تكلفة الأموال إلى تخصيص مخاطر خاصة بكل درجات التصنيف والتقييم.					
-126	يقوم البنك بإهلاك الديون المتعثرة في كل نهاية عام بعد التيقن من عدم إمكانية تحصيلها.					
-127	كلما زادت نسبة القروض التجارية والصناعية إلى مجموع القروض كلما زادت المخاطر.					

-128 هل يتم تسعير القرض حسب درجة المخاطر بتحديد سواء كانت هذه مخاطر العميل قابلة للتحكم أو غير قابلة للتحكم فيها ؟

☐ نعم. ☐ لا.

-129 هل يتم تحديد تكلفة رأس المال لكل من مجموعة رأس المال التنظيمي حسب تقديرات مخاطرها النسبية ؟

☐ نعم. ☐ لا.

-130 هل ساهمت المعايير الجديدة لبازل 2 المتعلقة باحتساب نسبة كفاية رأس المال في تحسين جودة المحفظة الائتمانية ووضع حد لإقراض المساهمين والأطراف ذات العلاقة في البنك ؟

☐ نعم. ☐ لا.

-131 هل يوحي ارتفاع نسبة كفاية رأس المال عن الحد المقرر من البنك المركزي بأن البنوك فعلياً تتمتع بوضع أفضل ؟

☐ نعم. ☐ لا.

** القسم الثاني:

أثر أساليب تسعير القروض على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

في هذا الجزء يتم تقييم عدد من العناصر التي تعكس أثر أساليب تسعير القروض على ربحية البنوك التجارية حسب وجهة نظر الباحث وعددها 39 عنصر، بحيث يتم ذلك بإعطاء كل عنصر علامات من **(5-1)** تتدرج بشكل تنازلي في درجة التأثير على الظاهرة التي يتم قياسها حيث **علامة 5** تعني تأثير كبير جداً، **وعلامة 1** تعني تأثير قليل جداً أو عدم وجود أي تأثير في استخدام الأسلوب المتبع في التسعير على ربحية البنك.

التسلسل	العبارة	تأثير كبير جداً (5)	تأثير كبير (4)	تأثير متوسط (3)	تأثير قليل (2)	عديم التأثير (1)
1-	يؤثر التسعير المرجعي على ربحية البنك إيجابياً في حال زيادة عدد البنوك المشاركة في وضع سعر الفائدة المرجعي.					
2-	يؤثر التسعير المرجعي على ربحية البنك إيجابياً في حال وضوح الصورة في تيسير أمور عملاء البنك والبنوك الأخرى من حيث الإيداع والإقراض للوصول إلى أنسب القرارات الاستثمارية وأكثرها جدوى.					
3-	وجود علاقة أو ارتباط ما بين أسعار فائدة الجوديبور المرجعية, وأسعار الفائدة الفعلية المعلنة من قبل البنك المركزي له أثر إيجابي على ربحية البنك.					

التسلسل	العبارة	تأثير كبير جداً (5)	تأثير كبير (4)	تأثير متوسط (3)	تأثير قليل (2)	عديم التأثير (1)
-4	يؤثر التسعير المرجعي على ربحية البنك بشكل إيجابي في حال كونه يتمتع بتصنيف ائتماني وحجم أنشطة كبير لضمان التنوع في محفظته الائتمانية والسوق المالي.					
-5	إذا ارتفع مؤشر سعر الفائدة المرجعي فإن له تأثير سلبي على ربحية البنك.					
-6	يؤثر التسعير المرجعي على ربحية البنك بشكل سلبي في حال وجود منافسة ما بينه وبين البنوك الأخرى المشاركة في التسعير.					
-7	يؤثر التسعير المرجعي على ربحية البنك بشكل سلبي في حال وجود صعوبة في تحديد المنافع وعدم التنسيق المتبادل ما بين الأقسام والدوائر المختلفة في البنك.					
-8	يؤثر التسعير التحكمي سلبياً على ربحية البنك في حال قيامه بمنح 4 عملاء قروضاً يتعامل كل واحد منهم في حساب أو نوع واحد من خدمة مصرفية.					
-9	يؤثر التسعير التحكمي إيجابياً على ربحية البنك في حال تقديم مجموعة خدمات ائتمانية متكاملة للعميل بدلاً من القيام بمنح كل نوع قرض بصفة منفردة.					

التسلسل	العبارة	تأثير كبير جداً (5)	تأثير كبير (4)	تأثير متوسط (3)	تأثير قليل (2)	عديم التأثير (1)
10-	إذا قام البنك بإضافة مزايا ملموسة أو غير ملموسة إلى خدمة القروض التي تعكس القيمة التي يشعر بها العميل المقترض وسعر الفائدة الممكن طلبه فإن للتسعير التحكمي أثر إيجابي.					
11-	إذا أدرك العميل المقترض من البنك بوجود اختلاف في أسعار الفائدة على القروض بين البنوك الأخرى فإن التسعير التحكمي له تأثير سلبي على ربحية البنك.					
12-	يؤثر سعر فائدة السوق إيجابياً على ربحية البنك في حال توفر فرص الإقراض المتاحة تبعاً لقوى السوق.					
13-	يؤثر سعر فائدة السوق سلبياً على ربحية البنك في حال وفرة الودائع وتنازل البنك عن بعض مبادئه في التسليف.					
14-	يؤثر سعر فائدة السوق إيجابياً على ربحية البنك في حال إبقائه على تحديد تكاليفه التشغيلية والتمويلية تنافسية وعلاوة مخاطره أيضاً بغية تحقيق حصة سوقية.					
15-	في حال تغير ظروف المنافسة أثناء فترة حياة القروض الطويلة الأجل فإن لسعر فائدة السوق أثر سلبي على ربحية البنك.					

التسلسل	العبارة	تأثير كبير جداً (5)	تأثير كبير (4)	تأثير متوسط (3)	تأثير قليل (2)	عديم التأثير (1)
16-	يؤثر سعر فائدة السوق إيجابياً على ربحية البنك في حال قيامه باحتكار نوع معين من قرض فضلاً عن تحديد سعر فائدة موحد لها.					
17-	يؤثر سعر فائدة السوق إيجابياً على ربحية البنك في حال وجود منافسة معتدلة مع البنوك الأخرى في ظل رقابة شديدة على استخدام الموارد واستغلال الطاقات المعطلة.					
18-	يؤثر سعر فائدة السوق سلبياً على ربحية البنك في حال قيامه بفرض أسعار فوائد على القروض بشكل يتعارض مع الأسعار الموضوعة من البنوك الأخرى.					
19-	إذا توحدت أسعار الفائدة على القروض بسبب الحاجة إلى خدمات إضافية لجذب عملاء للبنك فإن سعر فائدة السوق له تأثير سلبي على ربحية البنك.					
20-	يؤثر سعر فائدة السوق إيجابياً على ربحية البنك في حال تحديد أسعار الفائدة بناءً على مؤشرات اقتصادية بحتة.					
21-	يؤثر سعر فائدة السوق إيجابياً على ربحية البنك في حال تحديد أسعار الفوائد بشكل متوافق مع الأهداف التسويقية واستيراتيجية قيادة السعر.					

التسلسل	العبارة	تأثير كبير جداً (5)	تأثير كبير (4)	تأثير متوسط (3)	تأثير قليل (2)	عديم التأثير (1)
22-	يؤثر سعر فائدة السوق سلبياً على ربحية البنك في حال الاحتفاظ بالسندات أو أدوات سوق النقد السائلة.					
23-	يؤثر تسعير القرض على أساس التكلفة إيجابياً على ربحية البنك في حال انتشار فروعه بكثرة.					
24-	يؤثر تسعير القرض على أساس التكلفة إيجابياً على ربحية البنك من حيث ثبات واستقرار مصادر البيانات المتعلقة بتكاليف منح القروض للعملاء لتحديد سعر الفائدة.					
25-	يؤثر تسعير القرض على أساس التكلفة إيجابياً على ربحية البنك في حال وضوح هيكل تكلفة منح القروض.					
26-	يؤثر تسعير القرض على أساس التكلفة سلبياً على ربحية البنك عند قيام العميل بسحب وديعته الآجلة منه والتي تعتبر هامة في تسعير القروض.					
27-	يؤثر تسعير القروض على أساس التكلفة سلبياً على ربحية البنك إذا نقصت الوديعة عن الحد الأدنى للرصيد الذي يدفع عليه فوائد.					
28-	يؤثر تسعير القروض على أساس التكلفة إيجابياً على ربحية البنك في حال مساهمة القروض والخدمات الأخرى المختلفة بنفس القدر في تحقيق العائد المستهدف للبنك من خلال الأسعار المحددة بنفس المعدل.					

عديم التأثير (1)	تأثير قليل (2)	تأثير متوسط (3)	تأثير كبير (4)	تأثير كبير جداً (5)	العبارة	التسلسل
					يؤثر تسعير القروض على أساس التكلفة سلبياً على ربحية البنك إذا تحمل المركز الرئيسي للبنك نفقات وتكاليف الاحتياطيات النقدية بدلاً من قيام كل فرع من فروعه بتحمل هذه الأعباء على حداه.	-29
					يؤثر تسعير القروض على أساس التكلفة إيجابياً على ربحية البنك في حال كون فترة التكلفة طويلة بغرض تحقيق رقابة على عناصر تكاليف منح القروض.	-30
					يؤثر تسعير القروض على أساس التكلفة سلبياً على ربحية البنك في حال كون تكاليف منحها مفصلة بشكل أكثر من الفائدة المرجوة منها.	-31
					يؤثر تسعير القروض على أساس التكلفة سلبياً على ربحية البنك إذا كانت عناصر تكاليف منحها غير قابل للتحكم فيها بالرغم من تمتع البنك سيولة كافية.	-32
					يؤثر التسعير المستند للمخاطر إيجابياً على ربحية البنك في حال توافر معلومات كمية مفصلة عن مخاطر العملاء.	-33
					كلما زاد معدل تكرار المراجعة الداخلية للتصنيف الائتماني لمخاطر العميل كلما أثر التسعير المستند للمخاطر إيجابياً على ربحية البنك.	-34

عديم التأثير (1)	تأثير قليل (2)	تأثير متوسط (3)	تأثير كبير (4)	تأثير كبير جداً (5)	العبارة	التسلسل
					يؤثر التسعير المستند للمخاطر إيجابياً على ربحية البنك في حال اعتماده على بيانات ودراسات متوفرة لديه والمستندة إلى تجربته الفعلية لتقدير قيم التعرض عند التعثر بشكل أكبر من الاعتماد على بيانات الخسائر بافتراض التعثر.	35-
					يؤثر التسعير المستند للمخاطر سلبياً على ربحية البنك في حال عدم توافق مصادر البيانات التي تستخدم في تقدير خصائص المخاطر وتقييمها, وكذلك استخدام تعريفات مختلفة لكل من التعثر والخسارة عند تسجيل البيانات الجديدة لقياس احتمال تعثر العميل وتحديد مخاطره (شركة, عميل فردي).	36-
					يؤثر التسعير المستند للمخاطر سلبياً على ربحية البنك في حال ارتفاع كلف شراء أو عدم وجود أنظمة جاهزة تتعلق بتقييم درجات مخاطر العملاء المقترضين مقارنة بالعائد المتحقق منها.	37-
					يؤثر التسعير المستند للمخاطر سلبياً على ربحية البنك وخاصة السجل التاريخي للعميل المقترض في حال اندماجه مع بنك آخر وبالرغم من توفر لهذه الميزة انخفاض في تكاليف التشغيل ومتانة في المركز المالي لمرحلة ما بعد الاندماج.	38-

عديم التأثير (1)	تأثير قليل (2)	تأثير متوسط (3)	تأثير كبير (4)	تأثير كبير جداً (5)	العبارة	التسلسل
					يؤثر التسعير المستند للمخاطر إيجابياً على ربحية البنك إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار تأثير تاريخ الاستحقاق عند تقييم رأس المال الاقتصادي المخصص لمبلغ معين من القروض بغية التفريق ما بين كل نوع قرض على أساس تواريخ استحقاقها حسب فترة التقييم (التصنيف) الائتماني للعميل المقترض (استحقاق الفوائد بناء على درجة خطورة العميل), وطول مدة القرض الممنوح له.	-39

شكراً لتعاونكم

الباحث: عماد عدلي فطاير

ملحق (2): التحليل الإحصائي

Frequencies

Statistics

AGE	EXPER	ED LEVEL	JOB		
100	100	100	100	Valid	N
0	0	0	0	Missing	

Frequency Table

JOB

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
27.0	27.0	27.0	27	1.00	Valid
65.0	38.0	38.0	38	2.00	
100.0	35.0	35.0	35	3.00	
	100.0	100.0	100	Total	

ED LEVEL

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
16.0	16.0	16.0	16	1.00	Valid
61.0	45.0	45.0	45	2.00	
100.0	39.0	39.0	39	3.00	
	100.0	100.0	100	Total	

EXPER

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
34.0	34.0	34.0	34	1.00	Valid
61.0	27.0	27.0	27	2.00	
82.0	21.0	21.0	21	3.00	
100.0	18.0	18.0	18	4.00	
	100.0	100.0	100	Total	

AGE

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
15.0	15.0	15.0	15	1.00	Valid
55.0	40.0	40.0	40	2.00	
81.0	26.0	26.0	26	3.00	
100.0	19.0	19.0	19	4.00	
	100.0	100.0	100	Total	

Frequencies

Statistics

Q73	Q72	Q71	Q70	Q69	Q68	Q67	Q66	Q65		
100	100	100	100	100	100	100	100	100	Valid	N
0	0	0	0	0	0	0	0	0	Missing	

Frequency Table

Q65

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
53.0	53.0	53.0	53	1.00	Valid
85.0	32.0	32.0	32	2.00	
100.0	15.0	15.0	15	3.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.62				
Std. Deviation	.7355				

Q66

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
51.0	51.0	51.0	51	1.00	Valid
94.0	43.0	43.0	43	2.00	
100.0	6.0	6.0	6	3.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.550				
Std. Deviation	.6092				

Q67

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
27.0	27.0	27.0	27	1.00	Valid
82.0	55.0	55.0	55	2.00	
100.0	18.0	18.0	18	3.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.910				
Std. Deviation	.6681				

Q68

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
56.0	56.0	56.0	56	1.00	Valid
100.0	44.0	44.0	44	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.440				
Std. Deviation	.4988				

Q69

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
19.0	19.0	19.0	19	1.00	Valid
100.0	81.0	81.0	81	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.810				
Std. Deviation	.3942				

Q70

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
68.0	68.0	68.0	68	1.00	Valid
100.0	32.0	32.0	32	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.320				
Std. Deviation	.46883				

Q71

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
60.0	60.0	60.0	60	1.00	Valid
100.0	40.0	40.0	40	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.400				
Std. Deviation	.4923				

Q72

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
40.0	40.0	40.0	40	1.00	Valid
100.0	60.0	60.0	60	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.600				
Std. Deviation	.4923				

Q73

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
75.0	75.0	75.0	75	1.00	Valid
100.0	25.0	25.0	25	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.250				
Std. Deviation	.4351				

Frequency Table

Q16

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
14.0	14.0	14.0	14	1.00	Valid
100.0	86.0	86.0	86	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.860				
Std. Deviation	.3487				

Q17

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
55.0	55.0	55.0	55	1.00	Valid
100.0	45.0	45.0	45	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.450				
Std. Deviation	.5000				

Q18

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
61.0	61.0	61.0	61	1.00	Valid
100.0	39.0	39.0	39	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.390				
Std. Deviation	.4902				

Q32

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
66.0	66.0	66.0	66	1.00	Valid
100.0	34.0	34.0	34	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.340				
Std. Deviation	.4761				

Q33

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
63.0	63.0	63.0	63	1.00	Valid
100.0	37.0	37.0	37	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.370				
Std. Deviation	.4852				

Q34

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
67.0	67.0	67.0	67	1.00	Valid
100.0	33.0	33.0	33	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.330				
Std. Deviation	.4725				

Q88

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
52.0	52.0	52.0	52	1.00	Valid
95.0	43.0	43.0	43	2.00	
100.0	5.0	5.0	5	3.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.530				
Std. Deviation	.5938				

Q89

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
39.0	39.0	39.0	39	1.00	Valid
90.0	51.0	51.0	51	2.00	
100.0	10.0	10.0	10	3.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.710				
Std. Deviation	.6403				

Q90

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
50.0	50.0	50.0	50	1.00	Valid
91.0	41.0	41.0	41	2.00	
100.0	9.0	9.0	9	3.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.590				
Std. Deviation	.6528				

Q91

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
37.0	37.0	37.0	37	1.00	Valid
91.0	54.0	54.0	54	2.00	
100.0	9.0	9.0	9	3.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.720				
Std. Deviation	.6208				

Q98

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
21.0	21.0	21.0	21	1.00	Valid
77.0	56.0	56.0	56	2.00	
100.0	23.0	23.0	23	3.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	2.020				
Std. Deviation	.6663				

Q99

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
27.0	27.0	27.0	27	1.00	Valid
82.0	55.0	55.0	55	2.00	
100.0	18.0	18.0	18	3.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.910				
Std. Deviation	.6681				

Q104

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
74.0	74.0	74.0	74	1.00	Valid
100.0	26.0	26.0	26	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.260				
Std. Deviation	.4408				

Q105

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
73.0	73.0	73.0	73	1.00	Valid
100.0	27.0	27.0	27	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.270				
Std. Deviation	.4462				

Q106

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
62.0	62.0	62.0	62	1.00	Valid
100.0	38.0	38.0	38	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.380				
Std. Deviation	.4878				

Q107

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
68.0	68.0	68.0	68	1.00	Valid
100.0	32.0	32.0	32	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.320				
Std. Deviation	.4688				

Q110

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
23.0	23.0	23.0	23	1.00	Valid
51.0	28.0	28.0	28	2.00	
74.0	23.0	23.0	23	3.00	
100.0	26.0	26.0	26	4.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	2.520				
Std. Deviation	1.1144				

Q111

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
29.0	29.0	29.0	29	1.00	Valid
60.0	31.0	31.0	31	2.00	
88.0	28.0	28.0	28	3.00	
100.0	12.0	12.0	12	4.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	2.230				
Std. Deviation	1.0035				

Q128

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
62.0	62.0	62.0	62	1.00	Valid
100.0	38.0	38.0	38	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.380				
Std. Deviation	.4878				

Q129

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
69.0	69.0	69.0	69	1.00	Valid
100.0	31.0	31.0	31	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.310				
Std. Deviation	.4648				

Q130

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
77.0	77.0	77.0	77	1.00	Valid
100.0	23.0	23.0	23	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.230				
Std. Deviation	.4229				

Q131

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
63.0	63.0	63.0	63	1.00	Valid
100.0	37.0	37.0	37	2.00	
	100.0	100.0	100	Total	
Mean	1.370				
Std. Deviation	.4852				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	100	1.00	5.00	4.0700	.94554
Q2	100	1.00	5.00	3.2900	1.21684
Q3	100	2.00	5.00	3.9400	.98288
Q4	100	2.00	5.00	4.0800	1.06059
Q5	100	2.00	5.00	3.9600	.90921
Q6	100	2.00	5.00	4.0700	.83188
Q7	100	1.00	5.00	3.6200	1.23730
Q8	100	2.00	5.00	3.7700	.95193
Q9	100	2.00	5.00	4.1500	1.15798
Q10	100	2.00	5.00	4.1000	.87039
Q11	100	1.00	5.00	4.1100	1.23824
Q12	100	1.00	5.00	3.2800	1.35647
Q13	100	2.00	5.00	3.6400	1.09655
Q14	100	1.00	5.00	3.4500	1.26631
Q15	100	2.00	5.00	4.0300	.97913
Q19	100	1.00	5.00	3.4500	1.26631
Q20	100	1.00	5.00	3.0600	1.30902
Q21	100	1.00	5.00	3.2300	1.31698
Q22	100	1.00	5.00	3.2000	1.68775
Q23	100	1.00	5.00	3.5000	1.28315
Q24	100	1.00	5.00	2.4500	1.46594
Q25	100	2.00	5.00	3.9400	.95155
Q26	100	1.00	5.00	3.5100	1.29876
Q27	100	2.00	5.00	4.2500	.99874
Q28	100	1.00	5.00	3.8800	1.05677
Q29	100	1.00	5.00	3.6200	1.14398

Q30	100	2.00	5.00	3.8300	1.01559
Q31	100	1.00	5.00	3.8500	1.13150
Q35	100	1.00	5.00	4.2400	1.01623
Q36	100	1.00	5.00	4.1400	.92135
Q37	100	1.00	5.00	3.8600	1.12833
Q38	100	1.00	5.00	4.1900	1.23660
Q39	100	1.00	5.00	3.7500	1.19236
Q40	100	1.00	5.00	2.8900	1.38458
Q41	100	2.00	5.00	3.9100	.94383
Q42	100	1.00	5.00	2.7000	1.26730
Q43	100	1.00	5.00	3.0100	1.43896
Q44	100	2.00	5.00	4.4700	.85818
Q45	100	1.00	5.00	3.6700	1.17254
Q46	100	1.00	5.00	3.2800	1.44306
Q47	100	2.00	5.00	4.0100	1.01995
Q48	100	1.00	5.00	2.5000	1.38170
Q49	100	2.00	5.00	3.7900	.96708
Q50	100	1.00	5.00	3.6800	1.13600
Q51	100	2.00	5.00	4.0800	1.10718
Q52	100	1.00	5.00	3.2700	1.36222
Q53	100	1.00	5.00	2.4900	1.59225
Q54	100	1.00	5.00	3.3800	1.26953
Q55	100	2.00	5.00	3.9000	1.11464
Q56	100	2.00	5.00	3.9500	1.00880
Q57	100	2.00	5.00	4.2600	.90587
Q58	100	1.00	5.00	3.1500	1.52670
Q59	100	2.00	5.00	3.9600	.88671
Q60	100	2.00	5.00	4.0100	.93738
Q61	100	1.00	5.00	3.7600	1.28802
Q62	100	1.00	5.00	2.8400	1.54867
Q63	100	1.00	5.00	3.7200	1.16411
Q64	100	1.00	5.00	3.5800	1.22417
Q74	100	2.00	5.00	4.1500	.85723
Q75	100	1.00	5.00	3.9900	1.25927
Q76	100	1.00	5.00	3.6000	1.26331
Q77	100	1.00	5.00	3.4600	1.34405
Q78	100	1.00	5.00	2.7300	1.48293
Q79	100	1.00	5.00	3.8000	1.27920
Q80	100	1.00	5.00	3.8300	1.34881
Q81	100	2.00	5.00	3.9500	.96792
Q82	100	1.00	5.00	3.5700	1.24117

Q83	100	1.00	5.00	4.1100	1.17975
Q84	100	1.00	5.00	3.9700	.99955
Q85	100	1.00	5.00	3.5500	1.27426
Q86	100	2.00	5.00	4.3300	.87681
Q87	100	1.00	5.00	2.6000	1.62680
Q92	100	2.00	5.00	3.8200	.92529
Q93	100	2.00	5.00	3.1900	1.16943
Q94	100	1.00	5.00	3.2300	1.42740
Q95	100	1.00	5.00	4.0400	1.20538
Q96	100	1.00	5.00	3.8100	1.20349
Q97	100	1.00	5.00	3.9400	1.10846
Q100	100	1.00	5.00	3.6500	1.18386
Q101	100	1.00	5.00	3.1000	1.56670
Q102	100	1.00	5.00	3.5000	1.32192
Q103	100	1.00	5.00	2.8500	1.49325
Q108	100	1.00	5.00	4.1300	1.21152
Q109	100	1.00	5.00	4.0400	1.17138
Q112	100	2.00	5.00	4.0500	.97830
Q113	100	1.00	5.00	3.7200	1.17275
Q114	100	2.00	5.00	4.2400	.96525
Q115	100	1.00	5.00	2.6400	1.51438
Q116	100	2.00	5.00	4.2800	.93290
Q117	100	1.00	5.00	2.7600	1.51171
Q118	100	2.00	5.00	4.1000	.81029
Q119	100	2.00	5.00	4.2000	.91010
Q120	100	1.00	5.00	3.3600	1.32969
Q121	100	2.00	5.00	3.8800	.96693
Q122	100	2.00	5.00	4.2000	.97442
Q123	100	1.00	5.00	3.0800	1.34600
Q124	100	1.00	5.00	3.8200	1.19240
Q125	100	2.00	5.00	3.7200	.99575
Q126	100	1.00	5.00	3.6000	1.19764
Q127	100	1.00	5.00	3.2800	1.33394
Valid N (listwise)	100				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1A	100	1.00	5.00	3.6700	.94340
Q2A	100	2.00	5.00	3.7200	.85375
Q3A	100	2.00	5.00	3.5500	.78335
Q4A	100	2.00	5.00	3.9900	.96917
Q5A	100	1.00	5.00	3.3200	1.00383
Q6A	100	1.00	5.00	3.3700	1.03138
Q7A	100	1.00	5.00	3.3200	.96274
Q8A	100	1.00	5.00	3.3500	1.04809
Q9A	100	2.00	5.00	3.8000	.82878
Q10A	100	2.00	5.00	3.7200	.81749
Q11A	100	1.00	5.00	3.1200	1.04717
Q12A	100	1.00	5.00	3.5700	.98734
Q13A	100	2.00	5.00	3.6500	.82112
Q14A	100	2.00	5.00	3.8500	1.01876
Q15A	100	2.00	5.00	3.5900	.88871
Q16A	100	2.00	5.00	3.9900	1.02981
Q17A	100	2.00	5.00	3.5700	.89052
Q18A	100	1.00	5.00	3.5900	1.07398
Q19A	100	1.00	5.00	3.2900	1.04731
Q20A	100	2.00	5.00	3.8400	1.01225
Q21A	100	2.00	5.00	3.8700	.87219
Q22A	100	2.00	5.00	3.7300	.94125
Q23A	100	3.00	5.00	4.1900	.83720
Q24A	100	3.00	5.00	3.8000	.81650
Q25A	100	2.00	5.00	3.6400	.87062
Q26A	100	2.00	5.00	3.5100	.93738
Q27A	100	2.00	5.00	3.4100	.86568
Q28A	100	1.00	5.00	3.2900	1.03763
Q29A	100	3.00	5.00	3.9200	.76118
Q30A	100	2.00	5.00	3.7500	.84537
Q31A	100	2.00	5.00	3.5400	.93657
Q32A	100	2.00	5.00	3.5700	.92392
Q33A	100	3.00	5.00	4.1300	.84871
Q34A	100	2.00	5.00	3.9500	.90314
Q35A	100	2.00	5.00	4.0100	.82260

Q36A	100	2.00	5.00	3.5400	.88100
Q37A	100	2.00	5.00	3.7900	.87957
Q38A	100	2.00	5.00	3.6900	.86100
Q39A	100	3.00	5.00	4.0300	.82211
Valid N (listwise)	100				

T-Test

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
q1a	7.102	99	.000	.67000	.4828	.8572
q2a	8.433	99	.000	.72000	.5506	.8894
q3a	7.021	99	.000	.55000	.3946	.7054
q4a	10.215	99	.000	.99000	.7977	1.1823
q5a	3.188	99	.002	.32000	.1208	.5192
q6a	3.587	99	.001	.37000	.1654	.5746
q7a	3.324	99	.001	.32000	.1290	.5110
q8a	3.339	99	.001	.35000	.1420	.5580
q9a	9.653	99	.000	.80000	.6356	.9644
q10a	8.807	99	.000	.72000	.5578	.8822
q11a	1.146	99	.255	.12000	-.0878	.3278
q12a	5.773	99	.000	.57000	.3741	.7659
q13a	7.916	99	.000	.65000	.4871	.8129
q14a	8.343	99	.000	.85000	.6479	1.0521
q15a	6.639	99	.000	.59000	.4137	.7663
q16a	9.613	99	.000	.99000	.7857	1.1943
q17a	6.401	99	.000	.57000	.3933	.7467
q18a	5.494	99	.000	.59000	.3769	.8031

q19a	2.769	99	.007	.29000	.0822	.4978
q20a	8.298	99	.000	.84000	.6391	1.0409
q21a	9.975	99	.000	.87000	.6969	1.0431
q22a	7.756	99	.000	.73000	.5432	.9168
q23a	14.214	99	.000	1.19000	1.0239	1.3561
q24a	9.798	99	.000	.80000	.6380	.9620
q25a	7.351	99	.000	.64000	.4673	.8127
q26a	5.441	99	.000	.51000	.3240	.6960
q27a	4.736	99	.000	.41000	.2382	.5818
q28a	2.795	99	.006	.29000	.0841	.4959
q29a	12.087	99	.000	.92000	.7690	1.0710
q30a	8.872	99	.000	.75000	.5823	.9177
q31a	5.766	99	.000	.54000	.3542	.7258
q32a	6.169	99	.000	.57000	.3867	.7533
q33a	13.134	99	.000	1.13000	.9616	1.2984
q34a	10.519	99	.000	.95000	.7708	1.1292
q35a	12.278	99	.000	1.01000	.8468	1.1732
q36a	6.129	99	.000	.54000	.3652	.7148
q37a	8.982	99	.000	.79000	.6155	.9645
q38a	8.014	99	.000	.69000	.5192	.8608
q39a	12.529	99	.000	1.03000	.8669	1.1931

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases =   100.0   N of Items =170

Alpha = .9083

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1	100	3.5629	.89429	.08943
H2	100	3.4975	.89858	.08986
H3	100	3.6855	.91945	.09194
H4	100	3.6620	.83700	.08370
H5	100	3.8771	.81194	.08119

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
H1	6.294	99	.020	.5629	.3854	.7403
H2	5.537	99	.000	.4975	.3192	.6758
H3	7.455	99	.010	.6855	.5030	.8679
H4	7.909	99	.010	.6620	.4959	.8281
H5	10.803	99	.009	.8771	.7160	1.0383

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

Reliability Coefficients

N of Cases = 100.0   N of Items = 7   Alpha = .8830

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -
S C A L E   (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 100.0   N of Items = 4   Alpha = .8669

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 100.0   N of Items = 11   Alpha = .9098

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 100.0   N of Items = 10   Alpha = .8865

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases =   100.0   N of Items = 7

Alpha = .8796